

تطوير نظام الإفلاس السعودي
وفقًا للتجارب الدولية الرائدة



قائمة المحتويات

٤	الإطار العام للدراسة	المستخلص المقدمة أهمية الدراسة أهداف الدراسة منهجية الدراسة إشكالية الدراسة هيكل الدراسة
١١	الفصل الأول: النظام القانوني للإفلاس في المملكة العربية السعودية	المبحث الأول: ماهية الإفلاس وتطوره المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للإفلاس في المملكة العربية السعودية
٥٠	الفصل الثاني: تحليل أنظمة الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات الرائدة عالمياً	المبحث الأول: تحليل نظام الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية المبحث الثاني: تحليل نظام إفلاس الشركات في الصين المبحث الثالث: توجيه الاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة الشركات المبحث الرابع: نظرة عامة على خطة إعادة الهيكلة في المملكة المتحدة المبحث الخامس: تحليل نظام الإفلاس الإماراتي
٧٧	الفصل الثالث: تصوّر لتطوير منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية وفقاً لأنظمة الإفلاس الرائدة عالمياً	المبحث الأول: جدول مقارنة مميّزات قواعد وإجراءات الإفلاس بين السعودية والدول الرائدة عالمياً المبحث الثاني: تعزيز منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية على ضوء الأنظمة الدولية الرائدة
٩٢	الفصل الرابع: الخاتمة والتوصيات	نتائج الدراسة توصيات الدراسة قائمة المراجع

تم إعداد هذه الدراسة من قبل مركز الدراسات والبحوث القانونية بالتعاون مع خبراء دوليين ومختصين في مجال الدراسة، وذلك بهدف إثراء البيئة القانونية في المملكة العربية السعودية، وتقديم الدعم القانوني للمستهدفات التنموية من خلال نقل المعرفة ومواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال القانون عمومًا والتشريع على وجه الخصوص.



المستخلص

يمثل الاستثمار المحرك الأساسي للنمو والتنوع الاقتصادي للدول وتحقيق التنمية المستدامة ويحتل مركزاً محورياً واهتماماً كبيراً من كل دول العالم المختلفة التي عملت على إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهاتها للاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية، وتسعى على الدوام إلى تحسين مناخها الاستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية. وفي ظل هذا التنافس الشديد بين الدول في مجال جذب الاستثمارات، أدركت المملكة العربية السعودية الأهمية الكبيرة للاستثمار وخاصة الاستثمارات الأجنبية كمصدر من مصادر تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لإنجاز التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات وتنوع مصادر الدخل. ولذلك تم التركيز، منذ إطلاق رؤية المملكة الطموحة ٢٠٣٠، على تنمية الصناعات الواعدة وتهيئة بيئة اقتصادية حيوية ومتنوعة، مرنة ومنفتحة تجذب الاستثمارات الأجنبية، وتدعم المواهب المحلية وتوفر فرص النمو لرواد الأعمال، وفرص العمل للأفراد. كما تمّ العمل على سن وتحسين الأنظمة والتشريعات المحفزة للاستثمار المحلي والجاذبة للاستثمار الأجنبي، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات التي أحدثت قفزات هائلة وإنجازات غير مسبوقة في الطريق نحو تحقيق اقتصاد مزدهر.

كما أنّه وفي خضم التحديات والجوائح العالمية، والحروب والكوارث الطبيعية، والأزمات السياسية، والتوترات الجيوسياسية التي تواجه التجارة الدولية والاقتصادات العالمية وتهدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشروعات التجارية والاقتصادية المهمة وخاصةً تلك التي تعمل على نطاقٍ دولي وتعرضها للمخاطر، برزت الحاجة إلى إيجاد المزيد من المرونة في تلبية احتياجات ومتطلبات المستثمرين ورجال الأعمال وذلك بوضع قوانين وأنظمة تعثر وإفلاس فعالة تُسهم في دعم البيئة الاستثمارية وتعزيز الثقة بالأعمال التجارية وطمأنة المستثمر الأجنبي والمحلي حيث يُعد الائتمان جوهر الحياة التجارية، وتقوم المعاملات التجارية على أساس الثقة التي تسود أوساط المشتغلين بالتعاملات التجارية. وفي هذا الإطار يمثل نظام الإفلاس أهم الوسائل والنظم الداعمة للائتمان التجاري وللشركات التجارية في تجاوز صعوباتها المالية. ويُعدّ نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ الموافق لـ ٢٠١٨/٠٢/١٤ م وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٤) بتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ الموافق لـ ٢٠١٨/٠٢/١٤ م، من أهم الأنظمة للبيئة الاقتصادية والتجارية في المملكة، حيث يهدف إلى حماية النشاط التجاري وحقوق الدائنين ودعم العنصر الائتماني.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، تُقدّم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً لنظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية وتطبيقاته القضائية وتُبرز أهميته ومميزاته والتحديات التي تواجه تطبيقه وسبل تطويره من خلال مقارنته بأنظمة رائدة في هذا المجال في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، وبسط نظرة جوهرية عامة فيما يخص طريقة تصميم هذه الدول لأنظمة الإفلاس لديها، وبيان كيفية الاستفادة منها في المملكة. وفي الختام تم استعراض النتائج المختلفة التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات المقترحة لتطوير منظومة الإفلاس لتكون عنصراً فعالاً في التنمية الشاملة في المملكة.

^١ تُستخدم في هذا الدراسة عدة مصطلحات مترادفة (مثل نظام الإفلاس، نظام الإعسار، قانون الإفلاس) وغيرها من المصطلحات، وهي تشير إلى المعنى نفسه، وهو القوانين واللوائح والأنظمة في الدولة التي تعالج الضائقة المالية للكيانات التجارية - ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.



المقدمة

في ظل التحديات العالمية المختلفة التي يواجهها الاقتصاد العالمي والاضطرابات والمخاطر الجيوسياسية الراهنة والمستقبلية التي تتصدّر عالم الأعمال؛ يُشكّل الاستثمار المحرك الرئيس لدفع النمو والتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ودعم القدرات التنافسية للدول، وذلك بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتوظيف للعمالة الوطنية وإكسابها الخبرة في مختلف المجالات فضلاً على تطوير الخدمات المالية وتوطين الصناعات الحديثة والتقنيات العالية والتكنولوجيا المتطورة، وتنمية مجالات العلوم والابتكار والإبداع والذكاء الاصطناعي التي تُسهم في دعم الاقتصاد المعرفي. ولهذا تتنافس دول العالم باختلاف توجهاتها بشدّة وبوسائل مختلفة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوفير بيئة ملائمة ومحفزة للنمو الاقتصادي وجاذبة للاستثمار.

ولقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية ودور الاستثمار في تحقيق التحوّل الاقتصادي والوصول إلى اقتصاد مرّن، تنافسي ومستدام تتواءم تطلّعاته ومخرجاته وآلياته مع التوجهات العالمية الحالية والمستقبلية. ومن هذا المنطلق سعت المملكة إلى الاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية الفريدة وفرصها الاستثمارية النوعية الواعدة والغير مستغلة، ووفرة مواردها الطبيعية، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي واللوجستي المميز تجاريًا بين القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وعلى أكثر المعابر المائية أهمية، لتحفيز مرحلة جديدة من التصنيع، وتعزيز التجارة، وجذب الاستثمارات العالمية. وعلى الرغم من التحديات والصعوبات الاقتصادية والتوقعات العالمية القاتمة؛ فإنّ الطموحات تعانق عنان السماء في المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦ بقيادة سموّ الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وبدعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظهما الله - حيث تُوظف جميع الطاقات، بعزيمة وتحديّ للدفع نحو اقتصاد مزدهر يقود نحو مجتمع حيوي، إيماناً منهم بأنّ المملكة قوة استثمارية في قلب الاقتصاد العالمي. وقد نجحت العديد من الإصلاحات الاقتصادية في تشكيل فرص تجارية جديدة، والرفع من الأصول الإستراتيجية الرئيسية للمملكة، وتحفيز النمو الاقتصادي وتنويع فرص الاستثمار. وتبلور ذلك بالإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في عام ٢٠٢١ التي تتضمن إطار حوكمة شامل لتحسين بيئة الأعمال ومضاعفة حجم الاستثمار ثلاث مرّات بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تهدف إلى زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من ٣٥٠ مليار ريال سعودي سنوياً، وزيادة الاستثمار المحلي إلى حوالي ١,٧ تريليون ريال سعودي سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.

وتواصل المملكة مجهوداتها لتعزيز تنافسيتها إقليمياً وعالمياً وخلق بيئة استثمارية جاذبة تتميز بالأمان والاستقرار، وتفتح جميع الأبواب للمستثمرين المحليين والدوليين لتحقيق التحوّل الاقتصادي وبناء المستقبل؛ وذلك من خلال التحسين والتطوير المستمر للتشريعات والسياسات التي أدت لتقدمها في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال وخاصّة تطوير المنظومة التشريعية لقطاع التجارة والأعمال والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في إيجاد بيئة قانونية أكثر طمأنينةً واستقراراً ووضوحاً في التعاملات التجارية بقوانين وأنظمة مرنة ومحفزة، من شأنها حماية المشروعات الاستثمارية وتلبية احتياجات ومتطلبات المستثمرين ورجال الأعمال وتعزيز الثقة لديهم والمحافظة على حقوقهم ودعم استقرار العلاقات والمعاملات التجارية والحفاظ على الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار يمثّل الإفلاس أحد أهم الضمانات الأساسية المقرّرة لحماية الائتمان والثقة في العمليات التجارية والتخلص من الديون من خلال إجراءات وقائية وتوافقية، كما يُعدّ عنصراً حاسماً في إعادة هيكلة الأعمال التجارية واستمرارها؛ وبالتالي في حماية الاقتصاد الوطني. وهو بذلك معيار معتبر للمستثمر الأجنبي، وعامل أساس مؤثّر لدى جهات التصنيف الخارجية عند تقييم البيئة الاستثمارية. وعلى هذا الأساس فإنّ الاقتصاد في العالم أجمع يحتاج إلى نظام متكامل للإفلاس. ولهذا عملت الدول العالمية الكبرى على تبني أنظمة وتشريعات متكاملة ورائدة تتناول حالات الإفلاس والآليات النظامية المتبعة للتغلب على الصعوبات

^٢ وزارة الاقتصاد والتخطيط، "تسريع التحوّل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار"، المملكة العربية السعودية، مارس ٢٠٢٣، ص ٨، متاح على الرابط الآتي:

<https://rb.gy/bllkug>



المالية للشركات المتعثرة. وتُعتبر السعودية واحدة من أبرز دول مجموعة العشرين وأهم دول العالم من حيث الثقل الاقتصادي والمالي وأكبر اقتصاد في الشرق الأوسط،^٣ وتبذل جهوداً جبارة لرفع حيوية مناخ الاستثمار في البلاد.

وقد كان إقرار نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ الموافق لـ ٢٠١٨/٠٢/١٤ م، كفيلاً بإحداث تغيير جذري في المناخ الاستثماري في المملكة حيث جاء هذا النظام شاملاً ومتكاملاً ومواكباً ومتلائماً مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بناءً على التوصيات والمراجعات مع كل من البنك الدولي، ولجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة ووفقاً لأفضل نماذج بيئات الأعمال العريقة والجاذبة.^٤ ويُعدّ هذا النظام أحد أهم أنظمة الإفلاس المعمول بها في العالم حيث يهدف إلى تسهيل بيئة الأعمال، وتحسينها، وتعزيز كفاءة الاقتصاد، وجذب المزيد من الاستثمارات العالمية، وحماية الاستثمار والمستثمرين بما يتوافق مع التحوّل الاقتصادي للمملكة ورؤية ٢٠٣٠. ويعكس الشفافية والعدالة ويحفظ حقوق جميع الأطراف؛ الدائن والمدين معاً بما يحقق التوازن بين مصالح المستثمرين وحقوق الدائنين. وفي هذا السياق، يذكر خبير الإفلاس الدولي والمحاضر نيكولايس تولينار أنه:

"[تنشأ عواقب مالية نظامية] عندما يقوم الدائنون - في المطالبة الجماعية - بتنفيذ حقوقهم ضد أصول المدين، وهم غير مستعدين أو غير قادرين على تنسيق إجراءات التنفيذ الخاصة بهم. وسيحقق الدائنون - عند المطالبة الجماعية - أفضل النتائج إذا جرى التنسيق بين إجراءاتهم، وإذا جرى تعليقها مؤقتاً - إن لزم الأمر -.... ومع ذلك، فإن الدائنين الذين يشعرون بوقوع إفلاس قريب نادراً ما يتمكنون من التوصل إلى اتفاقات مع جميع الدائنين الآخرين بشأن تنسيق منهج مُوحد - نظراً لضيق الوقت - . وسينجح الدائن الذي يتخذ إجراءً فورياً عندما يكون من أوائل مقدّمي المطالبات ضد الأصول المتاحة في الحصول على جزء أكبر من مطالبته مقارنة بالدائن الذي لم يقدم مطالبته بعد. وعندما يُفتقد التنسيق بين الدائنين، فستكون خياراتهم محدودة وسيحتّم عليهم اتخاذ إجراء في أسرع وقت ممكن. وستكون نتيجة هذا السباق غير المنسق على ما يتوافر لدى المدين دائماً دون المستوى الأمثل بالنسبة للدائنين جميعاً."^٥

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتُقدّم تحليلاً شاملاً لأحكام نظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية وإجراءاته التنظيمية وتُبين مميّزاته وأهميته والتحديات التي تواجه تطبيقه وسبل تطويره من خلال مقارنته بالأنظمة الرائدة عالمياً في مجال الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات في كل من الولايات المتحدة، الصين، الإتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، وبلاستفادة من هذه الخبرات والتجارب الدولية. كما تطرح الدراسة موضوع الإفلاس العابر للحدود وتبين مفهومه وآثاره والقواعد المنظمة له في المملكة.

^٣ يُنظر: محليات/ مجموعة العشرين: تجمع دول العالم المؤثرة والفاعلة في الاقتصاديات العالمية، المملكة استطاعت تحقيق نفوذ سياسي واقتصادي ومعنوي كبير عبر انضمامها، صحيفة سبق الإلكترونية، ٢٠٢٢/١١/١٤، متاح على الرابط التالي:

<https://sabq.org/saudia/oel0rordwh>

^٤ يُنظر: تقارير/ كيف يدعم أول قانون للإفلاس بيئة الاستثمار في السعودية؟، أموال، ٢٠١٨/٠٢/٢٥، متاح على الرابط التالي:

<https://amwal-mag.com/>

^٥ يُنظر:

أهمية الدراسة

في ضوء ما تقدّم، تبرز أهمية نظام الإفلاس في تحقيق حماية متوازنة للمشروعات الاستثمارية المدينة وحفظ حقوق الدائنين، وذلك بمعالجة المشروعات المتعثرة من خلال طرق التسوية الوقائية وخطط الإصلاح المالي بما يتيح لها الفرصة لإصلاح أوضاعها وتجاوز صعوباتها والاستمرار في ممارسة نشاطها دون الإخلال بحقوق الدائنين، ويعطي مزيداً من الثقة في اقتصاديات هذه الدول حتى لا تُصاب الحياة التجارية بأي اضطراب يُضعف قوّتها ومثانة الاستثمار فيها. وهنا تكمن الأهمية النظرية للدراسة حيث تحاول بيان ماهية الإفلاس وخصائصه وتمييزه عن المصطلحات المشابهة له. كما تُقدّم الدراسة تحليلاً شاملاً وشرحاً كافياً لنظام الإفلاس السعودي وإجراءاته التنظيمية ومميزاته ومزاياه مع مقارنته بأنظمة الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات البارزة عالمياً في كل من الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، وكذلك للقواعد المنظمة للإفلاس العابر للحدود ونطاق تطبيقها. أمّا من حيث الأهمية التطبيقية فإنّ الدراسة تُقدّم تصوّراً واضحاً وجملة من الحلول الناجعة لتطوير نظام الإفلاس السعودي والتوصل إلى نظام إفلاس وطني شامل ومرن وفعال، يحقق التوازن بين مصلحة المدين ومصلحة الدائنين بالاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؛ وتُمثّل بذلك مرجعاً هاماً لصانعي السياسات ومُتخذي القرار حيث أنها تسلط الضوء على أحد أهم الحلول والخيارات الحاسمة لدعم استقرار العلاقات والمعاملات التجارية وتعزيز مرونتها وضمان استمرارية الأنشطة التجارية والاقتصادية، والحفاظ على الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة، وتعزيز الثقة في النظام المالي وتحفيز الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي والريادة والابتكار.

أهداف الدراسة

انطلاقاً ممّا سبق، تهدف الدراسة في مجملها إلى:

- ١- تحديد ماهية الإفلاس من خلال تعريفه والتمييز بينه وبين غيره من المصطلحات المشابهة له وإبراز خصائصه.
- ٢- دراسة وتحليل وشرح المبادئ الرئيسية والإجراءات التنظيمية لنظام الإفلاس السعودي ونشأته وتطوره والتحديات التي تواجه تطبيقه ومدى استجابته للاتجاهات العالمية الحديثة في مجال معالجة مسائل تعثر المشروعات التجارية بدون اللجوء للإفلاس وسبل تطويره.
- ٣- بيان مفهوم الإفلاس العابر للحدود وآثاره وتوضيح القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود في المملكة ونطاق تطبيقها.
- ٤- استعراض أفضل الممارسات الدولية في تسوية قضايا إفلاس الشركات وتحليل مقارن واستكشاف للأنظمة التي تتبعها دول المقارنة وللسمات الرئيسية لكل نظام منها، وذلك لاستخلاص أبرز الدروس المستفادة للمملكة العربية السعودية من خلال تقديم التوصيات الموضوعية والجوهرية التي تُعزّز الأحكام الفعّالة والثابتة والعادلة للدائنين والمدينين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة في المعاملات المالية، وتُسهم في تحسين النتائج أي ما يُسمّى بـ "الدائرة الإيجابية" (virtuous circle)^٦، وهو مصطلح يستعمل في هذه الدراسة، ويُقصد به تجسيد الآثار التي يمكن أن يُحدثها نظام إعادة الهيكلة الفعّال الذي يتميّز بالثبات والقابل للتنبؤ فيما يخص المستثمرين والمقرضين وأسواق رأس المال.

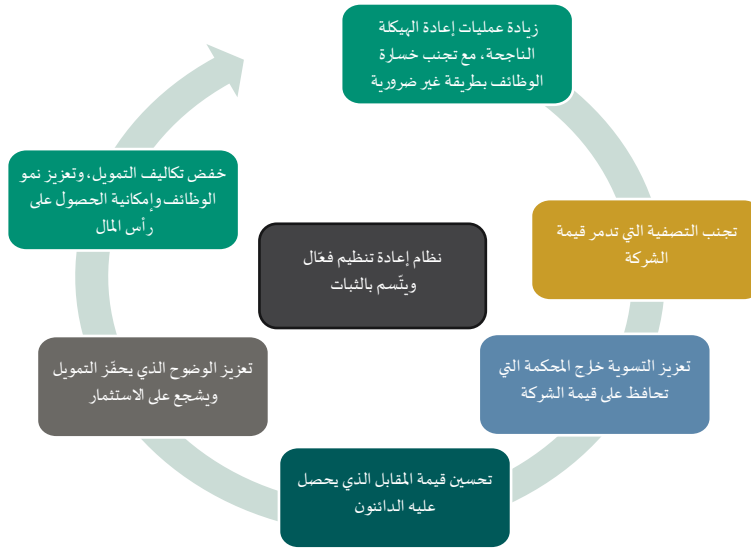
- ٥- تقديم التوصيات لنجاح وتطوير وفعالية ومرونة منظومة الإفلاس في المملكة لتحسين بيئة الأعمال وازدهارها، وبالتالي الحفاظ على الاقتصاد السعودي المزدهر وتحفيز الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية المستدامة.
- ويقتصر نطاق الدراسة على مقارنة تشريعات وأنظمة الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات البارزة عالمياً في كل من الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة حيث تُقدّم كل دولة منظوراً فريداً يُرشد إلى أفضل الممارسات الدولية في مجال الإفلاس.

^٦ يُنظر:

Samir D. Parikh, Bankruptcy Tourism and the European Union's Corporate Restructuring Quandary: The Cathedral in Another Light, 42 U. Pa. Int'l L. Rev. 205, 219 (2020).



وقد تم اختيار الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنّ أنظمة الإفلاس الفيدرالية الأمريكية تمثل - على نطاق واسع - النهج الأمثل للحفاظ على القيمة في حالات الصعوبة والضائقة المالية من خلال تحقيق التوازن بين التزامات المدين المالية وحماية الدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين. كما تم اختيار المملكة المتحدة لأنها كانت مقرأً لأبرز عمليات إعادة الهيكلة في إنجلترا وأوروبا على مدى العقود القليلة الماضية. وتم اختيار الاتحاد الأوروبي أيضاً لأن المفوضية الأوروبية أعادت مؤخراً تقييم نظام الإفلاس لديها وأصدرت قانوناً نموذجياً لبلدانها الأعضاء.^٧ وعلى نحو مماثل، تتمتع الصين باقتصاد ديناميكي، وقد قامت مؤخراً بمراجعة قوانين الإفلاس في محاولة لتحديث نهجها في التعامل مع الضائقة المالية. أما اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة، فيرجع إلى التشابه الاقتصادي والتجاري والثقافي مع المملكة العربية السعودية.



الشكل ١: الدائرة الإيجابية^٨

^٧ يُنظر:

European Commission, Proposal for a Directive harmonizing certain aspects of insolvency law, available at: https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/policies/justice-and-fundamental-rights/civil-justice/civil-and-commercial-law/insolvency-proceedings_en.

^٨ يُنظر:

Sarah Paterson, Corporate Reorganization Law, and Forces of Change, 3 (Oxford University Press 2020). See also, Samir D. Parikh, Bankruptcy Tourism, and the European Union's Corporate Restructuring Quandary: The Cathedral in Another Light, 42 U. Pa. Int'l L. Rev. 205, 219 (2020).



منهجية الدراسة

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج متماز جمع بين المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى ماهية الإفلاس وتعريفه وبيان خصائصه؛ والمنهج التحليلي، من خلال دراسة وتحليل قواعد وأحكام نظام الإفلاس السعودي وما تضمنته من مبادئ وإجراءات تنظيمية من أجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها هذا النظام والوقوف على أهم التحديات التي تواجه تطبيقه، وكذلك شرح وتحليل القواعد المنظمة للإفلاس عبر الحدود في المملكة. كما تم الاعتماد أيضًا على المنهج المقارن من خلال دراسة أفضل الممارسات الدولية في مجال الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات والإجراءات التنظيمية لكل دولة من دول المقارنة والسمات المُميّزة لكل نظام منها؛ وكذلك على المنهج الاستقرائي، عبر استقراء الدراسات الأكاديمية والنظامية ذات الصلة بموضوع الإفلاس مع استخدام كل أساليب البحث والتعمق في المبادئ والأسس النظرية والعملية التي تحكم أفضل الممارسات في هذا المجال في محاولة الاستفادة منها في السعودية.

إشكالية الدراسة

بناء على ما تقدّم تتمثّل الإشكاليّة أو بالأحرى الإشكاليات الرئيسية التي تطرحها هذه الدراسة في الآتي:

١- إلى أي مدى نجح المنظم السعودي في إقرار نظام إفلاس شامل لكل المشروعات الاقتصادية المتعثرة، يقوم على إجراءات مبسطة ومرنة وفعالة من شأنها دعم استقرار الأنشطة التجارية والاقتصادية وضمان استمراريّتها وتحفيز الاستثمار وتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة وأهداف خطط التنمية المستدامة وفقًا لرؤية السعودية ٢٠٣٠؟

٢- تعدّدت الممارسات والتجارب الدولية المتميّزة بأنظمتها الناجحة والفعالة في تسوية قضايا الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات وخاصة منها الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، فما مدى إمكانية الاستفادة منها لتطوير وفعالية ومرونة منظومة الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات في المملكة العربية السعودية كأحد أهم الركائز والخيارات الحاسمة لدعم استقرار المعاملات التجارية ومواجهة التحديات الاقتصادية وبالتالي تشجيع ريادة الأعمال والابتكار والوصول إلى الائتمان والنمو الاقتصادي؟



هيكل الدراسة

للإجابة عن هذه الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة لا بدّ من التطرّق في البداية إلى النظام القانوني للإفلاس في المملكة العربية السعودية؛ وذلك ببيان ماهية الإفلاس ونشأته وتطوّره التاريخي وأهميّته ثمّ دراسة وتحليل الإطار والتنظيمي للإفلاس في المملكة، ومقارنته بأنظمة الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات الرائدة عالمياً، وتُختتم الدراسة بعرض لأبرز النتائج والتوصيات. لذلك ستقسم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول

النظام القانوني للإفلاس في المملكة العربية السعودية

الفصل الثاني

تحليل أنظمة الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات الرائدة عالمياً

الفصل الثالث

تصوّر لتطوير منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية وفقاً لأنظمة الإفلاس الرائدة عالمياً

الفصل الرابع

الخاتمة والتوصيات

الفصل الأول

النظام القانوني للإفلاس في المملكة العربية السعودية

يُعتبر الائتمان والثقة والسرعة أهم الركائز التي تقوم عليها المعاملات التجارية والتي تُميّزها عن غيرها من المعاملات وخاصة منها المعاملات المدنية؛ ذلك أنّ عامل الوقت وتحقيق الأرباح وعقد الصفقات مهم جداً في التجارة، أمّا الثقة والائتمان فهما جوهر الحياة التجارية، إذ إن المعاملات التجارية تقوم على أساس الثقة التي تسود أوساط المشتغلين بالمعاملات التجارية، وهذه الثقة تستلزم من الوسائل والقواعد القانونية ما يدعمها ويحافظ عليها في أفضل وضع. ويكفل القانون التجاري هذه السرعة من خلال تيسير الإجراءات في إبرام العقود وإثباتها وتسهيل تداول الحقوق بالتظهير أو بالتسليم دون التقيّد بإجراءات الحوالة المدنية. كما يحتوي القانون التجاري على أدوات الائتمان ومؤسساته ومنها نظام البنوك، ونظام الأوراق التجارية، ونظام الشركات؛ ويحرص على دعم الائتمان التجاري والحماية من الإفلاس عن طريق الزيادة في ضمانات الدائن التجاري، وتوقيع جزاءات صارمة على التاجر الذي يخل بالتزاماته ويتقاعس عن سداد ديونه أو يتعمّد عدم السداد وذلك بموجب نظام الإفلاس الذي يُعتبر صمام أمان المعاملات التجارية وأحد أبرز النظم القانونية الخاصة بالبيئة الاقتصادية والتجارية حيث يضع إجراءات وآليات تُمكن الدائن من استيفاء دينه عن طريق التنفيذ على أموال مدينه^٩، وتحفظ حقوق الدائنين في المعاملات التجارية والمالية وتُعزّز الثقة والائتمان. لذلك، يُعدّ نظام الإفلاس في أي دولة شريان الحياة بالنسبة لجميع الشركات المتعثرة وله دور مهم وبارز في دعم المشروعات الاقتصادية المتعثرة ومساعدتها على تصحيح أوضاعها وتجاوز ضائقتها المالية والاستمرار في أعمالها.

ومما لا شك فيه، أن إعطاء المشروعات المتعسرة فرصة للنهوض من كبواتها الاقتصادية واستعادة مراكزها المالية، وبخاصة تلك المشروعات الصغيرة التي قد تواجه العديد من الصعوبات المالية والاقتصادية بسبب ضعف رأس مالها، له أثر إيجابي كبير على المرفق الاقتصادي للدولة من جهة، وذلك بتحقيق التحوّل والنمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار وجذب وتحفيز المستثمرين؛ وعلى القائمين على هذا المشروع

^٩ أنظر: - د. سعيد يوسف البستاني، أحكام الإفلاس والصلح الواق منه في التشريعات العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٩. - د. محمود مختار بربري، قانون المعاملات التجارية، الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٣.



والدائنين من جهة أخرى، وذلك من خلال إعطائهم الفرصة لاستعادة مراكزهم المالية. ومن هنا اهتمت العديد من دول العالم بتنظيم وإصدار أنظمة الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات والصلح الواقي من الإفلاس ومعالجة الاضطراب المالي والإداري الذي قد يلحق بالمشروعات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، وفي إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ الطموحة لبناء اقتصاد مزدهر ومستقبل مشرق للمملكة وتوطين التقنيات والمعرفة، واستحداث فرص عمل للمواطنين، ورفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠% إلى ٣٥%^{١٠} وتعزيز دورها في البنية التحتية للشركات، وتحفيز الاستثمار المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية^{١١}، عملت المملكة العربية السعودية على تنظيم وتطوير منظومة تشريعية وتنظيمية تجارية عالية الكفاءة، وخاصةً تبني نظم وتشريعات للإفلاس على المستويين المحلي والدولي باعتبار أن قوانين الإفلاس الوطنية لا تعالج حالات الإفلاس عبر الحدود.

وتقتضي دراسة النظام القانوني للإفلاس في المملكة العربية السعودية في البداية تحديد ماهية الإفلاس، وذلك بتوضيح مفهومه وتطوره التاريخي ثم بيان مميّزاته وأهدافه، ثم إبراز الآليات والإجراءات والقواعد المنظمة للإفلاس في النظام السعودي على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى هذا الأساس تتناول الدراسة ماهية الإفلاس وتطوره (المبحث الأول)، ثم الإطار التنظيمي للإفلاس في المملكة العربية السعودية (المبحث الثاني) وأخيراً القواعد المنظمة للإفلاس عبر الحدود في المملكة (المبحث الثالث).

المبحث الأول: ماهية الإفلاس وتطوره

لتحديد ماهية الإفلاس وتطوره لا بدّ في البداية من توضيح مفهوم الإفلاس وتمييزه عن غيره من المصطلحات المشابهة (المطلب الأول)، والتعرّض إلى نشأته التاريخية وتطوره في ظل التغييرات الاقتصادية والتجارية العالمية الجديدة (المطلب الثاني) ثم إبراز أهم مميّزات نظام الإفلاس السعودي ومزاياه وأهدافه (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم الإفلاس وتمييزه عن غيره من المصطلحات المشابهة

تقتضي دراسة أحكام الإفلاس وقواعده النظامية تحديد مفهوم الإفلاس (الفرع الأول)، ثم بيان ما يُميّز الإفلاس عن بعض المصطلحات المشابهة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الإفلاس

للإحاطة بمفهوم الإفلاس من كلّ جوانبه يجب تعريف الإفلاس لغة (أولاً)، وقانوناً (ثانياً).

^{١٠} يُنظر: منشآت، "السعودية تستهدف رفع مساهمة المنشآت الصغيرة ٣٥٪ في ٢٠٣٠"، أنشأت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام ٢٠١٦م، بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٠١) وتاريخ ١٤٣٧/٠٧/١١هـ، متاح على الرابط الآتي:

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/e5bfc2bb-5ad0-493f-b10c-a9a700f1f2e1/1>

وتتلخص أهدافها في تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، متاح على الرابط الآتي:

<https://monshaat.gov.sa/about/>

^{١١} جميع المعلومات المتعلقة برؤية المملكة ٢٠٣٠ مبنية على ما ذكر في موقع رؤية ٢٠٣٠ متاح على الرابط الآتي:

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/>



أولاً- التعريف اللغوي للإفلاس

الإفلاس لغة مشتق من أَفْلَسَ يُفْلِسُ إفلاساً^{١٢} أي صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم^{١٣}، ويقال أفلس الرجل أي فقد ماله وصار مُفلساً.^{١٤} وبذلك فمصطلح الإفلاس مرتبط بالفلس الذي هو من اشتقاق الدرهم والدينار، والمفلس هو المعدوم^{١٥} الذي لم يبق معه فلس وأصبح لا يملك شيئاً. وهذا يكون المفلس هو الشخص الذي لم يعد قادراً على سداد دينه لخلو ذمته المالية وانعدامها. ويختلف الإفلاس لغة عن التفليس ذلك أنَّ التفليس يكون بفعل القاضي الذي يتولى النداء على المفلس ويُشهر إفلاسه.^{١٦} ويرجع مصطلح "الإفلاس" لغوياً إلى الكلمة اللاتينية «fallere» وتعني خيانة المدين لثقة دائنيه وخداعهم وعدم إيفائه لتعهداته والتزاماته.^{١٧} ولذلك يُرمزُ بالإفلاس أيضاً إلى عدم الحنكة وسوء التصرف في المال، أو حتى لمن لا رأي له فيكون بذلك مفلساً. ويستخلص مما سبق أنَّ الإفلاس في معناه اللغوي يدلُّ على العسر والعجز المالي والانتقال من حالة اليسر إلى العسر.^{١٨}

ثانياً- التعريف القانوني للإفلاس

لم تتناول أغلب الأنظمة والتشريعات العربية المتعلقة بالإفلاس، ومن بينها القانون التونسي^{١٩}، القانون الأردني^{٢٠}، القانون المصري^{٢١}، والتشريع الجزائري^{٢٢} تعريف الإفلاس بشكل واضح وصريح ودقيق على الرغم من تعريفها لبعض المصطلحات ذات الصلة بالإفلاس؛ وإنَّما تعرضت مباشرة إلى بيان شروطه وإجراءاته التنظيمية. وقد سار المنظم السعودي على النهج ذاته حيث لم يتضمن نظام الإفلاس السعودي لا السابق ولا الحالي تعريفاً واضحاً ودقيقاً للإفلاس؛ وإنَّما اكتفى في المادة الثالثة بعد المائة من نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٥/١٠/١٣٥٠هـ^{٢٣} بتعريف المفلس على أنه "من استغرقت الديون جميع أمواله فعجز عن تأديتها". كما عرفت المادة الأولى من نظام الإفلاس السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٢٨/٠٥/١٤٣٩هـ^{٢٤} المفلس بأنه "مدين استغرقت ديونه جميع أصوله"، ويقصد به مفهوم الإفلاس، باعتباره صورة من صور الاضطراب المالي أو ما يعبر عن اصطلاحاً بحالة Balance Sheet Insolvency تمييزاً له عن

^{١٢} يُنظر: د. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عامل الكتب ٢٠٠٨.

^{١٣} يُنظر: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، المجلد ٤، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٤٥١.

^{١٤} يُنظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨، ص ٤٨١.

^{١٥} يُنظر: المعجم الوسيط، مواهب الجليل لشرح خليل، الطبعة الثانية ص ٣٢، والفروع للإمام شمس الدين المقدس الحنبلي، جزء ٤ ص ٢٢١، المغني لابن قدامي، ج ٦ ص ١٤٧.

^{١٦} يُنظر: الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ١٩٩٥، ص ٢١٤.

^{١٧} يُنظر: د. جوزف عجاقه، إعادة صياغة أو كتابة نظام الإفلاس في لبنان، all book revue 17 AR. indb، منشورات جامعة الروح القدس - الكسليك، لبنان، ٢٠١٨، ص ٨.

^{١٨} يُنظر: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير، مكتبة لبنان، ١٩٩٠، ص ٢٥٩.

^{١٩} يُنظر: الفصل ٤١٣ من الكتاب الرابع من المجلد التجاري التونسي، كما تم تعديلها بموجب القانون عدد ٣٦ لسنة ٢٠١٦ مؤرخ في ٢٩ أبريل ٢٠١٦ المتعلق بالإجراءات الجماعية والصادر بالرائد الرسي للجمهورية التونسية بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٦، عدد ٣٨، ص ١٧٢٤، نص على ما يلي: "تعد إجراءات جماعية على معنى هذه المجلد إجراءات إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية والتفليس".

^{٢٠} يُنظر: قانون الإعسار رقم (٢١) لسنة ٢٠١٨ والمنشور على الصفحة (٢٦٤٠) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٥١٤) بتاريخ ١٦/٠٥/٢٠١٨ الذي ألغى أحكام الإفلاس والصلح الوافي منه الواردة في المواد من (٢٩٠) ولغاية (٤٧٧) من قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦.

^{٢١} يُنظر: القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ والمنشور بالعدد ٧ مكرر (د) من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩/٠٢/٢٠١٨ والمتعلق بإصدار قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس.

^{٢٢} يُنظر: نظم المشرع الجزائري الإفلاس من خلال الأمر الصادر بتاريخ ٢٦/٠٩/١٩٧٥ المتضمن القانون التجاري حيث خصص له الكتاب الثالث تحت عنوان: الإفلاس والتسوية القضائية ورد الاعتبار والتفليس وما عداه من جرائم التفليس من المادة (٢١٥) إلى (٣٨٨) تجاري.

^{٢٣} يُنظر: نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٥/١٠/١٣٥٠هـ الموافق لـ ١٨/٠٥/١٩٣١م ونشر هذا النظام في الجريدة الرسمية أم القرى في عدة أعداد متتابعة، اعتباراً من العدد (٣٤٧) وتاريخ ٢٢/٠٣/١٣٥٠هـ الموافق ٠٧/٠٨/١٩٣١م، حتى العدد (٣٧٦) وتاريخ ١٩/٠١/١٣٥٠هـ، الموافق ٢٦/٠٢/١٩٣٢م.

^{٢٤} يُنظر: الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٢٨/٠٥/١٤٣٩هـ الموافق ٢٨/٠٥/٢٠١٨م وتمت الموافقة عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٤) بتاريخ ٢٧/٠٥/١٤٣٩هـ، والمناح على الرابط الاتي:

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/>



حالة التعثر. غير أنه وبالنظر إلى طبيعة الإفلاس كنظام متكامل للتعامل مع حالة المدين المفلس، فإن مفهومه لا يمكن أن يُحدّد بالنظر إلى التعريف المحدّد للمفلس فقط؛ بل يجب أن يشمل كل القواعد والأحكام ذات الصلة بالإفلاس الواردة في النصوص والقواعد المنظمة للإفلاس. وحسناً فعل المنظم السعودي بعدم تعريفه الإفلاس، تاركاً ذلك لشرح القانون حيث عرف بعضهم الإفلاس بأنه "طريق للتنفيذ على مال المدين التاجر الذي يتوقف عن دفع ديونه التجارية، وذلك عن طريق سلسلة من الإجراءات والقواعد التي تهدف إلى حماية مصالح الدائنين وصون حقوقهم بتمكينهم من الحجز على ما تبقى من أموال المدين ووضعها تحت يد القضاء لكي لا تترك له فرصة تهريب أمواله إضراراً بهم".^{٢٥} فيما عرفه آخرون بأنه "طريق من طرق التنفيذ الجماعي على أموال التاجر المدين الذي توقف عن دفع ديونه المستحقة الأجل، فيلجأ هو نفسه أو أحد دائنيه إلى القضاء لأجل الحصول على حكم بشهر إفلاسه، بقصد تصفية أمواله وتوزيع الثمن الناتج منها بين دائنيه توزيعاً عادلاً لا فرق بين دائن وآخر ما دام حقه غير مضمون بحق امتياز أو رهن".^{٢٦}

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ هذه التعريفات حصرت تطبيق أحكام الإفلاس على التاجر المدين، كما عرفت الإفلاس بأنه الوسيلة التي يمكن من خلالها التنفيذ على أموال المدين وتوزيعها على الدائنين وغل يده على أمواله والحجز عليها. وهو ما يتعارض مع التوجهات الحديثة في الأنظمة المقارنة، وأيضاً مع نظام الإفلاس السعودي الجديد الذي يميّز بتنظيمه لكل حالات الإفلاس وبمواكبته للاتجاهات العالمية الرائدة، حيث لم تقتصر أحكامه على التاجر بل أخذ بفكرة إخضاع جميع المشروعات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية لنطاق الإفلاس ليمتدّ نطاق تطبيقه إلى الشخص ذي الصفة الطبيعية الذي يمارس عملاً تجارياً داخل المملكة العربية السعودية أو أعمالاً مهنية أو أي أعمال تهدف إلى تحقيق أرباح، والشركات التجارية والمهنية والكيانات المنظمة وغيرها من الشركات والكيانات الأخرى الهادفة إلى تحقيق الربح، المسجلة في المملكة،^{٢٧} لذا لا تعتبر صفة التاجر شرطاً لتطبيق أحكام الإفلاس. وعليه ووفقاً للمادة الرابعة منه، فإنّ نظام الإفلاس السعودي يهدف إلى حماية المدين المفلس أو المتعثر سواءً كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، يمارس أعمالاً تجارية أو مهنية أو تهدف إلى الربح. وبالتالي فإنّه يشترط في الشخص الطبيعي أن يكون ممتهناً لنشاط تجاري أو مهني أو عمل يهدف إلى الربح ممارسة فعلية، ثابتة ومستمرة؛ وإلاّ فلن تشمل هذه الحماية وتأسيساً على ذلك فإنّ هذه الحماية تشمل الديون المتعلقة بالنشاط التجاري أو المهني؛ أما الديون التي لا علاقة لها بالنشاط فلن تخضع لإجراءات الإفلاس. وهو ما استقر عليه القضاء التجاري السعودي حيث جاء في الحكم في القضية رقم ١٥١٤٠ لعام ١٤٤٠هـ التي تعلّقت وقائعها بطلب افتتاح التصفية التجارية تقدّم بها المدين وهو شخص طبيعي ولم يثبت للمحكمة أنّه يمارس نشاطاً فعلياً كما لم يثبت أنّ ديونه مرتبطة بالنشاط المرخص له به. وعليه قضت المحكمة بعدم قبول طلب افتتاح الإجراء مؤكّدة أنّه "لما كان مقدم الطلب مديناً طبيعياً لا يمارس نشاطاً فعلياً قائماً وقت تقديم الطلب ولا قبيله بقليل، حيث إنه متوقف عن ممارسته منذ خمس سنوات - وفق المستندات المقدمة -، فإن المدين - والحالة هذه - لا ينطبق عليه مفهوم الممارسة وفق ما تقدم بيانه، ويؤكد ما ذهب إليه الدائرة - فيما يتعلق بوجود نشاط فعلي قائم: - أن المادة الرابعة من لائحة المعلومات والوثائق جعلت من متطلبات تقديم طلب افتتاح أي من إجراءات الإفلاس تقديم نبذة عن النشاط خلال الأربع والعشرين شهراً السابقة لتقديم طلب افتتاح الإجراء، والمدين الذي لا يمارس عملاً أو عملاً هادفاً للربح خلال الأربع والعشرين شهراً السابقة لتقديم الطلب لا يمكن أن يقدم النبذة المطلوبة، وتشير الدائرة إلى أن اشتراط قيام النشاط وقت تقديم الطلب ينطبق على الشخص الطبيعي دون الاعتباري، لما تقدم ذكره من أن مناط سريان النظام بالنسبة للشخص الطبيعي هو "الممارسة" (...) بناء على ما تقدم بيانه، فإن

^{٢٥} يُنظر: د. إلياس ناصيف، الكامل في التجارة - الإفلاس، الجزء الرابع، منشورات البحر المتوسط، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٥٤.

^{٢٦} يُنظر: د. أحمد أبو الروس، الأعمال والعقود التجارية وعمليات البنوك والإفلاس، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ م، ص ١٢٩.

^{٢٧} يُنظر: المادة الرابعة نظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠/م) تاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ الموافق لـ ٢٠١٨/٠٢/١٨ م، المادة الرابعة.

نظام الإفلاس لا يسري على مقدم هذا الطلب، ومن ثم فإنّ الدائرة تقضي بعدم قبول طلب افتتاح الإجراء.^{٢٨} وبالاعتراض على هذا الحكم لدى الاستئناف قضت المحكمة بتأييده.^{٢٩}

ومثلما هو الأمر بالنسبة للشخص الطبيعي الذي لا يمارس نشاطاً تجارياً أو مهنيّاً أو عملاً يهدف إلى الربح ممارسة فعلية، ثابتة ومستمرة والذي لا يشمل نظام الإفلاس؛ لا يسري نظام الإفلاس أيضاً على الشخص الطبيعي الذي يمارس نشاطاً دون الحصول على الترخيص النظامي اللازم وذلك لأنه يُعدّ مخالفاً للأنظمة التي توجب ذلك. وقد استقر القضاء التجاري السعودي بهذا الخصوص على أن المدين الذي يمارس نشاطاً دون ترخيص نظامي "لا يسوغ أن يكون مشمولاً بالحماية التي يوفرها نظام الإفلاس للمدين حسن النية (...). إذ لا يسوغ حماية نشاط المخالف وتمكينه من الاستمرار فيه، فكذلك إذا أفلس غير المرخص له بممارسة النشاط فلا ينبغي أن يتم حمايته بعد إفلاسه (...). بناءً على ما تقدّم بيانه، فإن نظام الإفلاس لا يسري على مقدم هذا الطلب، ومن ثم فإنّ الدائرة تقضي بعدم قبول طلب افتتاح الإجراء. وذلك في الحكم في القضية رقم ١٤٩٦٣ لعام ١٤٤٠ هـ والذي تم تأييده لدى الاستئناف.^{٣١} وكذلك في الحكم في القضية رقم ١٥١٥٨ لعام ١٤٤٠ هـ والمؤيد لدى الاستئناف.^{٣٣}

الفرع الثاني: تمييز الإفلاس عن غيره من المصطلحات المشابهة

غالباً ما تختلط المفاهيم المتعلقة بالاضطرابات المالية والمراحل التي تمرّ بها المؤسسات أو المنشآت الاقتصادية والتي تُهدّد استمرارية نشاطها حيث تستخدم العديد من المصطلحات المشابهة وذات العلاقة ككلمات مترادفة المعنى مثل الإفلاس، الإعسار، التعثر، التوقف عن الدفع والاضطراب المالي وبالتالي تختلط المعايير المالية والقانونية والاقتصادية التي توصف وضعيّة المؤسسة. ولتمييز الإفلاس عن غيره من المصطلحات القريبة والمشابهة لا بد من تقديم تعاريف قانونية محددة لهذه المصطلحات تبرز أوجه الاختلاف والتشابه بين كل من الإفلاس والإعسار (أولاً)، التعثر (ثانياً)، التوقف عن الدفع (ثالثاً) والاضطراب المالي (رابعاً)، وذلك على النحو الآتي:

^{٢٨} يُنظر: المحكمة التجارية بالرياض (الدائرة التجارية التاسعة)، الحكم في القضية رقم ١٥١٤٠ لعام ١٤٤٠ هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، عبد الله بن تركي العمودي، مدونة الأحكام التجارية، متاح على الرابط الآتي:

www.atahamoudi1.com

^{٢٩} يُنظر: محكمة الاستئناف بالرياض (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم ٦٨ لعام ١٤٤١ هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، المرجع السابق.

^{٣٠} يُنظر: المحكمة التجارية بالرياض (الدائرة التجارية التاسعة)، الحكم في القضية رقم ١٤٩٦٣ لعام ١٤٤٠ هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، المرجع السابق.

^{٣١} يُنظر: محكمة الاستئناف بالرياض (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم ٢٤ لعام ١٤٤١ هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، المرجع السابق.

^{٣٢} يُنظر: المحكمة التجارية بالرياض (الدائرة التجارية التاسعة)، الحكم في القضية رقم ١٥١٥٨ لعام ١٤٤٠ هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، المرجع السابق.

^{٣٣} يُنظر: محكمة الاستئناف بالرياض (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم ٢٢ لعام ١٤٤١ هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، المرجع السابق.



أولاً- الإفلاس والإعسار

الإعسار لغة هو العُسْر أي ضد اليُسْر، ويعني الضيق والشدة والصعوبة^{٣٤}، ومن ثمّ بالإعسار هو الافتقار وقلة ذات اليد. وفي هذا السياق عرّف الفقهاء المعسر بأنه "من تحل له الصدقة ولا تجب عليه الزكاة"^{٣٥}، وأيضاً بأنه من "لا يجد في ملكه ما يؤديه بعينه، ولا يكون له ما لو باعه لأمكنه أداء الدين من ثمنه"^{٣٦}.

أمّا من حيث النظام، فتجدر الإشارة إلى أنّه وعلى خلاف الإفلاس، لم يعرف الإعسار تنظيمياً مفصلاً ودقيقاً في أغلب الأنظمة والتشريعات واختلفت بخصوصه الاتجاهات القانونية.^{٣٧} ولم تنص الأنظمة السعودية صراحةً على مصطلح الإعسار؛ ومنها نظام التنفيذ السعودي الصادر لعام ١٤٣٣هـ^{٣٨}، فرغم تنظيمه للإعسار^{٣٩} إلّا أنّه لم يعرفه تعريفاً واضحاً وصريحاً. ومع ذلك يستخلص من المواد المنظمة للإعسار أن المنظم السعودي اعتمد المعنى الفقهي للإعسار، حيث تضمن الفقرة رقم (١) من المادة الثامنة والسبعين على أنه "إذا ادعى المدين الإعسار وظهر لقاضي التنفيذ قرائن على إخفائه لأمواله، فعلى قاضي التنفيذ - بموجب حكم يصدره - استظهار حاله بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات مع مراعاة كثير المال وقليله، ويخضع الحكم لتدقيق محكمة الاستئناف"، كما أشارت المادة الرابعة والثمانين على أنه "لا يجوز الحبس التنفيذي للمدين في الأحوال الآتية... ٣- إذا ثبت إعساره، وفقاً لأحكام هذا النظام." ومما يكن من أمر فقد تم تعريف الإعسار وفقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١٨٦ (٢٠/١)، بأنه "وصف عارض يلحق بالشخص يكون معه عاجزاً عن القيام بنفقاته الواجبة وسداد ديونه."^{٤٠} فالمعسر هو من لحق به هذا الوصف ويتمثل ضابط الإعسار في ألا يكون للمدين مالاً زائداً عن حوائجه الأصلية يفي بدينه نقداً أو عيئاً.^{٤١} ويتّضح مما تقدّم أنّ الإعسار والإفلاس يلتقيان في أنّ كل من المفلس والمعسر عاجز عن الوفاء بديونه ولا تتوافر له السيولة اللازمة لدفع ديونه في آجالها؛ إلّا أنّهما يختلفان في عدّة نواحي يمكن إيجازها في الآتي:

- ١- يعتبر الإفلاس حالة واقعية، وحكم الإفلاس هو كاشف ومثبت لوصف تحقق في المدين، وهو عجزه عن الوفاء بالديون التجارية المستحقة؛ فإنّ الإعسار حالة قانونية يحوز للقاضي أن يقررها إذا تحقق لديه أن أموال المدين لا تكفي ديونه المستحقة.^{٤٢}
- ٢- نظام الإفلاس وخاصة السعودي يسري على جميع المشروعات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية ولا يقتصر على المدين التاجر^{٤٣}؛ أما الإعسار ينصبّ على المدين غير التاجر ويخضع لأحكام النظام المدني.^{٤٤}
- ٣- يتحقق الإفلاس بمجرد توقف المدين عن الوفاء بديونه التجارية حتى ولو كانت لديه أموال تزيد على الديون، ولا يجوز إفلاسه ولو كانت ديونه تفوق أمواله ما دام لم يتوقف عن الوفاء بها؛ أما الإعسار فإنّه يقتضي المقارنة بين حقوق المدين وديونه وتتمتع المحكمة بسلطة تقديرية في القضاء بالإعسار من عدمه وفقاً للقواعد النظامية.^{٤٥}

^{٣٤} يُنظر: د. إبراهيم بن سالم الحبشي، د. بندر خالد الذبياني، الإطار التنظيمي لإفلاس المدينين في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة لنظام الإفلاس السعودي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الخامس العدد ٣٧، ٢٠٢١، ص ٨١١.

^{٣٥} يُنظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١ هـ، (٤٤٦/٣). ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٦١ هـ، (٢٨٨/٤).

^{٣٦} يُنظر: الإمام الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٢، (١١٠/٧).

^{٣٧} يُنظر: د. عشير جيلالي، نظام الإعسار في الفقه الإسلامي والأنظمة القانونية المقارنة، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، مارس ٢٠٢٠، ص ٤٠ وما بعدها.

^{٣٨} يُنظر: نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٠٨/١٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٠٧/٠٣ م والمنشور بتاريخ ١٤٣٣/١٠/١٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٠٨/٣١ م، متاح على الرابط الآتي:

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/c81ba2f1-1bf1-443b-9b1c-a9a700f27110/1>

^{٣٩} يُنظر: المواد من السابعة والسبعين إلى الثانية والثمانين من الفصل الأول من الباب الخامس من نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٠٨/١٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٠٧/٠٣ م، المرجع السابق.

^{٤٠} يُنظر: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم ١٨٦ (٢٠/١)، بشأن أحكام الإعسار والإفلاس في الشريعة الإسلامية.

^{٤١} يُنظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: ٦٤ (٢/٧)، مجلة المجمع، العدد السادس الجزء الأول، ص ١٩٣٠، والعدد السابع الجزء الثاني، ص ٩.

^{٤٢} يُنظر: د. عبد الرحمن قرمان، "الوسيط في القانون التجاري الإفلاس والصلح الوافي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥٧.

^{٤٣} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٢٨/٠٥/١٤٣٩ هـ الموافق ٢٠١٨/٠٢/١٤ هـ الموافق ٢٠١٨/٠٢/١٤ هـ، المرجع السابق، المادة الرابعة.

^{٤٤} يُنظر: المواد من السابعة والسبعين إلى الثانية والثمانين من الفصل الأول من الباب الخامس من نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٠٨/١٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٠٧/٠٣ م، المرجع السابق.

^{٤٥} يُنظر: د. عبد الرحمن قرمان، الوسيط في القانون التجاري الإفلاس والصلح الوافي، المرجع السابق.



٤- يترتب على شهر الإفلاس (التصفية) آثار على الذمة المالية للمفلس فتغل يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها ويحل محلّه أمين التفليسة (التصفية)، وقد يخضع المفلس للعقوبات الجنائية إذا كان إفلاسه بالتدليس أو بالتقصير؛ أما في حالة الإعسار فإن المعسر لا يفقد صلاحية التصرف والإدارة على أمواله، من نشأت ديونه قبل تسجيل دعوى وانما لا يحتج بتصرفاته في مواجهة الإعسار، كما أن المدين المعسر قد يتعرض للعقوبة الجنائية عن جريمة خيانة الأمانة إذا تعمد الإضرار بالدائنين بتصرفات معينة لاحقة على رفع دعوى الإعسار.^{٤٦}

غير أنّه ومهما كانت أهميّة الاختلاف بين الإفلاس والإعسار، فإنّ نظام الإفلاس السعودي الحالي أخذ بما اتجهت إليه أنظمة الإفلاس الحديثة، وذلك بتوسيع نطاق تطبيقه إلى جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية ليشمل التجار وغير التجار، كما ساوى بين المفلس والمعسر والمتعثر وأجاز لهم جميعاً طلب إجراءات التسوية الوقائية وإعادة التنظيم والتصفية. وهو بذلك يُعدّ من أنظمة الإفلاس المتطورة حيث جاء منسجماً مع توجهات أبرز القوانين الرائدة في العالم وخاصة منها النظام الأمريكي والإنجليزي،^{٤٧} ومع الفقه الإسلامي الذي يطلق على المعدم معسراً، سواء كان تاجراً أو غير تاجر ويطلق على من أحاط الدين بماله مفلساً سواء كان تاجراً أم غير تاجر،^{٤٨} وكذلك مع آراء بعض شراح القانون الذين أوصوا بعدم التفريق بين الإفلاس والإعسار، وتوحيد النظام على التجار وغير التجار.^{٤٩}

ثانياً- الإفلاس والتعثر

لم يعرف المنظم السعودي التعثر وإنّما عرف المتعثر في المادة الأولى من نظام الإفلاس السعودي بأنّه "مدين توقف عن سداد دينٍ مطالب به في موعد استحقاقه".^{٥٠} ووفقاً لهذا التعريف، يُعتبر المدين متعثراً إذا توقف عن سداد دين حلّ أجله وذلك بسبب اضطراب وضعه المالي. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن مصطلح التعثر من المصطلحات المستحدثة، والتي لا وجود له في كتب الفقه، وإنّما برز خاصة خلال التسعينات من القرن الماضي بعد الأزمة والضائقة الكبرى التي تعرضت لها الأسواق والبنوك المالية العالمية، حيث توقفت عن سداد التزاماتها وديونها في مواعيدها المستحقة نتيجة نقص السيولة اللازمة لسداد تلك الالتزامات.^{٥١} ومن هنا فإنّ مصطلح المتعثر يختلف عن مصطلح المفلس والذي، سبقت الإشارة إليه، حيث عرفته المادة الأولى من نظام الإفلاس بأنه "مدين استغرقت ديونه جميع أصوله"^{٥٢}، في حين أن المدين المتعثر قد تكون مجموع أصوله أو حقوقه كافية لسداد ديونه أو الالتزامات التي عليه، ولكن سيولته الحالية لا تُغطي المتطلبات وديونه القائمة. ولهذا الوضع أطلق الخبراء الاقتصاديون مصطلح "التعثر" ويُقصد به نقص السيولة وانخفاض القدرة عن تسديد الالتزامات المالية.^{٥٣} وبذلك يبرز الفرق بين المفلس والمتعثر، فكل مفلس متعثر غالباً، وليس كل متعثر مفلساً؛ إذ قد يكون مفلساً، وقد لا يكون كذلك.^{٥٤}

ويتّضح ممّا سبق، أنّ ما ذهب إليه نظام الإفلاس السعودي الجديد من التمييز بين المتعثر والمفلس، وعدم اعتبار المتعثر مفلساً، خلافاً لكثير من القوانين المعاصرة التي تعتبر الإفلاس مجرد توقف عن دفع وسداد الديون، وهو تعريف يفتقد إلى الدقّة، هو التوجه الأفضل والمتوافق مع الفقه الإسلامي؛ لأنّ من يملك أصولاً أكثر من ديونه يعتبر في نظر الفقه مليئاً، ولو كانت السيولة النقدية غير كافية، ولا يعتبر مفلساً، وتسميته

^{٤٦} يُنظر: د. عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨، ص ٤١-٥٠.

^{٤٧} يُنظر: د. عبد المجيد صالح المنصور، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١٢ م، جزء ١، ص ٤٣.

^{٤٨} يُنظر: د. محمد الطبطبائي، آثار الإفلاس في الفقه والنظام، مرجع سابق، ص ١٩٨.

^{٤٩} يُنظر: د. إلياس ناصيف، الكمال في قانون التجارة، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ١٥.

^{٥٠} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٥/٢٨/١٤٣٩هـ الموافق لـ ٢/١٤/٢٠١٨ م، المرجع السابق، المادة الأولى.

^{٥١} يُنظر: عبد الحميد الديسبي عبد الحميد شلبي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - قسم الشريعة الإسلامية، العدد ٩٧، ٢٠٢٠، ص ١٤٨.

^{٥٢} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٥/٢٨/١٤٣٩هـ الموافق لـ ٢/١٤/٢٠١٨ م، المرجع السابق، المادة الأولى.

^{٥٣} يُنظر: نجلاء عبد الرحمن، وفاطمة الخميس، "دور التحليل المالي باستخدام النماذج المالية للتنبؤ بالتعثر المالي على قطاع المرافق العامة السعودية: دراسة تطبيقية"، ص ٢١-٢٩.

^{٥٤} يُنظر: د. عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨، ص ٢٣.



متعثراً بسبب نقص سيولته أقرب إلى الصواب، ذلك أنه يمكن بعد ذلك فرز المتعثر وتحديد مركزه فقهاً، إما أن يكون مفلساً إذا كان نقص سيولته بسبب إحاطة ديونه بأغلب أصوله الثابتة والنقدية، وإما أن يعتبر مليئاً إذا كانت أصوله الثابتة أكثر من ديونه، لأنه، وبخلاف المفلس، يمكنه سداد ديونه الحالية وتغطيتها بتسييل شيء من أصوله الثابتة.^{٥٥}

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أنّ معيار التمييز بين المفلس والمتعثر يكمن في مدى القدرة على الاستمرار في النشاط على الرغم من الصعوبات المالية الظرفية حيث يُعدّ متعثراً من يواجه غالباً صعوبات، ولكنه يظلّ قادراً على مواصلة نشاطه؛ في حين يُعتبر مفلساً المدين الذي استغرقت ديونه جميع أصوله، وبالتالي يكون غالباً غير قادر على الاستمرار في نشاطه.^{٥٦}

ثالثاً- الإفلاس والتوقف عن الدفع

تُعدّ فكرة التوقف عن الدفع الأساس في كل الأنظمة القانونية التي تتصدى لمعالجة الإفلاس وتحديد أحكامه، وقد نشأت هذه الفكرة وتحدّد مضمونها بوصفها شرطاً أساسياً لشهر الإفلاس. غير أنّ مصطلح التوقف عن الدفع لم يبرز إلّا مع الازدهار الذي شهدته المعاملات التجارية وما تميّز به من طبيعة خاصة تتطلب وضع القواعد الملائمة لها حيث تستعصي معالجتها وفقاً لقواعد وأحكام القانون المدني.^{٥٧} ويتميّز هذا المصطلح بمفهومين أحدهما تقليدي والآخر حديث. ويعني التوقف عن الدفع في المفهوم التقليدي عدم قيام المدين بسداد ديونه في مواعيد استحقاقها حيث يعتمد هذا المفهوم التفسير الحرفي للتوقف عن الدفع؛ فبمجرد التوقف المادي عن الدين في أجل استحقاقه يعتبر متوقفاً عن الدفع وذلك بقطع النظر عن وضعه المالي، سواءً كان موسراً أو معسراً، وعمّا إذا كان هذا التوقف ناجماً عن مركز مالي ميؤوس منه لا يرجى منه الوفاء أو كان بسبب ظرف عابر لا يلبث أن يزول.^{٥٨} على الرغم من وضوح المفهوم التقليدي إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه كمبرر حتمي لشهر الإفلاس إذ أن عالم التجارة مليء بالمخاطر وبالتالي قد يتعرض التاجر إلى صعوبات مالية عابرة مهما كانت إمكاناته المادية. كما قد تكون للتاجر أسباب مشروعة للامتناع عن الوفاء في الأجل المحددة وذلك لمنازعة في الدين من حيث صحته أو مقداره أو حلول أجله أو انقضائه بأحد الأسباب.

أما النظرية الحديثة فقد قدّمت مفهوماً مرناً للتوقف عن الدفع مفاده توقف المدين عن دفع ديونه في مواعيد استحقاقها والذي يكون ناتجاً عن وضعه المالي المتدهور حيث إنه بلغ درجة العجز عن دفع ديونه.^{٥٩} غير أنّ التوقف عن الدفع وإن دل على وضع خطير للتاجر أو المؤسسة الاقتصادية يحدد حقوق ومصالح الدائنين؛ فإنّه لا يدل على الوضع المالي الحقيقي لأن كل المشاريع التجارية مهما بلغت نجاحها ومستواها المادي فهي معرضة لمواجهة أزمة مالية تحول دون وفائها بالتزاماتها المادية في آجالها ولكّنها قد تكون أزمة ظرفية (مؤقتة) لا تستلزم تطبيق إجراءات الإفلاس.^{٦٠} وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلب الأنظمة والتشريعات الحديثة تبنت المفهوم الحديث للتوقف عن الدفع. وفي النظام السعودي ورد مصطلح التوقف عن الدفع في المادة الأولى من نظام الإفلاس حيث عرّفت المتعثر بأنه "مدين توقف عن سداد دينٍ مطالب به في موعد استحقاقه".^{٦١}

^{٥٥} يُنظر: نفس المرجع السابق، ص ٢٤ وما بعده.

^{٥٦} يُنظر: د. إبراهيم بن سالم الحبشي، د. بندر خالد الذبياني، الإطار التنظيمي لإفلاس المدينين في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة لنظام الإفلاس السعودي، المرجع السابق، ص ٨١٧.

^{٥٧} يُنظر: د. مختار محمود بريري، الوسائل القانونية لعلاج الأزمات المالية التي تواجه المشروعات، مجلة القانون والاقتصاد، مطبعة جامعة القاهرة، العدد الرابع والخمسون، ١٩٨٤، ص ٣.

^{٥٨} يُنظر: الصادق عبد القادر، التوقف عن الدفع في نظام الإفلاس، مجلة الحقيقة، العدد ٣٧، عام ٢٠١٥، ص ٢٨٦ وما بعده.

^{٥٩} يُنظر: سميرة عبد الله مصطفى، فترة الرتبة، دراسة قانونية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، مصر، عام ٢٠١١، ص ٥١.

^{٦٠} يُنظر: الصادق عبد القادر، التوقف عن الدفع في نظام الإفلاس، المرجع السابق، ص ٢٨٩.

^{٦١} يُنظر نظام الإفلاس السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٢٨/٥/١٤٣٩هـ الموافق ٢٠١٨/٠٢/١٨م، المرجع السابق، المادة الأولى.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القول أنّ التوقف عن الدفع لا يؤدي إلى شهر الإفلاس إذا كان الأمر يتعلق بظرف عابر يمكن تجاوزه^{٦٢}؛ إلا أنّ استمرار التاجر في دفع ديونه وعدم توقفه عن الوفاء بها باللجوء إلى أساليب غير مشروعة لا يحصنه ضد الإفلاس. وفي المقابل فإنّ وجود أسباب حقيقية ومشروعة لامتناع التاجر عن الوفاء تحول دون اعتباره في حالة توقف عن الدفع^{٦٣}.

رابعاً- الإفلاس والاضطراب المالي

في ضوء ما نصّ عليه نظام الإفلاس السعودي بخصوص الفئات التي تخضع لأحكامه^{٦٤} وبالنظر لأهداف هذا النظام كما وردت في المادة الخامسة^{٦٥} يمكن تعريف الاضطراب المالي بأنه "عدم قدرة المدين على الاستمرار بنشاطه التشغيلي الاعتيادي، وازدياد مؤشرات عدم قدرته على الاستمرار في عمله الربحي وفقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة"^{٦٦}. وبالتالي يُعدّ الاضطراب المالي الذي يخشى معه التعثر إحدى الحالات للتقدم بطلب افتتاح بعض إجراءات الإفلاس التي نص عليها نظام الإفلاس التجاري السعودي الجديد إضافة إلى حالي الإفلاس والتعثر، وهي فكرة جديدة لم ترد في التنظيم القديم لأحكام الإفلاس وإنّما جاءت على إثر التطوّر الذي شهدته منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية بموجب إصدار نظام الإفلاس الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

المطلب الثاني: النشأة التاريخية لنظام الإفلاس وتطوّره في المملكة العربية السعودية

ترجع فكرة الإفلاس إلى عهد بعيد القدم حيث كان نظاماً قائماً بذاته في إطار المعاملات التجارية والخارجية حيث كانت الحضارات القديمة تجعل من عدم سداد الدين بين كل الأشخاص جرماً مشيناً قد يؤدي إلى سقوط حق الشخص في الحياة، ففي ظل القانون الروماني كان للدائن إذا ما توقف مدينه سواء كان تاجراً أو غير تاجر عن سداد دينه أن يمتلكه ويبيعه وغير ذلك. ومن ثم تم تغيير أحكام الحجز من الأشخاص إلى الأموال، وذلك بأن يأذن القاضي للدائنين بوضع أيديهم على أموال المدين كلها بعد رفع يد المدين عنها، ثم بعد ذلك يعين وكيل عن هؤلاء الدائنين يكون له الحق في أن يتخذ ما يشاء من إجراءات لحفظ أموال المدين حتى يتسنى للدائنين أخذ حقوقهم منها غير منقوصة^{٦٧}. وكان القانون الروماني ينص على بطلان كل تصرف يقوم به المدين في أمواله منذ توقفه عن الدفع، وتباشر فيما بعد إجراءات البيع العلني لكل أموال المدين والوفاء بقيمتها للدائنين، وقد سمي هذا النظام بنظام التصفية الجماعي. أما القانون الجرمانى فقد عرف نظام الحجز الفردي، حيث يبقى للمدين حرية التصرف في أمواله، وإذا أراد الدائن استيفاء دينه كان له الحق في أن يحجز على ما يشاء من تلك الأموال في حدود مقدار دينه، وقد عيب على هذا النظام من جهة إضرار المدين بجماعة الدائنين نتيجة تصرفه في أمواله، إذ يمكنه تبديد تلك الأموال أو تهريبها بسوء نية، ومن جهة ثانية مشكل الأولوية، إذ إن من يتقدم أولاً يكون له الحق في استيفاء كامل دينه مما قد لا يترك شيئاً لاستخلاصه من باقي

^{٦٢} يُنظر: د. مختار محمود بري، الوسائل القانونية لعلاج الأزمات المالية التي تواجه المشروعات، المرجع السابق، ص ١٧.

^{٦٣} يُنظر: عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري، الجزء الثالث في أحكام الإفلاس والصلح الوافي - دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص ٥١.

^{٦٤} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ١٤٣٩/٥/٢٨هـ الموافق ٢٠١٨/٢/١٤م، المرجع السابق، المادة الرابعة.

^{٦٥} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ١٤٣٩/٥/٢٨هـ الموافق ٢٠١٨/٢/١٤م، المرجع السابق، المادة الخامسة والتي نصت على "تهدف إجراءات الإفلاس إلى الآتي:

أ - تمكين المدين المفلس أو المتعثر أو الذي يتوقع أن يعاني من اضطراب أوضاعه المالية من الاستفادة من إجراءات الإفلاس، لتنظيم أوضاعه المالية ولمعاودة نشاطه والإسهام في دعم الاقتصاد وتنميته. ب - مراعاة حقوق الدائنين على نحو عادل وضمان المعاملة العادلة لهم. ج - تعظيم قيمة أصول التفليسة والبيع المنتظم لها وضمان التوزيع العادل لحصيلته على الدائنين عند التصفية. د - خفض تكلفة الإجراءات ومددها وزيادة فعاليتها وبخاصة في إعادة ترتيب أوضاع المدين الصغير أو بيع أصول التفليسة وتوزيعها على الدائنين على نحو عادل خلال مدة محددة. هـ - التصفية الإدارية للمدين الذي لا يتوقع أن ينتج عن بيع أصوله حصيله تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية أو التصفية لصغار المدينين".

^{٦٦} يُنظر: عبد الحميد الديسبي عبد الحميد شلبي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - قسم الشريعة الإسلامية، العدد ٩٧، ٢٠٢٠، ص ١٤٨.

^{٦٧} يُنظر: مصطفى كمال طه، القانون التجاري، الأوراق التجارية والإفلاس، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص ٣٣٧.



الدائنين وهو ما يُشكّل إجحافاً في حقهم.^{٦٨} ولهذا فإنّ الكثير من الأنظمة كانت قد اقتبست أحكامها فيما يخص الإفلاس من النظام الروماني نظراً لرجاحته وحمايته للدائنين وكفالة حقوقهم ودعمه للاتئمان التجاري.

وفي العصور الوسطى، انحصر تطبيق نظام الإفلاس على التجار، كما أضيفت إليه أحكام وتفصيل كثيرة تتعلق بتحقيق الديون وإسقاط آجالها وغير ذلك من الضوابط.^{٦٩} وقد تبنى المنظم الفرنسي هذا النظام في أول قانون خاص بالتجارة البرية أصدره سنة ١٦٧٣، ثم تمت إعادة أحكام الإفلاس التي كانت واردة في القانون المذكور وصدرت مجموعة التشريعات التجارية الفرنسية لسنة ١٨٠٧. وبعد ذلك، خضعت أحكام الإفلاس لتعديلات عديدة في كل مرة يتم فيها إعادة النظر في أحكام قانون التجارة البرية الفرنسي كلياً أو جزئياً، لا سيما مع صدور قانون سنة ١٩٦٧ وقانون سنة ١٩٨٥.^{٧٠}

أما أنظمة الإفلاس الحديثة فقد عرفت تطوّرات هامة لتأخذ طابعاً أكثر شمولية ولإنشاء إجراءات أكثر توازناً بين المدينين والدائنين، مع إعطاء المدينين فرصة لإعادة بناء أوضاعهم المالية وذلك بهدف تحقيق العدالة وتعزيز استقرار النظام المالي. ويُعتبر نظام الإفلاس السعودي، كغيره من الأنظمة، نتاج تطوّر مهم وجوهري حيث مرّ تاريخه القانوني برحلة من التطوّرات بدأت بتنظيم جزئي للإفلاس بمقتضى مواد نظام المحكمة التجارية لعام ١٣٥٠ هـ (الفرع الأول) واكتمل بصور النظام الأخير للإفلاس في عام ١٤٣٩ هـ (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مرحلة التنظيم الجزئي لأحكام الإفلاس

تمثّل التنظيم الجزئي لأحكام الإفلاس في المملكة في إصدار أحكام الإفلاس ضمن نظام المحكمة التجارية لعام ١٣٥٠ هـ (أولاً) ثم إصدار نظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٦/م) وتاريخ ١٤١٦/٠٩/٠٤ هـ (ثانياً).

أولاً- تنظيم أحكام الإفلاس ضمن نظام المحكمة التجارية لعام ١٣٥٠ هـ

بدأ تنظيم الإفلاس لأول مرة في المملكة العربية السعودية بصور نظام المحكمة التجارية بالأمر الملكي الكريم رقم (٣٢) وتاريخ ١٣٥٠/٠١/١٥ هـ، والذي تناول تنظيم أحكام الإفلاس في الباب العاشر من نظام المحكمة التجارية المتعلقة بإفلاس التاجر.^{٧١} والملاحظ أنّ أحكام الإفلاس في هذه الفترة اقتصر على إجراء وحيد من إجراءات الإفلاس وهو الحجز على أموال التاجر المفلس أي من استغرقت الديون جميع أمواله فعجز عن تأديتها،^{٧٢} وهو ما يقابل التصفية في نظام الإفلاس الجديد. كما أنّها تنطبق بصفة حصريّة على التاجر حيث تمثّل صفة التاجر شرط ضروري للخضوع لأحكام الإفلاس.

ثانياً- نظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٦/م) وتاريخ ١٤١٦/٠٩/٠٤ هـ

في إطار العمل على استقرار المعاملات التجارية ودعم الاقتصاد الوطني، وحماية التاجر المدين حسن النية لتجاوز التعرّ والصعوبات الماليّة والاستمرار في نشاطه، وبالتالي تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، حرصت أغلب التشريعات المقارنة على إصدار قوانين الصلح الوافي من الإفلاس،^{٧٣} وقد نسج المنظم السعودي على نفس المنوال، وأصدر نظام التسوية الواقية من الإفلاس بالمرسوم الملكي رقم (١٦/م) وتاريخ

^{٦٨} يُنظر: محمد فريد العربي، هاني محمد دويدار، قانون الأعمال، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٤١٤.

^{٦٩} يُنظر: ثروت عبد الرحيم، القانون التجاري المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢٧.

^{٧٠} يُنظر: علاء الدين الخصاونة، حماية حقوق الدائنين والمدين في عملية إعادة التنظيم المالي وهيكلية الشركات المتعثرة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٧٦، أكتوبر ٢٠١٨، ص ١٦٥.

^{٧١} يُنظر: نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٣٥٠/٠١/١٥ هـ الموافق لـ ١٩٣١/٠٥/١٨ م، المرجع السابق، المواد من (١٠٣) إلى (١٣٧).

^{٧٢} يُنظر: نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٣٥٠/٠١/١٥ هـ الموافق لـ ١٩٣١/٠٥/١٨ م، المرجع السابق، المادة (١٠٣).

^{٧٣} يُنظر: وسيم حسام الدين الأحمد، شرح نظام الإفلاس السعودي الجديد، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ١٤٤٠ هـ، ص ٣٣ وما بعدها.



١٤١٦/٠٩/٠٤ هـ، ثم تَلَتْهُ اللائحة التنفيذية لنظام التسوية الواقية من الإفلاس بقرار وزير التجارة والصناعة في ١٤٢٥/٠٧/١٤ هـ. وقد أقر ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية نظام الصلح الواقي من الإفلاس حيث عرّفه بأنه "عقد يبرم بين المدين وأغلبية الدائنين، يصدق عليه ديوان المظالم، يتضمن تقسيط الديون، أو تأجيل مواعيد استحقاقها، أو الإبراء من جزء منها، أو هذه الأمور مجتمعة"^{٧٤}.

غير أنّ أحكام التسوية الواقية، مثلما هو الشأن بالنسبة لإجراء الحجر المنصوص عليه في نظام المحكمة التجارية، تشمل فئة التجار دون سواهم ولا تنطبق على غيرهم؛ فقد أجاز النظام لكل تاجر فرداً كان أو شركة - اضطربت أوضاعه المالية على نحو يخشى معه توقفه عن دفع ديونه، أن يتقدم بطلب الصلح الودي، مع دائنيه للجان التي تكون لهذا الغرض بالغرف التجارية والصناعية، وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، وفي حالة تعذر إجراء الصلح الودي، أو أن من مصلحته ابتداء طلب التسوية الواقية من الإفلاس، كان له أن يُقدم إلى ديوان المظالم، ويطلب إليه أن يدعو دائنيه ليعرض عليهم التسوية الواقية من الإفلاس.^{٧٥} ويهدف إقرار هذا الإجراء إلى مراعاة الطبيعة الخاصة للعمل التجاري القائم على التسامح واليسر عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي حثت على نظرة الميسرة والرفق بالمدين إذا كان معسراً، واختصار الوقت والإجراءات تحت إشراف قضائي.^{٧٦} ووفقاً لهذا النظام، فإن التسوية وتجنّب الإفلاس تتمّ بمقتضى الوسيطتين التاليتين؛ حيث تتمثل الوسيلة الأولى في التسوية الودية (الصلح الودي) الواقية من الإفلاس، وتنعقد تحت إشراف الغرف التجارية الصناعية بالمملكة في حال تم تغليب الروح الودية بين التاجر ودائنيه. أمّا الوسيلة الثانية فهي التسوية القضائية الواقية من الإفلاس (الصلح القضائي) وهي إجراء قضائي ينعقد تحت إشراف ديوان المظالم- في حينها- بموجب المادة الثانية من نظام التسوية الواقية من الإفلاس والذي أكدت على ما يلي "إذا رأى التاجر (فرداً كان أو شركة) أن من مصلحته ابتداء طلب التسوية الواقية من الإفلاس، كان له أن يقدم إلى ديوان المظالم، ويطلب إليه أن يدعو دائنيه ليعرض عليهم تسوية واقية من الإفلاس."^{٧٧} كما حدد المنظم السعودي الآليات القانونية التي يتّخذ القضاء عن طريقها مختلف الصلاحيات الاقتصادية والقانونية المتعلقة بالتسيير وإدارة النشاط، وذلك من أجل الوصول إلى الحل المناسب والملائم لوضعية النشاط أو المشروع الخاضع للوقاية من الإفلاس.

وفي هذا الإطار أقر نظام التسوية الواقية من الإفلاس السعودي جملة من الضوابط؛ لعل أهمها إقصاء المدين التاجر غير القادر على إدارة النشاط، وإبقائه في المحيط الاقتصادي دون المساس بسمعته، وأيضاً إمكانية الاستفادة منه عند الحاجة، وفي المقابل ضمان استمرارية النشاط، ولذلك يتمتع القضاء في هذا الإطار بسلطة تقديرية، بحيث يكون بإمكانه الوقوف على أخطاء التسيير وتحديد الوضعية الأفضل للنشاط الاقتصادي.^{٧٨}

وعلى الرغم من أهمية أحكام وأنظمة الإفلاس التي أقرّها المنظم السعودي في هذه المرحلة؛ فإنّها، وفي ظل تطوّر الحياة الاقتصادية والتشريعات والأنظمة المقارنة، تظلّ غير كافية لضمان حماية متوازنة للدائنين والمدينين والمحافظة على المشروعات الاقتصادية؛ خاصّة وقد اقتصر نطاق تطبيقها على فئة التجار دون غيرهم. وهو ما دفع المنظم السعودي إلى إصدار نظام خاص بالإفلاس في عام ١٤٣٩ هـ.

^{٧٤} يُنظر: عمر فلاح العطين، الصلح الواقي من الإفلاس في القانون وموقف الفقه الإسلامي منه، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٠، العدد الأول، ٢٠١٣.

^{٧٥} صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) في تاريخ ١٤٢١/٠٥/٢٠ هـ.

^{٧٦} يُنظر: سطاتم بن عبد العزيز بن محمد الفارس، وسائل التسوية الواقية للشركات من الإفلاس في النظام السعودي "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩ هـ، ص ١٤٥ وما بعدها.

^{٧٧} يُنظر: المرجع السابق نفسه، ص ١٥١.

^{٧٨} يُنظر: وسيم حسام الدين الأحمد، شرح نظام الإفلاس السعودي الجديد، مرجع سابق، ص ٣٤.



الفرع الثاني: مرحلة التنظيم المتكامل للإفلاس

يمثل التنظيم التام لأحكام الإفلاس في السعودية في إصدار نظام خاص بالإفلاس وهو نظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٢٨/٥/١٤٣٩هـ الموافق لـ ١٤/٢/٢٠١٨م (أولاً) ثم إصدار اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) وتاريخ ٢٤/١٢/١٤٣٩هـ (ثانياً).

أولاً- نظام الإفلاس السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٢٨/٥/١٤٣٩هـ

يُعدّ نظام الإفلاس من أهم الأنظمة التجارية والاقتصادية في التعاملات التجارية والكيانات الاقتصادية حيث يُمثل طوق نجاة وصمام أمان لحماية الشركات المتعثرة والتي على أعتاب الانهيار من تصحيح مسارها وتجاوز الصعوبات واستعادة نشاطها^{٧٩} وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. لا سيما ما يتعلّق منها بالاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التجارة والصناعة، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في السعودية، وتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وفي ظل التنافس الشديد بين الدول لجذب الاستثمارات تستمر المملكة العربية السعودية في تحسين وتطوير أنظمتها ومبادراتها وسياساتها وإيجاد المزيد من المرونة في تلبية احتياجات ومتطلبات المستثمرين ورجال الأعمال. وفي هذا الإطار صدر نظام الإفلاس الجديد بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣٩هـ الذي نص على إلغاء أحكام الإفلاس الواردة بنظام المحكمة التجارية، كما ألغى نظام التسوية الواقية من الإفلاس، وكل ما يتعارض معه من أحكام^{٨٠}. ويهدف هذا النظام إلى وضع تنظيم شامل ومتكامل لإجراءات الإفلاس، إذ اشتمل على سبعة إجراءات وهي التسوية الوقائية، إعادة التنظيم المالي، والتصفية، والتسوية الوقائية لصغار المدينين، وإعادة التنظيم المالي لصغار المدينين، والتصفية لصغار المدينين، إلى جانب للتصفية الإدارية. كما نصّ النظام على إنشاء لجنة للإفلاس وضبط صلاحياتها. ويتميّز نظام الإفلاس الجديد بعدّة خصائص كما سيتم التطرّق إليها لاحقاً. كما صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس وتضمنت العديد من الأحكام التفسيرية والتوضيحية للنظام كما سيأتي بيانه.

ثانياً- اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) وتاريخ

٢٤/١٢/١٤٣٩هـ

استكمالاً لمستهدفات نظام الإفلاس الجديد لاسيما منها المتعلّقة بدعم الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار في المملكة وتوفير الطمأنينة للمستثمرين في الدخول بأكبر قدر ممكن من الاستثمارات وإزالة معظم العقبات التي تقف أمامهم^{٨١}. أتبع نظام الإفلاس الجديد باللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) وتاريخ ٢٤/١٢/١٤٣٩هـ^{٨٢} وتضمنت الأحكام التفسيرية والتوضيحية للنظام، كما قدّمت إرشادات إضافية إلى الأحكام النظامية للقضاة والأمناء والدائنين والمدينين^{٨٣}. فعلى سبيل المثال، توفر اللائحة تعليمات مُفصّلة بشأن:

١ - قائمة مطالبات الدائنين^{٨٤}

^{٧٩} يُنظر: د. عبد الرحمن قرمان، "الأوراق التجارية وإجراءات الإفلاس طبقاً للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠"، ص ٢٠٣.

^{٨٠} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) في ٢٨/٥/١٤٣٩هـ الموافق لـ ١٤/٢/٢٠١٨م، المرجع السابق، المادة (١٣٠).

^{٨١} نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣٩هـ، المرجع السابق، المادة الخامسة. اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) بتاريخ ٢٤/١٢/١٤٣٩هـ.

^{٨٢} اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) وتاريخ ٢٤/١٢/١٤٣٩هـ، متاح على الرابط الآتي:

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a748e485-620c-45c4-8ca8-a9f40166406d/1>

^{٨٣} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٨٤} يُنظر: الفصل الثاني المادة الرابعة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس.



٢- اعتزال الأمناء والخبراء وعزلهم.^{٨٥}

٣- مهمات الأمناء ولجنة الدائنين.^{٨٦}

٤- إنهاء العقود.^{٨٧}

٥- التصويت على المقترح.^{٨٨}

٦- التوزيع على الدائنين.^{٨٩}

٧- إجراءات التصفية الإدارية فيما يخص حصيلة بيع أصول التفليسة.^{٩٠}

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللائحة التنفيذية شاملة وفعالة، ومع هذا من الممكن مراجعتها وتطويرها وذلك بتعديل بعض أحكامها. فعلى سبيل المثال، يبدو أنّ فترات الإبلاغ أو الاعتراض الممنوحة للأطراف في اللائحة التنفيذية في المملكة أقصر بكثير مما هو منصوص عليه في نظام الإفلاس الأمريكي. فقد أشارت المادة العشرون من اللائحة التنفيذية، بخصوص فترة الاعتراض، إلى أنّه "على الدائن تبليغ المدين أو الأمين -بحسب الإجراء- قبل تقديم طلب إنهاء إجراء الإفلاس إلى المحكمة، ولكل ذي مصلحة الاعتراض على الطلب أمام المحكمة خلال (أربعة عشر) يومًا من تاريخ تقديمه"،^{٩١} وأكدت المادة (الثالثة والثلاثون) "على الدائن -الذي لم تدرج مطالبته في المقترح- التقدم إلى المحكمة بطلب إدراجها خلال (أربعة عشر) يومًا من تاريخ إعلان المدين افتتاح الإجراء".^{٩٢} وفي بعض الأحيان، تكون فترة الرد أقل بكثير من هذه الفترة. فعلى سبيل المثال، حددت المادة السابعة والثلاثون من اللائحة التنفيذية "على المدين أن يُبلغ المتعاقد بموعد جلسة نظر المحكمة لطب إنهاء قبل (خمس) أيام على الأقل من موعدها". وربما تكون هذه الفترة غير كافية للأطراف لتقييم حقوقهم كما ينبغي.^{٩٣} أمّا في الولايات المتحدة، فيُمنح الأطراف عمومًا ما بين ٢١ إلى ٢٨ يومًا للرد على الإجراء المقترح في قضية إفلاس معينة أو الاعتراض عليه.^{٩٤} وقد يكون من المتّجه إعادة النظر في فترات الإبلاغ أو الاعتراض المذكورة في اللائحة التنفيذية -إن كان هذا مناسبًا-؛ حيث تتطلب كثير من قرارات قضايا الإفلاس المعقدة مناقشةً مستفيضة ودراسةً استراتيجيةً متأنيةً يمكن أن تمتدّ غالبًا لعدة أسابيع. كما أنّ المحامين غالبًا يتعاملون مع عدد من القضايا في الوقت ذاته، ولذا فإنهم سيقدّمون مشورة أكثر فعالية عندما يُمنحون متسعًا من الوقت للتفكير قبل تقديم الرأي للعميل. ومن المهم أخذ آراء الأطراف المتأثرة بمثل هذه القرارات عند صياغة النهج الأمثل.

المطلب الثالث: مميّزات نظام الإفلاس السعودي ومزاياه وأهدافه

صدر نظام الإفلاس السعودي وفقًا للممارسات والتجارب الدولية المثلى والرائدة، وبناءً على التوصيات والمراجعات مع كلّ من البنك الدولي، ولجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة، ممّا يعكس دقة المملكة في سنّ مثل هذه الأنظمة من جهة، ومن جهة أخرى يبرز مميّزات هذا النظام من حيث أهدافه (أولاً) ومزاياه (ثانيًا).

^{٨٥} يُنظر: الفصل الثاني المادة الثالثة والعشرون من اللائحة التنفيذية.

^{٨٦} يُنظر: الفصل الثاني المواد الثانية والعشرون والسادسة والعشرون من اللائحة التنفيذية.

^{٨٧} يُنظر: الفصل الثالث المادة السابعة والثلاثون من اللائحة التنفيذية.

^{٨٨} يُنظر: الفصل الرابع المادة الخامسة والأربعون من اللائحة التنفيذية.

^{٨٩} يُنظر: الفصل الخامس المادة الرابعة والخمسون من اللائحة التنفيذية.

^{٩٠} يُنظر: الفصل الثامن المادة السبعون من اللائحة التنفيذية.

^{٩١} يُنظر: الفصل الثاني المادة العشرون من اللائحة التنفيذية.

^{٩٢} يُنظر: الفصل الثالث المادة الثالثة والثلاثون من اللائحة التنفيذية.

^{٩٣} يُنظر: الفصل الثالث المادة السابعة والثلاثون من اللائحة التنفيذية، والفصل الخامس المادة الحادية والستون.

^{٩٤} يُنظر:



أولاً- أهداف نظام الإفلاس السعودي

إنّ نظام الإفلاس السعودي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي وضعها المنظم السعودي بكلّ دقّة وحكمة والتي يتمثّل الهدف الرئيس منها في المحافظة على الوضع الاقتصادي ودعمه وتنميته وذلك من خلال توفير كل الآليات اللازمة لإنقاذ المدين من الإفلاس التام واستعادة نشاطه التجاري. وقد حدّد نظام الإفلاس أهداف إجراءات الإفلاس في المادة الخامسة منه على النحو التالي:^{٩٥} "تهدف إجراءات الإفلاس إلى الآتي:

- أ - تمكين المدين المفلس أو المتعثّر أو الذي يتوقع أن يعاني من اضطراب أوضاعه المالية من الاستفادة من إجراءات الإفلاس، لتنظيم أوضاعه المالية ولمعاودة نشاطه والإسهام في دعم الاقتصاد وتنميته.
- ب - مراعاة حقوق الدائنين على نحو عادل وضمان المعاملة العادلة لهم.
- ج - تعظيم قيمة أصول التفليسة والبيع المنتظم لها وضمان التوزيع العادل لحصيلته على الدائنين عند التصفية.
- د - خفض تكلفة الإجراءات ومددها وزيادة فعاليتها وبخاصة في إعادة ترتيب أوضاع المدين الصغير أو بيع أصول التفليسة وتوزيعها على الدائنين على نحو عادل خلال مدة محددة.
- هـ - التصفية الإدارية للمدين الذي لا يتوقع أن ينتج عن بيع أصوله حسيطة تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية أو التصفية لصغار المدينين".

ويتّضح من خلال ما ورد بهذه المادة من أهداف أنّ نظام الإفلاس جاء لتحقيق التوازن بين حقوق الدائنين والمدينين واختيار الأصلح للمنشآت، حيث أنّه يحدّد من حالات الانهيار والخروج من النشاط الاقتصادي بسبب المصاعب المالية. وبذلك يعمل على خلق بيئة نظامية تسهم في توسعة قاعدة الكيانات الاستثمارية الخاصة من حيث العدد والحجم، وذلك من خلال الحفاظ على القيمة الاقتصادية التي تضيفها إلى الاقتصاد الوطني. ولتحقيق هذه الأهداف يعطي نظام الإفلاس أولوية لإجراءات إعادة تنظيم المالي^{٩٦} وذلك بتمكين المدين المفلس أو المتعثّر أو الذي يمرّ باضطراب مالي من إعادة تنظيم أوضاعه الماليّة متى ما كانت هناك فرصة حقيقة وواقعية لاستمرار نشاطه وسداد ديونه بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني. وإدراكاً لأهميّتها في التنمية الاقتصادية، يهدف هذا النظام إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بإقرار إجراءات ميسرة وسريعة لمعالجة أوضاعها المتعثّرة في صورة تعرّضها لصعوبات ماليّة. كما يهدف النظام إلى تصفية أصول المنشآت التي لا يُتوقّع عودة نشاطها إلى مستوى مأمول بطريقة منتظمة وسريعة.

وفي هذه الحالة من الضروري تحقيق المساواة بين الدائنين وذلك بتوزيع أموال المدين عليهم توزيعاً عادلاً دون محاباة بعضهم على حساب البعض الآخر،^{٩٧} ولا أفضلية لدائن على آخر؛ ما دام دينه غير مقترن بسبب قانوني يقتضي هذا التفضيل.^{٩٨} ولتحقيق الأهداف التي يسعى إليها نظام الإفلاس، رتب المنظم على صدور الحكم بإشهار الإفلاس عدة آثار تتعلّق بذمة المفلس المالية، بشخصه، وبإدارة التفليسة، وذلك بغلّ يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها، ويعهد بها إلى أمين التفليسة أو التصفية،^{٩٩} أما التصرفات التي أبرمها المدين في الفترة الواقعة بين تاريخ وقوفه عن الدفع وتاريخ صدور الحكم بإشهار إفلاسه فتكون باطلة.^{١٠٠} ويبرز ممّا سبق بسطه أنّ أحكام نظام الإفلاس السعودي لها دور في

^{٩٥} يُنظر: المادة الخامسة من نظام الإفلاس.

^{٩٦} يُنظر: سطات بن صالح النعي، أولوية الدين: دراسة مقارنة بين الفقه ونظام الإفلاس السعودي، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٠، ٢٠٢٠، ص ٥٨٧.

^{٩٧} يُنظر: علي محمد محمد قاسم الدروبي، خصوصية إفلاس الكيانات المنظمة في النظام السعودي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أمّ البواقي المجلد ٩، العدد ٣، ديسمبر ٢٠٢٢، ص ٥٥٦.

^{٩٨} يُنظر د. حسين الماحي، أحكام الإفلاس في ظل قانون التجارة الجديد، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦٨.

^{٩٩} يُنظر د. أسامة نائل المحيسن، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٤٥. د. رضا عبيد، الأوراق التجارية والعقود التجارية وعمليات البنوك والإفلاس، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٤٨.

^{١٠٠} يُنظر د. إبراهيم بن سالم الحبيشي، د. بندر خالد الذبياني، الإطار التنظيمي لإفلاس المدينين في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة لنظام الإفلاس السعودي، المرجع السابق، ص ٨٠٩.

تعزير الثقة في النظام المالي وفي السوق المحلية وفي نمو القروض المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحفيز جميع المساهمين في العملية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية في ظل مناخ استثماري يتسم بالشفافية والحوكمة والعدالة في ما يتعلق بالتعامل مع الشركات المتعثرة.^{١٠١}

ثانياً- مزايا نظام الإفلاس السعودي

يُعدّ نظام الإفلاس السعودي من أبرز الأنظمة التي عرفها القانون في المملكة العربية السعودية، وأحدث طفرة نوعية في مجال المعاملات التجارية حيث يُساهم في حماية التجار والأشخاص سواء ذوو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية بشكل عام في مواجهتهم مع الدائنين. وتعتبر الإجراءات والقواعد المنظمة للإفلاس التي وضعها هذا النظام من أبرز الإجراءات تطوّراً في القانون التجاري للمملكة العربية السعودية حيث تمكّن من تنمية الاقتصاد الوطني للمملكة وذلك من خلال تخفيف العبء على الشركات أو الأشخاص سواء ذوو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذين يتعرضون للإفلاس مما قد يقضي على نشاطهم التجاري، ومنحهم فرصاً للنهوض وتجاوز التعثرات.

ومن هذا المنطلق يوفّر اللجوء إلى الإجراءات التنظيمية للإفلاس العديد من المزايا الهائلة جداً والتي لا يمكن تجاهلها.^{١٠٢} وتتمثّل هذه المزايا خاصّة في دفع الاقتصاد وتحقيق التنمية في كافة المجالات التجارية والصناعية، ذلك أنّ إجراء التسوية الوقائية سواء إلى التسوية العادية أو تلك المخصصة لصغار المدينين لهما دور بارز في حماية التاجر أو الشركات من الإفلاس التام، وهو ما يُساهم بشكل كبير في ضمان استمرار المشروعات التجارية وإعادة هيكلتها مما يدعم الاقتصاد ويرفع مؤشرات؛ وذلك، بطبيعة الحال، دون المساس أو الإضرار مطلقاً بحقوق الدائنين حيث يسمح النظام بتمكين المدين المتعثر أو المفلس من تصحيح أوضاعه وتجاوز الأزمة المالية والعودة إلى ممارسة نشاطه الاقتصادي عبر التوصل إلى تسوية ودية مع دائنيه تحفظ حقوقهم وتضمن لهم استخلاص ديونهم بصفة كلية.^{١٠٣}

ومن مزايا إجراءات الإفلاس أيضاً التي لا يمكن إنكار أهميتها الاستفادة التي تحقّقها البنوك والمصارف والتي لها دور هام في تفعيل منظومة الإفلاس في المملكة.^{١٠٤} حيث تقتضي التسوية الوقائية حصول المدين على قروض ليتمكن من دفع ديونه والتزاماته المالية تجاه الدائنين حتى لا يخسر نشاطه التجاري، ويتم توزيع هذه الديون بطريقة تتناسب مع قدراته المالية مما يُساهم في تخفيف الأضرار والمحافظة على الأنشطة التجارية وبالتالي حماية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية.

كما يشكّل إجراء إعادة التنظيم المالي واحداً من أهم إجراءات الإفلاس في المملكة، إذ يهدف بشكل متوازن إلى حماية المشروعات الاستثمارية المدينة وحفظ حقوق الدائنين، ويظهر ذلك من خلال معالجة تعثر المشروعات الاقتصادية وفق نظرة براغماتية، تتيح لها الفرصة لتصحيح أوضاعها والاستمرار في ممارسة نشاطها دون الإخلال بحقوق الدائنين، وهي نظرة تعزّز الثقة في سوق الائتمان والتعاملات المالية وتعطي مزيداً من الثقة في اقتصاد الدولة وتساهم في تحسين بيئة الاستثمار.^{١٠٥}

^{١٠١} يُنظر: إيزاب الدباس، استعجال قوانين للإفلاس بات ضرورة، العربية، أسواق، ٢٠١٤/٠٩/١٣، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.alarabiya.net/aswaq/companies/2014/09/13/>

^{١٠٢} يُنظر: سطاتم بن صالح النعي، "أولوية الديون: دراسة مقارنة بين الفقه ونظام الإفلاس السعودي"، المرجع السابق، ص ٥٨٩.

^{١٠٣} يُنظر: مزايا اللجوء إلى إجراءات الإفلاس وفق نظام الإفلاس السعودي الجديد، سهل للمحاماة، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.sahalfirm.com/blog/>

^{١٠٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{١٠٥} يُنظر: نظام الإفلاس يحفظ الحقوق، سمة "أفراد" مدونات، ٢٠٢٢، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.simah.com/ar/personal/blog/Pages/>



المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للإفلاس في المملكة العربية السعودية

انطلاقاً من الرؤية السديدة ٢٠٣٠ والتي تنتهجها المملكة بمباركة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله - وبقيادة سمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء -يحفظه الله - وقناعتها الراسخة بأن وجود إطار قانوني فعال يتماشى مع المعايير الدولية أمر لا جدال فيه لقيام اقتصاد تنافسي ومزدهر وتحقيق مستقبل مشرق وإيماناً منهما بأن السعودية هي قوة استثمارية في قلب الاقتصاد العالمي؛ حرصت المملكة على وضع الأطر التشريعية الداعمة للمشروعات الاقتصادية وإصدار الأنظمة التي تُعنى بالاقتصاد والتجارة والاستثمار وتطويرها، ولعل أهمها نظام الإفلاس الحالي لعام ١٤٣٩هـ^{١٠٦} الذي يعتبر أحد الضمانات الأساسية المقررة لحماية الائتمان والثقة في العمليات التجارية وخطوة مهمة وأساسية في إيجاد إطار تنظيمي وقانوني يعمل على تعزيز بيئة الاستثمار في المملكة وتحقيق طموحاتها نحو الارتقاء بمركزها ضمن مؤشرات التنافسية العالمية، وينقلها إلى مستويات متقدمة من المرونة والعمل على رفع كفاءة وفعالية النظم الخاصة بالإفلاس والوقاية منه، وذلك لما فيه مصلحة للجهات والكيانات التي من الممكن أن تستفيد من هذا النظام الجديد. ولهذا أخذ هذا النظام بفكرة إخضاع جميع المشروعات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية لنطاق الإفلاس، ويُعدّ بذلك متوافقاً مع قانون الإعسار النموذجي (الأونسيترال) لعام ١٩٩٧، والعديد من القوانين الأجنبية والعربية الرائدة.

وقد اشتمل نظام الإفلاس السعودي على سبعة عشر فصلاً تتضمن خيارات وإجراءات عديدة للإفلاس، وهي التسوية الوقائية، وإعادة التنظيم المالي، والتصفية، والتسوية الوقائية لصغار المدينين، وإعادة التنظيم المالي لصغار المدينين، والتصفية لصغار المدينين، والتصفية الإدارية. وتهدف هذه الإجراءات إلى معالجة أوضاع المشروعات الاقتصادية المتعثرة وحماية أموال الدائنين والمساهمين بما يسهم في حماية الاقتصاد الوطني والبيئة الاستثمارية على المدى القصير والطويل، وتتم الإجراءات تحت إشراف لجنة متخصصة تسمى "لجنة الإفلاس"^{١٠٧} نص النظام على إحداثها وتتمتع بجملة من الصلاحيات.

وفي هذا الإطار تقدّم الدراسة لمحة مفصلة عن لجنة الإفلاس ودورها في تحقيق أهداف نظام الإفلاس (المطلب الأول)، ثمّ توضّح الآليات والإجراءات المنظمة للإفلاس وفقاً لنظام الإفلاس السعودي (المطلب الثاني) وأخيراً المسؤوليات الناجمة عند عدم الالتزام بأحكام نظام الإفلاس وذلك بعدم الإعلان عن حالات الإفلاس أو عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: لجنة الإفلاس ودورها في تحقيق أهداف نظام الإفلاس

يقتضي تنظيم عملية الإفلاس وتسهيل إجراءاته والتنسيق بين مختلف الأطراف وإطلاق وتنفيذ المبادرات التي من شأنها رفع مستوى الوعي العام بأهمية نظام الإفلاس في بيئة الأعمال تحقيقاً للأهداف التي رسمها نظام الإفلاس^{١٠٨} إحداث لجنة متخصصة ومنحها الصلاحيات الكافية للاضطلاع بهذه المهام. ومن هذا المنطلق أنشأ نظام الإفلاس السعودي لجنة الإفلاس وبين طبيعتها وذلك من خلال كيفية تشكيلها (أولاً) وممارسة الأدوار والصلاحيات التي حددها لها (ثانياً).

أولاً- طبيعة لجنة الإفلاس وتشكيلها

أنشأ نظام الإفلاس السعودي لجنة الإفلاس،^{١٠٩} وتُعدّ لجنة الإفلاس جهة حكومية مستقلة، تُسهم في رفع الثقة بإجراءات الإفلاس عن طريق بناء قدرات العاملين في مجال الإفلاس، ورفع كفاءة الإجراءات وفعاليتها، وتعزيز شفافيتها. وقد شكّلت اللجنة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٦)

^{١٠٦} يُنظر نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، المرجع السابق.

^{١٠٧} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، المرجع السابق، الفصل الثاني، المادة التاسعة.

^{١٠٨} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، المادة الخامسة.

^{١٠٩} يُنظر: قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٦) وتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦ هـ بتشكيل لجنة الإفلاس، وأنظر أيضاً: نظام الإفلاس السعودي، المادة التاسعة اختصاصات لجنة الإفلاس.

وتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦ هـ بناء على المادة (التاسعة) من نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، وتتمتع اللجنة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتعمل تحت إشراف معالي وزير التجارة.^{١١٠} وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء -على الأقل- من ذوي الخبرة والتأهيل، ويقترح الوزير أسماءهم، وذلك لمدة (ثلاث) سنوات قابلة للتجديد. وتتمثل مهمة اللجنة في استكمال البيئة النظامية للإفلاس بإصدار المعايير والنماذج والوثائق النظامية المنصوص عليها في نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية.^{١١١} فعلى سبيل المثال، نص النظام على عقد اجتماعات للدائنين في إجراء إعادة التنظيم المالي، ولكن تقع على عاتق اللجنة مسؤولية وضع القواعد لهذه الاجتماعات.^{١١٢}

ثانياً- اختصاصات لجنة الإفلاس وأهميتها

تُعَدُّ لجنة الإفلاس إحدى الجهات الفاعلة في التطبيق العملي لنظام الإفلاس حيث أسند لها النظام مجموعة من الاختصاصات الفنية والإدارية.^{١١٣} فهي تتولى العديد من الاختصاصات الإدارية المتعلقة بالإفلاس، بما في ذلك إنشاء سجل الإفلاس وحفظه وإدارته،^{١١٤} والترخيص لأمناء الإفلاس والخبراء وفقاً لما تحدده لائحة الإفلاس،^{١١٥} وإجراء التصفية الإدارية المشار إليها في الفصل التاسع من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس،^{١١٦} و"إبداء المقترحات اللازمة لتعزيز فعالية تنفيذ أحكام النظام وتطويره، بما في ذلك إعداد الدراسات والأبحاث".^{١١٧} أما بالنسبة للاختصاصات الفنية فهي أيضاً متعددة وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر؛ قيام اللجنة بإعداد قوائم جرد أصول التفليسة وبيع تلك الأصول - إن وجدت، ولها أن تطلب من المحكمة أو المدين أو الدائن أو أي جهة أخرى تقديم أي معلومة ذات صلة بإجراءات التصفية،^{١١٨} وللجنة أيضاً أن تُقدم طلباً للمحكمة باسترداد أي أصل من أصول المدين جرى التصرف فيها،^{١١٩} ولها أيضاً (اللجنة) تحديد مقدار الدين - أو مجموع مقدار ديون المتقدمين بطلب التصفية.^{١٢٠}

وتُظهر قرارات اللجنة سلطتها في تطبيق نظام الإفلاس. وتبيّن معظم القرارات الصادرة من اللجنة مؤخراً صلاحيتها في إصدار القواعد،^{١٢١} فعلى سبيل المثال، تضمن نظام الإفلاس على أن من اختصاصات اللجنة "إصدار القواعد المنظمة لعمل أمناء الإفلاس والخبراء" التي هدفت إلى تعزيز الثقة بإجراءات الإفلاس، والارتقاء بجودة أعمال الأمناء والخبراء.^{١٢٢} وتعكس عدة قرارات أخرى صادرة من اللجنة هذا الاختصاص، ومن ذلك أيضاً، الموافقة على قواعد السلوك المهني للأمناء والخبراء التي تهدف إلى بيان المبادئ السلوكية التي يتعين على الأمين والخبير الالتزام بها عند

^{١١٠} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثاني، المادة التاسعة.

^{١١١} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثاني، المادة التاسعة.

^{١١٢} يُنظر المرجع السابق، والمادة ١٠٨.

^{١١٣} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، المادة التاسعة اختصاصات لجنة الإفلاس.

^{١١٤} يُنظر: "سجل الإفلاس" هي منصة متاحة للعامة تسرد أسماء الشركات والأفراد الذين خضعوا لعملية الإعسار الرسمية بالإضافة إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بهذه الحالات.

^{١١٥} يُشار إلى الأمناء في الدراسات الإنجليزية بمصطلح "officeholders" (أصحاب المناصب)، ولكن في هذه الدراسة سنوخذ المصطلح باستعمال مصطلح "الأمناء أو الأمين" (trustees) وذلك لتسهيل المقارنة بين سياق المملكة والدول الأخرى في الدراسة.

^{١١٦} كما هو موضح أدناه، فإن إجراءات التصفية الإدارية تشبه إجراءات التصفية المذكورة في الفصل الخامس من النظام، ولكنها مخصصة للحالات التي لا يتوقع فيها أن تسفر مبيعات الأصول عن عائدات تكفي لتغطية نفقات إجراء التصفية المذكورة في الفصل الخامس من النظام، أو إجراء التصفية لصغار المدينين المذكور في الفصل الثامن من النظام.

^{١١٧} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثاني، المادة التاسعة.

^{١١٨} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة السابعة والسبعون بعد المائة.

^{١١٩} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الفقرة رقم (٢) من المادة التاسعة والستين بعد المائة والتي تضمنت "للمحكمة -بناء على طلب لجنة الإفلاس- أن تقضي باسترداد أي أصول جرى التصرف فيه خلال مدة تعليق المطالبات أو بما تراه مناسباً، وذلك مع مراعاة حقوق الغير (حسن النية)، وللمتضرر أن يتقدم بدعوى التعويض".

^{١٢٠} يُنظر: نفس المرجع السابق، الفقرة (٢/ب) المادة الثالثة والتسعون.

^{١٢١} يُنظر: رابط "قرارات اللجنة" في الموقع الرسمي لـ "لجنة الإفلاس" متاح على الرابط الآتي:

<https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/Decisions/Pages/default.aspx>

^{١٢٢} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الفصل الثاني، الفقرة (د) من المادة التاسعة. وأنظر أيضاً، القواعد المنظمة لعمل أمناء الإفلاس والخبراء، المادة الثالثة، متاح على الرابط الآتي:

<https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/StatutoryDocuments/Pages/The-Rules-Organizing-the-Work-of-Officeholders-and-Experts.aspx>



أداء أعماله ومن أهم هذه المبادئ الالتزام بالنزاهة والموضوعية والشفافية والسرية والكفاية المهنية وبذل العناية الواجبة، واشترطت أيضاً قيام الأمين أو الخبير بتوثيق جميع أعماله في إجراء الإفلاس كتابةً وإتاحة أي معلومات للمحكمة أو لجنة الإفلاس أو أي شخص مأذون له بالاطلاع عليها سواء بنص نظامي أو حكم قضائي.^{١٢٣} وفي نفس الصدد، شملت قرارات اللجنة الموافقة على قواعد الترخيص للأمناء والخبراء والتي اشترطت الحصول على الترخيص لمزاولة أعمال الأمناء والخبراء،^{١٢٤} وحددت شروط منح الترخيص وأكدت على أن مدة الترخيص ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة. وأخيراً قرار اللجنة بالموافقة على القواعد المنظمة لعمل أمناء الإفلاس والخبراء.^{١٢٥} وتُقدّم هذه القواعد تعليمات واضحة لأمناء الإفلاس والخبراء. وتتوقع هذه الدراسة أن هذه القرارات تنسّق بفاعلية بين الأمناء والخبراء في نظام الإفلاس في المملكة.

وتمشياً مع ما سبق، اشتملت قرارات اللجنة الأخيرة الموافقة على تعديل لائحة المعلومات والوثائق المنصوص عليها في نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية، وذلك بناء على المادة (الثامنة والثمانين) من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس.^{١٢٦} وأظهرت اللجنة من خلال هذا القرار أنها مستعدة لتحسين القواعد التنفيذية بحسب الحاجة وقد أكدت المادة الثالثة من لائحة المعلومات والوثائق المنصوص عليها في نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية هذا التوجه، حيث ذكرت البيانات الأساس التي يجب أن تتضمنها صحيفة الطلب وهي: "أ- نوع الطلب. ب- نوع إجراء الإفلاس. ج- حكم أو قرار افتتاح الإجراء د- بيانات الأمين المعين أو المقترح، إن وجد".^{١٢٧} ويُتوقع أن يُحقّق هذا التعديل على لائحة المعلومات والوثائق هدفه المتمثل في أن تكون عملية الإفلاس أكثر كفاية وموضوعية، وذلك لضمان تقديم معلومات موثوقة في وقت مبكر من عملية الإفلاس. ولا شك أن المعلومات الدقيقة والموثوقة لها أهمية كبيرة للبتّ بكفاءة- في قضايا الإفلاس الفردية. وفي المجمل، فإن قرارات لجنة الإفلاس توجّد إطاراً عملياً يضمن تنفيذ نظام الإفلاس السعودي على نحو مستدام.

وقد نشرت لجنة الإفلاس مجموعة رائعة من المواد التعليمية على صفحتها الإلكترونية "الأدلة الإرشادية".^{١٢٨} وتُقدّم اللجنة عدداً من المواد، مثل: الدليل الإرشادي التفاعلي، والدليل الإرشادي للدائن، والدليل الإرشادي للمدين، وكلّ هذه المواد مفيدة جداً لأطراف الإفلاس في حالات الضائقة والأزمات المالية.^{١٢٩} وتُساعد الأدلة الإرشادية الواردة في كل دليل الأطراف المعنية -سواء الشركات والمستثمرون الأجانب- على فهم ما هو مطلوب منهم في كل خطوة من عملية الإفلاس.^{١٣٠} وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم "رحلات وبطاقات إجراءات نظام الإفلاس" نظرة عامة تُسهّل معرفة المراحل والإجراءات الرئيسة لعملية الإفلاس.^{١٣١} وتتوقع هذه الدراسة أن تؤدي هذه المواد العلمية إلى زيادة الثقة المحلية والدولية في نظام الإفلاس السعودي؛ لأنها سهلة الفهم وتُقدم الحقائق المتعلقة بإطار عمل الإفلاس في المملكة.

^{١٢٣} يُنظر: قواعد الترخيص للأمناء والخبرة الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢٠١٩/٠٢) وتاريخ ١٤٤٠/٠٥/٣٠ هـ، المواد الثالثة والرابعة.

^{١٢٤} يُنظر: قواعد الترخيص للأمناء والخبراء الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢٠١٩/١٢) وتاريخ ١٤٤٠/٠٩/١١ هـ، والتي اشترطت في المادة (الثانية) منها الحصول على الترخيص لمزاولة أعمال الأمناء والخبراء، وحددت شروط منح الترخيص (المادة الثالثة)، ونصت على مدة الترخيص (المادة الرابعة).

^{١٢٥} يُنظر: قواعد السلوك المهني للأمناء والخبراء الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢٠٢٠/٩٨) وتاريخ ١٤٤٢/٠٥/٠٨ هـ، المادة الثالثة.

^{١٢٦} يُنظر: اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي، المادة الثامنة والثمانون "تحدد لجنة الإفلاس- بالتنسيق وزارة العدل- المعلومات والوثائق المنصوص عليها في النظام واللائحة، وتنشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها".

^{١٢٧} يُنظر: لائحة المعلومات والوثائق المنصوص عليها في نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢٠١٨/١٧) وتاريخ ١٤٤٠/٠٣/١٣ هـ، والمعدلة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢٠٢٠/٩٩) وتاريخ ١٤٤٢/٠٥/٠٨ هـ، المادة الثالثة.

^{١٢٨} يُنظر: موقع لجنة الإفلاس "الأدلة الإرشادية"، متاح على الرابط التالي:

<https://bankruptcy.gov.sa/ar/KnowledgeCenter/Manuals/Pages/default.aspx>

^{١٢٩} يُنظر: المرجع السابق، "دليل الدائن الإرشادي في إجراءات الإفلاس"، الخطوات الإرشادية لافتتاح إجراءات الإفلاس، يقدم الدليل للدائن منهج الاستعداد للتقدم بطلب افتتاح أي من الإجراءات الإفلاس في (٤) خطوات كالآتي: ١- الاطلاع على الإطار التنظيمي للإفلاس والأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة. ٢- تحديد إجراء الإفلاس المناسب (إعادة التنظيم المالي- التصفية). ٣- إعداد المعلومات والوثائق (بطاقة افتتاح إجراءات الإفلاس - المقدمة من الدائن سواء بطاقة افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي- بطاقة افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين- بطاقة افتتاح إجراء التصفية لصغار المدينين). ٤- التقدم بطلب افتتاح الإجراء.. متاح على الرابط الآتي:

<https://bankruptcy.gov.sa/ar/KnowledgeCenter/Publications/Documents/B15.pdf>

^{١٣٠} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{١٣١} يُنظر: نفس المرجع السابق.

وتؤكد عمليات لجنة الإفلاس على الشفافية، إذ تُتيح الفرصة لكل من له رغبة واهتمام في تقديم مرئياته حول جميع مواضيع قرارات لجنة الإفلاس.^{١٣٢} وسعت اللجنة إلى الاستعانة بمتخصصين لاستكمال التعليقات العامة وخبرات اللجنة نفسها.^{١٣٣} كما تُعدّ صفحة "الإعلانات" في موقع لجنة الإفلاس مصدرًا مفيدًا للدائنين والمدينين وعموم الناس إجمالاً.^{١٣٤} وتقدّم هذه الصفحة أحكام الإفلاس القضائية الصادرة من المحكمة، وإشعارات الدائنين وطلبات تقديم مطالبات الدائنين.^{١٣٥} ونعتقد أن هذه الواجهة الميسرة ستشجّع الأطراف المهتمة على اتخاذ إجراءات سريعة، وأنّ المشاركة بفاعلية ستقود إلى حلّ فعال لقضايا الإفلاس. وستؤدي هذه الشفافية المستدامة إلى زيادة الثقة في نظام الإفلاس السعودي وعملياته الأساس. ويتضح أنّ نظام الإفلاس يمنح اللجنة سلطة واسعة. وكما سيتبين في طيات هذه الدراسة؛ نعتقد أنّ تحقيق "الدائرة الإيجابية" (virtuous circle)^{١٣٦} المشار إليها سابقًا سيتطلب من اللجنة أن يكون لها دور كبير في تطوير البنية التحتية للإفلاس في المملكة خلال السنوات القادمة.

المطلب الثاني: الآليات والإجراءات المنظمة للإفلاس وفقاً لنظام الإفلاس السعودي

كغيره من أنظمة الإفلاس الرائدة عالميًا، تضمّن نظام الإفلاس السعودي مجموعة من الآليات والإجراءات المنظمة للإفلاس في المملكة العربية السعودية وتتكون من سبعة إجراءات وهي؛ التسوية الوقائية، وإعادة التنظيم المالي، والتصفية، والتسوية الوقائية لصغار المدينين، وإعادة التنظيم المالي لصغار المدينين، والتصفية لصغار المدينين والتصفية الإدارية. وهذه الإجراءات كلّها مهمة وضرورية ولا يمكن التخلي عن أي إجراء منها حيث يهدف كل إجراء إلى تحقيق مغزى معيّن، لكن في الإجمال يتمثّل الهدف الرئيس لها كلّها في تحقيق حماية متوازنة لحقوق جميع الأطراف، المدينين والدائنين، وإنقاذ المشروعات والأنشطة التجارية والمهنية المتعثرة وضمان استمراريتهما ونهوضها من جديد وتجنب شبح الإفلاس لأن ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي جداً على الاقتصاد السعودي. والملاحظ أنّ هذه الإجراءات مختلفة من حيث شروطها وأحكامها ومتدرّجة من حيث شدّتها بحسب حالة المدين الماليّة وحجم النشاط وإمكاناته. ووفقاً لهذا التنوّع والتدرج يمكن تقسيم الإجراءات المنظمة للإفلاس في النظام السعودي إلى إجراءات رئيسية وتهتم المشروعات الكبرى (أولاً) إجراءات ميسرة وبمبسطة وتخصّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أشار إليها النظام بصغار المدينين (ثانياً).

أولاً- الإجراءات الرئيسية المنظمة للإفلاس في نظام الإفلاس السعودي

تُعدّ هذه الإجراءات الركائز الأساسية أو الأسس المنظمة للإفلاس في النظام السعودي وتخصّ المشروعات الكبيرة، كما أنّها تختلف بحسب الحالة المالية للمدين حيث تطبّق على الأنشطة التجارية أو المهنية المتعثرة إجراءات الإنقاذ والمتمثلة في إجرائي التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي بما يمكن المدين المتعثّر أو المفلس من تصحيح أوضاعه والاستمرار في نشاطه؛ فيما تخصّص المشروعات المفلسة والتي لا يرجى إنقاذها إلى إجراءات أكثر شدّة تتمثّل في التصفية. وعلى هذا الأساس تتمثّل هذه الإجراءات الرئيسية في: التسوية الوقائية (١)، إعادة التنظيم المالي (٢)، التصفية (٣)، التصفية الإدارية (٤).

^{١٣٢} يُنظر: "مرئيات العموم" في موقع لجنة الإفلاس، متاح على الرابط الآتي:

<https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/PublicConsultation/Pages/default.aspx>

^{١٣٣} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{١٣٤} يُنظر: صفحة "الإعلانات" في موقع لجنة الإفلاس الرسمي، متاح على الرابط الآتي:

<https://bankruptcy.gov.sa/ar/Announcements/Pages/default.aspx>

^{١٣٥} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{١٣٦} يُنظر:



١- إجراء التسوية الوقائية

إجراء التسوية الوقائية هو أول إجراءات الإفلاس في المملكة ينظمه الفصل الثالث من نظام الإفلاس السعودي. وقد عرّف نظام الإفلاس السعودي في المادة الأولى إجراء التسوية الوقائية بأنه "إجراء يهدف إلى تيسير توصل المدين إلى اتفاق مع دائنيه على تسوية لديونه ويحتفظ المدين فيه بإدارة نشاطه"^{١٣٧} وبذلك يتمثل الهدف من هذا الإجراء في إنقاذ المدين المتعثر الذي لم تتدهور حالته المالية وإزالة أسباب تعثره مادام الأمل قائماً في إصلاح وضعه وتخليصه من الانهيار. لذلك تعمل إجراءات التسوية الوقائية على تيسير توصل المدين إلى اتفاق مع دائنيه على تسوية لديونه ويحتفظ المدين فيه بإدارة نشاطه. وخلافاً للتسويات الوقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة،^{١٣٨} فإن هذا النموذج لإعادة التنظيم المالي في المملكة متاح ولو كان المدين قادراً على الوفاء بالتزاماته. حيث يتقدم المدين بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية إلى المحكمة مرفقاً بمقترح^{١٣٩} يشمل على الوثائق والمستندات التي تتضمن؛ دراسة جدوى لنشاطه ووضع الشركة المالي والتأثيرات الاقتصادية عليه وتصنيف الدائنين إلى فئات.^{١٤٠} ويسمح هذا الخيار لإدارة منشأة المدين بالاستمرار في إدارة الشركة أثناء عملية الإفلاس. ومع ذلك، تقضي المحكمة المختصة للمدين بافتتاح طلب التسوية الوقائية وذلك إذا ما ترجّح لدى المحكمة "إمكانية استمرار نشاط المدين وتسوية مطالبات الدائنين خلال مدة معقولة"، وإذا "كان المدين مفلساً أو متعثراً أو من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره"، وإذا قدّم المدين المعلومات والمستندات ذات العلاقة ونبذة عن الوضع المالي له وتأثيرات الوضع الاقتصادي عليه، وإذا "بذل المدين العناية الواجبة في تصنيف الدائنين إلى أكثر من فئة بشكل عادل"، وإذا تصرف المدين بحسن نية ووفقاً للنظام المعمول به.^{١٤١} ويمكن للمحكمة رفض الطلب إذا لم يستوف المدين هذه الشروط، أو تأجيل الجلسة لمدة لا تزيد على (٢١) يوماً؛ لمنح المدين الوقت الكافي لتقديم ما يلزم.^{١٤٢} ومن بين التطبيقات القضائية في هذا السياق ما قضت به المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، في الحكم في القضية رقم ١٥٣٠ لعام ١٤٤١ هـ التي تعلّقت وقائعها بطلب المدين افتتاح إجراء التسوية الوقائية، حيث جاء فيه ما يلي "حيث إن مقدم الطلب لم يقدم بياناً بالديون المضمونة ونوع ضماناتها، كما لم يقدم إقراراً بعدم خضوعه لإجراء التسوية الوقائية خلال الاثني عشر شهراً السابقة للطلب، كما لم يقدم مقترحاً مؤشراً عليه من أمين مدرج في قائمة الأمانة، وغير ذلك من النواقص التي لم تستوف؛ وعليه فإن الدائرة تقضي برفض افتتاح إجراء التسوية الوقائية، ولمقدم الطلب متى ما استوفى المتطلبات النظامية التقدم بطلب افتتاح أي إجراء من إجراءات الإفلاس".^{١٤٣}

وإذا وافقت المحكمة على طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية، فللمدين أن يطلب من المحكمة تعليق المطالبات،^{١٤٤} شريطة أن يرفق مع طلبه "تقريراً مُعدّاً من أمين مدرج بقائمة أمانة الإفلاس يتضمن ترجيحه لقبول أغلبية الدائنين للمقترح وإمكانية تنفيذه".^{١٤٥} وللمتضرّر أن يتقدم

^{١٣٧} يُنظر: نظام الإفلاس، المادة الأولى، وأنظر أيضاً المادة الثالثة عشرة والتي نصت على "١- دون الإخلال بأحكام الأنظمة ذات العلاقة، للمدين التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية في أي من الحالات الآتية:

أ- إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره.

ب- إذا كان متعثراً.

ج- إذا كان مفلساً.

٢- لا يجوز للمدين التقدم بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية إذا كان سبق له الخضوع إلى هذا الإجراء أو إلى إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين خلال (الاثني عشر) شهراً السابقة لطلب افتتاح الإجراء".

^{١٣٨} يُنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة. المبحث الخامس.

^{١٣٩} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة الأولى يُقصد بـ (المقترح): "عرض إجراء التسوية الوقائية أو إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين أو إجراء إعادة التنظيم المالي أو إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين الذي يُصوت عليه".

^{١٤٠} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة الرابعة عشرة.

^{١٤١} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة الخامسة عشرة.

^{١٤٢} يُنظر: المرجع السابق، تضمنت الفقرة (ب) من المادة الخامسة عشرة من نظام الإفلاس السعودي على حالات رفض المحكمة لطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية وهي: ١- إذا كان الطلب غير مستوفٍ للمتطلبات النظامية أو غير مكتمل دون مسوغ مقبول. ٢- إذا تصرف مقدم الطلب بسوء نية أو ارتكب أيًا من الأفعال المجزّمة في النظام.

^{١٤٣} يُنظر: المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم ١٥٣٠ لعام ١٤٤١ هـ، قضايا الإفلاس والتصفيح في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، المرجع السابق. تمّ تأييد بموجب الحكم في القضية رقم ٤٥٣ لعام ١٤٤١ هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية (الدائرة التجارية الأولى)، المرجع نفسه.

^{١٤٤} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة السابعة عشرة.

^{١٤٥} يُنظر: نفس المرجع السابق.

بدعوى التعويض من عدم الامتثال لتأجيل أمرت به المحكمة.^{١٤٦} وخلال مدة التعليق، توافق المحكمة على طلب التنفيذ على أصول التفليسة أو أصول الضامن لدين المدين المقدمة ضمانات في حالتين:

أ- "إذا لم يترتب على التنفيذ تأثير في استمرار نشاط المدين أو في الحصول على موافقة الدائنين والملاك على المقترح.

ب- إذا كان رفض الطلب قد يلحق ضرراً بالغاً بالدائن المضمون يتعذر على المدين تعويضه عنه ويفوق الضرر الذي قد يلحق بالمدين والدائنين الآخرين".^{١٤٧} ويبدو أنّ أحكام تعليق المطالبات في المملكة قوية وتتوافق مع النموذج الأمريكي. ومع ذلك، فإن الاستثناء المتعلق بالدائن المضمون يضع المحكمة في موقف صعب؛ لأنّه يخضع للتقديرات الشخصية، وقد يؤدي إلى عدة إشكاليات ولا سيما عندما يتولى الأمر قاضي لديه نظرة تقليدية للضائقة المالية. وبعبارة أخرى، قد يميل القاضي الذي يعتقد أن الإفلاس جريمة مالية إلى رفع تعليق المطالبات لدائن مضمون، مما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بإعادة التنظيم المالي الناجح للمدين على حساب جميع الدائنين الآخرين.

وتتشابه المادة الخامسة والعشرون من نظام الإفلاس السعودي مع نظام الإفلاس الأمريكي، إذ يمكن للمدين طلب إنهاء الالتزامات التعاقدية وتعويض المتعاقدين بتوزيعات جزئية.^{١٤٨} كما تضمنت الفقرة (ب) من المادة الرابعة والعشرين من نظام الإفلاس أنّه "إذا لم يف المدين بعد افتتاح الإجراء بالتزاماته الناشئة عن العمل بالعقود، فللمحكمة -بناءً على طلب المتعاقد- إنهاء العقد وإبراء المتعاقد من التزاماته التعاقدية دون الإخلال بحقوقه".^{١٤٩} ويمكن القول بأنّ القاضي الذي يتساهل بشدة في الموافقة على هذه الطلبات سيضرّ في نهاية الأمر بخيار إعادة التنظيم المالي.

ويبدو أنّ تقديم مقترح للدائنين يشتمل على جدول سداد بديل مُرضٍ هو أحد أهداف هذا الإجراء. ذلك أن المعالجات التي يمكن أن يتضمنها مقترح التسوية الوقائية قد تتضمن أيضاً حلولاً ومعالجات وخيارات أوسع من جدولة الديون، تتصل بما يدعم استمرار نشاط المدين وزيادة التدفقات النقدية، فضلاً عن أن الإنقاذ في حقوق الدائنين impairment لا يقف فقط عند حدود إعادة الجدولة وتنظيم مواعيد السداد. وعليه لا يمكن للمحكمة الموافقة على المقترح إلا إذا وافقت عليه أولاً كلّ فئة من فئات الدائنين.^{١٥٠} وفي هذا الإطار، ووفقاً للمادة الحادية والثلاثين، "يكون المقترح مقبولاً إذا صوتت بالموافقة عليه كل فئة من فئات الدائنين، وتعدّ الفئة موافقة إذا صوتت بالموافقة على المقترح دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين في الفئة ذاتها، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة (إن وجدوا)".^{١٥١} وإذا وُفّق على المقترح، يُتَوَقَّع من المحكمة التصديق عليه إذا استوفى الشروط الآتية:

أ – "مراعاة إجراءات تصويت الدائنين عليه.

ب- حصول الدائنين على معلومات وافية لدراسته والبدائل المتاحة للمدين مقارنة بالبنود الواردة في المقترح.

ج - مراعاة حقوق الدائنين القائمة، وبالأخص ما يتعلق بتقاسم الخسائر وتوزيع الحقوق الجديدة والمزايا والضمانات".^{١٥٢}

ويجب التأكيد في هذا السياق على أنّ القضاء التجاري في المملكة مستقر على حماية الدائنين وفقاً لمستهدفات نظام الإفلاس وبذلك وفي صورة عدم تحقّق النصاب المطلوب في التصويت على مقترح التسوية؛ تقضي المحكمة بإنهاء إجراء التسوية الوقائية كما جاء في الحكم الصادر المحكمة التجارية في القضية رقم ٤٧١٩ لعام ١٤٤١هـ المتعلقة بطلب التصديق على مقترح التسوية الوقائية بما يلي: "وبما أن الدائن/البنك (...) أفاد بعدم قبوله بالمقترح المقدم من قبل المدين، وبناءً على ما نصت عليه المادة الحادية والثلاثون في فقرتها الثانية من أنّه (...)، ممّا يترتب على ذلك

^{١٤٦} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة العشرون.

^{١٤٧} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة الحادية والعشرون.

^{١٤٨} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة الخامسة والعشرون.

^{١٤٩} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة الفقرة (٢) من المادة الرابعة والعشرون.

^{١٥٠} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة الثانية والثلاثون والتي نصت على أنّه "إذا قبل الدائنون المقترح، فعلى المدين أن يطلب من المحكمة التصديق عليه، وعليه قبل تقديم طلبه أن يبلغ الدائنين بذلك، وتحدد المحكمة موعداً لجلسة التصديق عليه."

^{١٥١} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة الحادية والثلاثون.

^{١٥٢} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الثالث، المادة الخامسة والثلاثون.



كون الفئة الأولى غير موافقة على المترح محل الطلب هنا، وذلك لعدم تحقق النصاب المطلوب نظاماً لقبول المترح والتصديق عليه، وبناءً على ما نصت عليه المادة التاسعة والثلاثون من ذات النظام المشار إليه آنفاً على أن: "تقضي المحكمة بإنهاء إجراء التسوية الوقائية في أي من الحالات الآتية (...)"، وبما أنَّ الثابت هو عدم تحقق النصاب المطلوب في التصويت على المترح من الدائنين، عليه فإنَّ الدائرة تنتهي إلى إنهاء إجراء التسوية الوقائية للمدين.^{١٥٣}

وقد يكون إجراء التسوية الوقائية أفضل من إجراء إعادة التنظيم المالي في الحالات التي يكون فيها المدين قد تعامل استباقياً مع دائنيه قبل اتخاذ قرار اللجوء إلى الحماية القضائية، وأن يكون قد تفاوض بنجاح فيما يخص إطار عمل إعادة جدولة الديون التي يمكن سدادها، بما في ذلك مدفوعات الدائنين المعدلة. وعليه تتمثل الفائدة من إجراء التسوية الوقائية في مساعدة المدين للعودة للممارسة نشاطه الاقتصادي والعمل على تصحيح أوضاعه مرة أخرى مع دائنيه وذلك بحمايته من أي تصرف يصدر من دائنيه تجاه أصوله خلال مدة محددة.

٢- إجراء إعادة التنظيم المالي

من الإجراءات المهمة أيضاً لتنظيم الإفلاس في النظام السعودي نجد إجراء إعادة التنظيم المالي،^{١٥٤} الذي لا يقل أهمية عن إجراء التسوية الوقائية حيث يساعد أيضاً المدين بشكل كبير في إعادة التوازن للنشاط التجاري الذي يمارسه وضمان عدم توقفه أو انهياره. وقد تم تنظيم هذا الإجراء في الفصل الرابع من نظام الإفلاس السعودي.^{١٥٥} وفي مستهل الحديث، لا بد أم نشير إلى أن إجراء إعادة التنظيم المالي لم يكن معروفاً من قبل في الأنظمة التجارية، ويعتبر من الإجراءات المستحدثة التي استحدثها المشرع السعودي ولم تُدرج في الأنظمة التجارية السعودية من قبل. وجدير بالذكر أن إجراء إعادة التنظيم المالي في النظام السعودي قام على الفكرة التي استند عليها نظام الإفلاس الأمريكي، ومفادها أنه من الأفضل للمدين والدائن إنقاذ المشروع من أزماته المالية بدلاً من تصفيته.^{١٥٦} حيث يعتبر تعثر المشروعات التجارية من أخطر الطرق المؤدية إلى تصفيته وانتهائها، والتي تزداد أكثر في ظل سوء إدارة المشروعات وجمودها، وحدث الأزمات والظروف الخارجية التي تؤثر في قدرة المشروعات على التصدي لها ومجابهتها. وعليه، تُعد إعادة التنظيم المالي للمشروعات المتعثرة من أهم الوسائل التي أقرها المُنظم السعودي لمواجهة اضطراب المشروعات وتعثرها، ووضع الحلول للحد من إفلاسها وتصفيته. فهو إجراء قضائي وقائي يهدف إلى التوصل إلى اتفاق بين المدين ودائنيه لحل ما طرأ على المشروع من اضطراب أو تعثر من شأنه التأثير على التزاماته تجاه الآخرين. وبذلك تمثل إعادة التنظيم المالي وقاية وإنقاذ للمشروع، ونجاح هذا الإنقاذ مرتبط بمدى تعاون المدين وجديته في التخلص من الاضطراب والتعثر.^{١٥٧}

وفي هذا السياق، عرّف نظام الإفلاس السعودي في المادة الأولى منه إجراء إعادة التنظيم المالي بأنه "إجراء يهدف إلى تيسير توصل المدين إلى اتفاق مع دائنيه على إعادة التنظيم المالي لنشاطه تحت إشراف أمين إعادة التنظيم المالي".^{١٥٨} ويمكن التقدم بهذا الطلب إذا كان من المرجح أن

^{١٥٣} يُنظر: المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم ٤٧١٩ لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق. تم تأييد بموجب الحكم في القضية رقم ٢٩٣ لعام ١٤٤١هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية (الدائرة التجارية الأولى)، المرجع نفسه.

^{١٥٤} يُنظر: علي محمد محمد الدروبي، إعادة التنظيم المالي للمشروعات المتعثرة كوسيلة للحد من إفلاسها في ضوء نظام الإفلاس السعودي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٥-٤.

^{١٥٥} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الفصل الرابع، المادة الثانية والأربعون.

^{١٥٦} يُنظر:

Christoph G. Paulus, The Erosion of a Fundamental Contract Law Principle pacta sunt servanda vs. Modern Insolvency Law, UNIDROIT (ed.) INTERNATIONAL INSTITUTE FOR THEIFICATION OF INVITUT INSTITUT INTERNATIONAL POUR LUUNIFICATION DU DROIT PRIVÉ.

^{١٥٧} يُنظر: د. أحمد المجالي، "إجراء إعادة التنظيم المالي وفقاً لنظام الإفلاس السعودي: دراسة قانونية تأصيلية"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، ١٤٤١هـ، ص ٦٣١.

^{١٥٨} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة الأولى.

يعاني المدين من اضطرابات مالية يُخشى معها تعثره، أو إذا كان متعثراً، أو إذا كان مفلساً.^{١٥٩} وذلك بأن يتقدم المدين أو الدائن أو الجهة المختصة نظاماً بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي إلى المحكمة، وتنظر المحكمة في تحقق شروطه،^{١٦٠} فإذا كانت مكتملة تعقد جلسة للنظر في طلب افتتاح الإجراء^{١٦١}، وفي حال موافقة المحكمة على الطلب تُعَيَّن أميناً لإعادة التنظيم المالي- من قائمة أمناء الإفلاس المعتمدة من لجنة الإفلاس، لتولي إدارة أموال المدين.^{١٦٢} وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المحاكم التجارية السعودية ملتزمة بتطبيق شروط افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي حيث تقضي برفض الطلب في صورة عدم استيفائه للشروط وهو ما استقر عليه القضاء السعودي في هذا المجال. حيث جاء الحكم في القضية رقم ٥٧٩ لعام ١٤٤١هـ التي تعلّقت وقائعها بطلب المدين افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي ما يلي "وحيث إن الدائرة أثناء نظرها للطلب المقدم تبين لها عدم استيفاء مقدمة الطلب لكافة المستندات الواردة في لائحة المعلومات والوثائق المنصوص عليها في نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار لجنة الإفلاس... وعليه فإن الدائرة تقضي برفض افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي".^{١٦٣}

خلافًا لإجراء التسوية الوقائية، يُعدّ إجراء إعادة التنظيم المالي أكثر شدة على المدين الخاضع له؛ ذلك أنه يمنح سلطات ودوراً أكبر للدائنين والمحكمة خلال الفترة التي يخضع فيها المدين للإجراء، ويتولى الأمين الإشراف على نشاط المدين خلال فترة إجراء إعادة التنظيم المالي، إضافةً إلى أن طلب إجراء إعادة التنظيم المالي ليس حكرًا على المدين فقط كما هو الحال في إجراء التسوية الوقائية، ولكنه أيضاً حق للدائنين والمحكمة.^{١٦٤} كما أنه في الحالات المعقّدة أو التي تشتمل على إساءة استعمال السلطة، تخوّل المادة الثالثة والخمسون المحكمة في تعيين قاضي واحد أو أكثر للإشراف على القضية بأكملها،^{١٦٥} ويمكن للمحكمة -بناءً على المادة التاسعة والستين- تعيين شخص يحلّ محلّ المدين في الإدارة إذا كان حجم النشاط أو نوعه يقتضي ذلك.^{١٦٦} ولا يمكن البدء بإجراء إعادة التنظيم المالي إلا بموافقة المحكمة. ويُفتتح الإجراء إذا ما ترجّح لدى المحكمة "إمكانية استمرار نشاط المدين وتسوية مطالبات الدائنين خلال مدة معقولة"، وإذا "كان المدين مفلساً أو متعثراً أو من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره"، أو إذا قدّم مقدّم الطلب المعلومات والوثائق اللازمة، وأن يتصرّف مقدم الطلب بحسن نية ووفقاً للأنظمة المعمول بها.^{١٦٧} ويمكن للمحكمة رفض الطلب إذا لم تُستوفَ هذه الشروط، أو "تأجيل الجلسة لمدة لا تزيد على (واحد وعشرين) يوماً لتقديم أي معلومة أو وثيقة إضافية تطلبها المحكمة".^{١٦٨}

^{١٥٩} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، اشترط النظام في المادة الثانية والأربعين شروط قبول طلب إعادة التنظيم المالي وهي: "١- دون الإخلال بأحكام الأنظمة ذات العلاقة، للمدين أو الدائن أو الجهة المختصة التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي للمدين في أي من الحالات الآتية:

أ- إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره.

ب- إذا كان متعثراً.

ج- إذا كان مفلساً.

٢- لا يجوز التقدم بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي إذا كان سبق للمدين الخضوع إلى هذا الإجراء أو إلى إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين خلال (الاثني عشر) شهراً السابقة لطلب افتتاح الإجراء." يتبين من نص الفقرة (٢) أن المشرع حدد الحد الأدنى لإعادة التقدم مرة أخرى بطلب هذا الإجراء بعد مرور (١٢) شهراً وذلك لأنه قدّر أن قبل مرور هذه المدة لا يمكن أن ينتج عنها حدوث تغيرات كبيرة في نشاط المدين يبرر التقدم بطلب الإجراء مرة أخرى.

^{١٦٠} يُنظر: المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم ٥٠٨١ لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق. تمّ تأييد بموجب الحكم في القضية رقم ٢٧٦ لعام ١٤٤١هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية (الدائرة التجارية الأولى)، المرجع نفسه.

^{١٦١} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة السابعة والأربعون.

^{١٦٢} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة الخمسون.

^{١٦٣} يُنظر: المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم ٥٧٩ لعام ١٤٤١هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق. تمّ تأييد بموجب الحكم في القضية رقم ٤٥٦ لعام ١٤٤١هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية (الدائرة التجارية الأولى)، المرجع نفسه.

^{١٦٤} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة السابعة والخمسون والتي نصت على "يشرف الأمين على نشاط المدين خلال فترة إجراء إعادة التنظيم المالي للتحقق من عدالة الإجراء وتنفيذ الخطة على الوجه المحدد بما يضمن سرعة الأداء وتوفير الحماية اللازمة لمصالح المتأثرين بالإجراء، وذلك وفقاً للأحكام الواردة في النظام"، أنظر أيضاً المادة الثانية والأربعون. أنظر أيضاً، عرفت المادة الأولى من نظام الإفلاس السعودي (الأمين) بأنه "تعيّنه المحكمة أو مقدم الطلب -بحسب الأحوال- لأداء المهام والواجبات المنوطة به بحسب نوع الإجراء، ويشمل ذلك أمين إعادة التنظيم المالي وأمين التصفية."

^{١٦٥} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الفصل الرابع، المادة الثالثة والخمسون.

^{١٦٦} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الفصل الرابع، المادة التاسعة والستون.

^{١٦٧} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة السابعة والأربعون.

^{١٦٨} يُنظر: نفس المرجع السابق.



و"ترتب على قيد طلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي أو افتتاحه، تعليق المطالبات لمدة (مائة وثمانين) يوماً، وللمحكمة من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب الأمين أو المدين تمديد هذه المدة بما لا يزيد على (مائة وثمانين) يوماً".^{١٦٩} وعند قبول الطلب من المحكمة، يخضع المدين وإدارته لإشراف أمين تعيينه المحكمة. ولدى الأمين صلاحيات واسعة، مما يقلل من دور الإدارة في عملية إعادة التنظيم المالي.^{١٧٠} وتتمثل مهمة الأمين في حماية مصالح الدائنين والإشراف على أنشطة المدين أثناء القضية لضمان إيجاد حل سريع وعادل.^{١٧١} ويمكن تصوّر مدى تأثير الأمين من خلال مسؤولياته وصلاحياته التي يمنحها له النظام، إذ اشتملت الفقرة (١/ب) من المادة الثامنة والخمسين من النظام على أنّ للأمين -خلال فترة إعادة التنظيم المالي- المهمات والصلاحيات الآتية:

أ- "التحقق من سلامة إدارة المدين لنشاطه ومراقبة عملياته المالية.

ب- حضور جلسات الدعاوى واجتماعات الدائنين وغيرها المتعلقة بالمدين والإجراء.

ج- القيام بأي أعمال ذات طابع تبعية أو عرضي لمهامه وصلاحياته.

د- أداء الأعمال التي تكلفه المحكمة بها".^{١٧٢}

كما حدّدت المادة التاسعة والخمسون من النظام الصلاحيات الواسعة للأمين، فعلى سبيل المثال "للأمين حق الاطلاع والحصول على ما لدى المحكمة من معلومات أو وثائق عن المدين. وعلى المدين تزويد الأمين بأي معلومة أو وثيقة إضافية أو مستندات فور علمه بها، والمبالغ التي يدين بها للغير ولم يسبق الإفصاح عنها للمحكمة، وأي عقود أو دعاوى أو إجراءات قضائية يكون طرفاً فيها".^{١٧٣} وبناءً على هذا، تكون لدى أمين إعادة التنظيم المالي إدارة الإجراء القضائي في القضية مع استمرار المدين في إدارة نشاطه (عدا في أحوال استثنائية التي يجوز فيها للمحكمة إصدار قرار بغل يده). وهو ما استقر عليه القضاء التجاري السعودي في مجال الإفلاس ومن ذلك الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بجدة في القضية رقم ٧٠٧٩ لعام ١٤٤٠هـ التي تعلّقت وقائعها باعتراض المتعاقد مع المدين على قرار الأمين إنهاء عقد الإيجار الذي يربطه بالمدين، فتمسك بلزوم إنهاء عقد الإيجار لتنفيذ المقترح محل الإجراء ورغم معارضة مقدم الاعتراض وتمسكه بأن إنهاء العقد كان تهرباً من المدين من الالتزامات الثابتة في ذمته وأنّ قرار الأمين كان متحيزاً للمدين ومساعداً له على التهرب والإضرار به؛ قضت المحكمة بعدم قبول الاعتراض.^{١٧٤} وقد تم تأييد هذا الحكم لدى الاستئناف لنفس الأسباب.^{١٧٥}

ولتيسير إعادة التنظيم المالي الناجح، يحق للمدين -بموافقة الأمين والمحكمة- إنهاء عقد ما إذا كان هذا الإجراء ضرورياً لتنفيذ المقترح وكان في مصلحة غالبية الدائنين، شريطة ألا يتسبب في ضرر مادي للطرف الآخر -وهو أمر تقديري جداً-.^{١٧٦} وتتوافق إجراءات إعادة التنظيم المالي في المملكة مع نظام الإفلاس الأمريكي في السماح للمقترح بتضمين مطالبات الدائنين الطارئة التي قد تُستحق بعد إغلاق قضية المدين.^{١٧٧} وتسمح الفقرة (٢) من المادة الثالثة والستين للأمين بتقدير قيمة هذه المطالبات المستقبلية للتعامل معها من خلال المقترح.^{١٧٨}

^{١٦٩} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة السادسة والأربعين.

^{١٧٠} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة التاسعة والخمسون، والمادة السبعين.

^{١٧١} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{١٧٢} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، الفقرة (١/ب) من المادة الثامنة والخمسون.

^{١٧٣} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة التاسعة والخمسين.

^{١٧٤} يُنظر: المحكمة التجارية بجدة (الدائرة التجارية الرابعة)، الحكم في القضية رقم ٧٠٧٩ لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق.

^{١٧٥} يُنظر: محكمة الاستئناف بجدة (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم ٦١٨ لعام ١٤٤١هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق.

^{١٧٦} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة الحادية والستون.

^{١٧٧} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة الثالثة والستون.

^{١٧٨} يُنظر: نفس المرجع السابق، المادة الثالثة والستون والتي نصت على "١- على كل دائن نشأ دينه قبل صدور حكم المحكمة بافتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي أن يتقدم إلى الأمين -خلال المدة المحددة في المادة (السادسة والخمسين) من النظام- بأي مطالبة له حالة أو آجلة، أو موقوفة على شرط أو محتملة أو غير ذلك مما قد يكون له قيمة مالية حالية أو مستقبلية، وأن يرفق بمطالبته الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في اللائحة وبياناً بقيمة مطالبته في تاريخ حكم المحكمة بافتتاح الإجراء، والدين الذي لم يستحق بعد وموعد استحقاقه، وأي وثيقة أخرى تؤيد مطالبته، كما يجب أن يحدد ما إذا كانت مطالبته مضمونة وطبيعة الضمانات المقدمة لها.

٢- إذا لم تكن قيمة المطالبة محددة بدقة وجب على الدائن تقديم المطالبة بقيمة تقديرية، ويتحقق الأمين من تقدير القيمة الفعلية لهذه المطالبة".

ويبدو أنّ تقديم مقترح إعادة التنظيم المالي هو الهدف لهذه الإجراءات. ويتضح أنّ متطلبات المقترح وآلياته تشبه ما جاء في نظام الإفلاس الأمريكي، إذ لا بدّ أن يقدم المقترح للدائنين تصوراً واضحاً عن أعمال المدين والتوقعات المستقبلية بشأنه، ويجب أن يكون مدعوماً بتقرير من الأمين يؤكد قابلية المقترح للتطبيق.^{١٧٩} ويجب على المدين -بموافقة الأمين- تصنيف الدائنين إلى فئات.^{١٨٠} ويحق للدائنين -الذين قبلت المحكمة مطالباتهم- التصويت للموافقة على المقترح أو رفضه.^{١٨١} ووفقاً للفقرة رقم (٢) من المادة التاسعة والسبعين من نظام الإفلاس في المملكة، "يتحقق قبول كل فئة من فئات الدائنين للمقترح إذا صوّتت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين في الفئة ذاتها، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة (إن وجدوا)".^{١٨٢} ويمكن أن تؤدي موافقة فئة واحدة على الأقل من الدائنين إلى أن تنظر المحكمة فيها، وتصدّق المحكمة على المقترح المستوفي لمعايير العدالة "إذا قبلت جميع فئات الدائنين والملاك بالمقترح"، و"إذا قبلت فئة واحدة على الأقل من فئات الدائنين بالمقترح، وصوتت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم (خمس في المائة) على الأقل من مجموع قيمة مطالبات الدائنين المصوتين في جميع الفئات، ورأت المحكمة أن التصديق على المقترح يحقق مصالح أغلبية الدائنين".^{١٨٣} ويقدم هذا البديل للتصديق خيار "إلزام جميع الأطراف" (cramdown) الذي يشبه -إلى حدٍ ما- الخيار المنصوص عليه في نظام الإفلاس الأمريكي.^{١٨٤} وعند اعتراض أحد الدائنين على المقترح، ستحتاج المحكمة إلى تقييم مستوى العدالة العامة للمقترح.^{١٨٥} ويبدو أنّ نظام الإفلاس في المملكة لا يقدم أي توجيه إضافي بشأن هذا الأمر.

ويمكن القول ختاماً بأنّ إجراء إعادة التنظيم المالي قد يكون أفضل من إجراء التسوية الوقائية في الحالات التي يتدهور فيها الوضع المالي للمدين بسرعة ولم تتمكن الإدارة من التعامل مع الدائنين استباقياً، ولم تضع إطار عمل ناجحاً لإعادة التنظيم المالي. وفي هذا النوع من سيناريوهات "التدهور المالي السريع"، يمنح نظام الإفلاس الأمريكي الشركات المتعثرة فرصة لتطوير حلول مبتكرة بعد بدء قضية الإفلاس. ويبدو أنّ نظام الإفلاس في المملكة لا يتبنّى هذا النهج المؤقت. وقد يواجه المدين الذي يسعى إلى إجراء إعادة التنظيم المالي دون اتفاق مبدئي مع الدائنين صعوبات في تجنب رفض المحكمة للقضية.

٣- إجراء التصفية

عرّفت المادة الأولى من نظام الإفلاس إجراء التصفية بأنّه "إجراء يهدف إلى حصر مطالبات الدائنين وبيع أصول التفلّيسة وتوزيع حصيلته على الدائنين تحت إدارة أمين التصفية".^{١٨٦}

إن إجراء التصفية هو الإجراء الأخير من إجراءات الإفلاس الذي نظّمه الفصل الخامس من نظام الإفلاس في المملكة والذي يمكن أن يتقدم بطلب افتتاحه المدين أو الدائن أو الجهة المختصة.^{١٨٧} وهذا الإجراء من الآليات المهمة التي نصت عليها كلّ أنظمة الإفلاس في العالم نظراً لضرورة تطبيقه على المدين الذي لا أمل في إنقاذ نشاطه والخروج به من الحالة المالية المضطربة، سواء بتطبيق أحد إجرائي التسوية الوقائية أو إعادة التنظيم المالي؛ وبذلك يصبح آخر العلاج هو تصفية المشروع وبيع أصول الدائن وإعادة توزيعها على الدائنين لسداد الديون.

^{١٧٩} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة الخامسة والسبعين.

^{١٨٠} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة الرابعة والسبعين.

^{١٨١} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة السابعة والسبعين.

^{١٨٢} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة الفقرة رقم (٢) من التاسعة والسبعين.

^{١٨٣} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة الثمانين.

^{١٨٤} المرجع السابق، ويُنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة المبحث الأول.

^{١٨٥} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة الثمانين.

^{١٨٦} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة الأولى.

^{١٨٧} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الخامس، المادة الثانية والتسعون.



إلا أنه يجب التأكيد في هذا السياق على أن "لا يصفى أي شخص بموجب نظام آخر إلا إذا كانت أصوله تكفي لسداد جميع ديونه وكان غير متعثراً"^{١٨٨} ويعني ذلك أن طلب التصفية لا يقبل إذا كانت أصول المدين لا تكفي لسداد جميع ديونه وكان متعثراً كأن يخسر المدين كامل رأس ماله. وهو ما استقر عليه القضاء السعودي التجاري حيث قضت المحكمة التجارية بالرياض (الدائرة التجارية الثانية) في الحكم في القضية ١٢٠٧٠ لعام ١٤٣٧هـ برفض الدعوى تبعاً لما يلي: "لما كان وكيل المدعية يطلب تصفية شركة (...)، ولما قررا الطرفان في جلسة هذا اليوم بأن شركة (...) قد خسرت رأس مالها ولا يوجد قوائم مالية للشركة، ولما نصت المادة السابعة من نظام الإفلاس على: (مع مراعاة ما ورد في المادة الرابعة من النظام، لا يصفى أي شخص بموجب نظام آخر إلا إذا كانت أصوله تكفي لسداد جميع ديونه وكان غير متعثراً) ولما كانت الشركة محل طلب التصفية قد خسرت كامل رأس مالها، ولا يوجد أصول في الشركة تكفي لسداد ديونها فإن الدائرة تنتهي إلى رفض التصفية".^{١٨٩} وحيث تم الاعتراض على هذا الحكم فقضت الدائرة التجارية بمحكمة الاستئناف بالرياض بتأييده.^{١٩٠}

والملاحظ أن هناك تشابهاً بين إجراء إعادة التنظيم المالي وإجراء التصفية في أن كلا الإجراءين يمكن أن يُقدّمه المدين أو الدائن^{١٩١} أو الجهة المختصة بطلب افتتاحهما للمحكمة إذا كان المدين متعثراً أو مفلساً.^{١٩٢} ولكن تختلف إجراءات التصفية، حيث تحكم المحكمة بافتتاح الإجراء إذا تبين لها أن المدين عاجز عن الاستمرار في ممارسة نشاطه وسداد ديونه.^{١٩٣} وفي حالة قبول طلب إجراء التصفية، تعين المحكمة أميناً للتصفية من قائمة أمناء الإفلاس،^{١٩٤} وتُغَلِّد المدين ويحل الأمين محل المدين في إدارة نشاطه خلال فترة التصفية.^{١٩٥} ووفقاً للفقرة (ب/٢) من المادة التاسعة والتسعين، ترفض المحكمة المختصة طلب إجراء التصفية في الحالات الآتية:^{١٩٦}

- ١- إذا كان الطلب غير مستوفٍ للمتطلبات النظامية أو غير مكتمل دون مسوغ مقبول.^{١٩٧}
 - ٢- إذا ترجح لديها -بناءً على المعلومات المقدمة إليها- إمكانية استمرار نشاط المدين وتسوية مطالبات الدائنين خلال مدة معقولة.
 - ٣- إذا تصرف مقدم الطلب بسوء نية أو إذا انطوى الطلب على إساءة استغلال للإجراء.
 - ٤- إذا كانت أصول المدين لا تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية".
- وللمحكمة تقدير الأمر إما بالرفض^{١٩٨} وإما بتأجيل الجلسة لمدة لا تزيد على (واحد وعشرين) يوماً لتقديم أي معلومة أو وثيقة إضافية تطلبها المحكمة.^{١٩٩}

^{١٨٨} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة السابعة.

^{١٨٩} يُنظر: المحكمة التجارية بالرياض (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم ١٢٠٧٠ لعام ١٤٣٧هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق.

^{١٩٠} يُنظر: محكمة الاستئناف بالرياض (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم ٢١٥٢ لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق.

^{١٩١} يُنظر: المحكمة التجارية بجدة (الدائرة التجارية الرابعة)، الحكم في القضية رقم ٤٥٧٨ لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق. تم تأييد هذا الحكم لدى الاستئناف بموجب الحكم في القضية رقم ٢٠٩٣ لعام ١٤٤٠هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة (جدة) (الدائرة التجارية الثانية)، المرجع نفسه.

^{١٩٢} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الفصل الخامس، المادة الثانية والتسعون.

^{١٩٣} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة التاسعة والتسعون.

^{١٩٤} يُنظر: المحكمة التجارية بجدة (الدائرة التجارية الرابعة)، الحكم في القضية رقم ٤٥٧٨ لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق. تم تأييد هذا الحكم لدى الاستئناف بموجب الحكم في القضية رقم ٢٠٩٦ لعام ١٤٤٠هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة (جدة) (الدائرة التجارية الثانية)، المرجع نفسه.

^{١٩٥} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة المائة.

^{١٩٦} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الفصل الخامس، الفقرة (ب/٢) من المادة التاسعة والتسعون.

^{١٩٧} يُنظر: المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم ٩٨٧ لعام ١٤٤١هـ، الذي جاء في الحكم ما يلي: "وبما أن الدائرة وباطلاعها على البيانات والمستندات والأوراق المقدمة من مقدم الطلب تبين لها أن مقدم الطلب لم يستوفِ كافة المستندات المنصوص عليها في لائحة الوثائق والمعلومات: (...) وحيث لم يستوف قدم الطلب المستندات اللازمة لافتتاح الإجراء، فإن الدائرة تنتهي إلى الحكم برفض افتتاح إجراء التصفية. وهذا الحكم تم تأييده بموجب الحكم في القضية رقم ٤٥٥ لعام ١٤٤١هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية (الدائرة التجارية الأولى)، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق. أيضاً المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم ٥٦٢٨ لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، المرجع السابق، والمؤيد بموجب الحكم في القضية رقم ٣٠٦ لعام ١٤٤١هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية (الدائرة التجارية الأولى).

^{١٩٨} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{١٩٩} يُنظر: نفس المرجع السابق، الفقرة (ج) من المادة التاسعة والتسعون.

ويمكن للمحكمة أن تبدأ إجراء التصفية من تلقاء نفسها إذا رأت أن الطلب المقدم غير مناسب لإجراء تسوية وقائية أو إجراء إعادة التنظيم المالي. ويتربط على قيد طلب افتتاح إجراء التصفية، أو حكم المحكمة بافتتاحه، تعليق المطالبات وذلك حتى تاريخ حكم المحكمة بفرض طلب الافتتاح أو حكمها بإنهاء الإجراء.^{٢٠٠}

ويُكَلَّف الأمين الذي تعينه المحكمة بإدارة بيع الأصول، بما في ذلك التدقيق على أصول المدين ومطالبات الدائنين قبل البيع.^{٢٠١} ويختلف نظام الإفلاس في المملكة عن نظام الإفلاس الأمريكي في منحه الدائنين القدرة على التصويت لاتخاذ القرار في بعض المسائل، ومنها:

- "إذا تلقى [الأمين] عروضاً متعددة بشأن شراء أي من أصول التفليسة المؤثرة."
 - "إذا ترجح لديه -بناء على المعلومات والوثائق التي بحوزته- أن إقامة دعوى ضد طرف آخر تصب في مصلحة أغلبية الدائنين."
 - "إذا رأى أن إرجاء بيع أي من أصول التفليسة لفترة معقولة في مصلحة أغلبية الدائنين."
 - عند "إجراء الصلح والتوفيق بين المدين وغيره بما فيه مصلحة أغلبية الدائنين."^{٢٠٢}
- وفي هذه الحالات، لا يمكن للأمين اتخاذ الإجراءات إلا إذا وافق عليها دائنون يمثلون أغلبية قيمة مطالبات أصوات الدائنين المصوتين.^{٢٠٣}

٤- إجراء التصفية الإدارية

يُعد إجراء التصفية الإدارية من الإجراءات اللازمة أيضاً والتي لا تقل أهمية عن كل الإجراءات التي سبقت الإشارة إليها. وقد نظم الفصل التاسع من نظام الإفلاس في المملكة إجراء التصفية الإدارية،^{٢٠٤} ويُذكر فيها إجراءات التصفية العامة بتوفير بدائل للحالات المعسرة إدارياً.^{٢٠٥} وبينت المادة (السابعة والستون بعد المائة) من نظام الإفلاس أن إجراء التصفية الإدارية يهدف إلى بيع أصول التفليسة التي لا يتوقع أن ينتج عن بيعها حصيلة تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية أو إجراء التصفية لصغار المدينين ويشرف على هذه العملية لجنة الإفلاس،^{٢٠٦} حيث يقدم المدين الذي تكون موجوداته ضئيلة القيمة بياناً بما لديه من أصول وما عليه من ديون إلى المحكمة المختصة؛ وتقوم لجنة الإفلاس بمراجعة هذا البيان من الناحية الشكلية ثم تضع الترتيبات اللازمة لتصفية نشاطه. ومن التطبيقات القضائية في هذا الإطار ما ذهبت إليه المحكمة التجارية بجدة (الدائرة التجارية الرابعة)، في الحكم في القضية رقم ٤٣٣ لعام ١٤٤١ هـ التي تعلّقت وقائعها بطلب المدين افتتاح إجراء التصفية الإدارية، من أنه "ولما كانت إجابة المدين إلى طلبه افتتاح إجراء التصفية الإدارية مرهون -وفق ما نصت عليه المادة السبعون بعد المائة من نظام الإفلاس بتحقيق كونه متعثراً أو مفلساً وعلى ترجّح تعثر استمرار نشاطه وأن أصوله لا تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية أو إجراء التصفية لصغار المدينين، وكذلك على استيفاء الطلب للمعلومات والوثائق المشار إليها في المادة الثامنة والستين بعد المائة من النظام؛ تأسيساً عليه ولما كان الطلب قد استوفى في قناعة الدائرة شرط إجابته عليه فإن الدائرة تنتهي إلى افتتاح إجراء التصفية الإدارية للمدين."^{٢٠٧} وأيضاً ما قضت به المحكمة التجارية بجدة (الدائرة التجارية الرابعة)، في الحكم في القضية رقم ٤٣٣ لعام ١٤٤١ هـ الذي جاء فيه ما يلي: "وباطلاعها على ملف القضية تبين لها أن الشركة المتقدم بطلب تصفيته إدارياً لم تستوف كافة عناوين الدائنين كما نصت عليه المادة الرابعة من لائحة

^{٢٠٠} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الرابع، المادة السابعة والتسعون.

^{٢٠١} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الخامس، المادة الثالثة بعد المائة.

^{٢٠٢} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل الخامس، الفقرة رقم (١) من المادة الثامنة بعد المائة.

^{٢٠٣} المرجع السابق، الفقرة رقم (٣).

^{٢٠٤} وفقاً للمادة الأولى من نظام الإفلاس السعودي، يقصد بإجراء التصفية الإدارية "إجراء يهدف إلى بيع أصول التفليسة التي لا يتوقع أن ينتج عن بيعها حصيلة تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية أو إجراء التصفية لصغار المدينين، تحت إدارة لجنة الإفلاس".

^{٢٠٥} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل التاسع، المواد السابعة والستون بعد المائة إلى الحادية والثمانون بعد المائة.

^{٢٠٦} يُنظر: نظام الإفلاس، الفصل التاسع، المادة السابعة والستون بعد المائة.

^{٢٠٧} يُنظر: المحكمة التجارية بجدة (الدائرة التجارية الرابعة)، الحكم في القضية رقم ٤٣٣ لعام ١٤٤١ هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، المرجع السابق.



المعلومات والوثائق، إضافة إلى أنها ذكرت مجموعة من الأصول الموجودة لديها، والتي يظهر أنها تفي بمصروفات إجراء التصفية، وبالتالي فإن شروط افتتاح الإجراء لا تنطبق على مقدمة الطلب.^{٢٠٨}

ويتضح بذلك أن إجراء التصفية تم إقراره لتسييل الأصول بطريقة عاجلة، ويُشار إليها في الولايات المتحدة بمصطلح (fire sale)، وتعني البيع السريع وإن كان بسعر مخفّض. وتشبه هذه الطريقة، إلى حدٍ ما، إجراء التصفية الإدارية في النظام السعودي، غير أنّ الدائنين في النظام الأمريكي لا يمكنهم التصويت على قرارات البيع.

ثانياً- إجراءات الإفلاس الخاصة بصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي

مراعاة لحجم نشاط المدينين الصغار نصّ نظام الإفلاس على إجراءات أكثر تيسيراً لفائدتهم. ويُعرّف المدين الصغير بأنه "مدين تنطبق عليه المعايير التي تضعها لجنة الإفلاس بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة".^{٢٠٩} وطبقاً لقرار لجنة الإفلاس رقم (٢١٨/١٢) (٢١٧/١٢) بتاريخ ١٤٤٠/٠٢/٢٩ هـ، يُعد مدينا صغيراً بموجب أحكام نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية كل مدين لا يتجاوز إجمالي الديون في ذمته عند افتتاح إجراء الإفلاس مبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليوني ريال سعودي. ويوفّر النظام للمدينين الصغار الإجراءات المبسّطة التالية: التسوية وقائية (١)، إعادة التنظيم المالي (٢)، والتصفية (٣).

١- إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين

يعتبر إجراء التسوية الوقائية المخصص لصغار المدينين من الإجراءات المبسّطة التي وضعها المنظم السعودي ونظمته أحكام الفصل السادس من نظام الإفلاس^{٢١٠} مراعاة لحجم نشاط هؤلاء المدينين وحتى يكون هذا الإجراء يسيراً ومتناسباً مع المشروعات الصغيرة وبكلفة بسيطة بما أنّ الأمر يتعلّق بدائن صغير كما عرّفته المادة الأولى من نظام الإفلاس. وبذلك فإن الهدف الرئيس، الذي سعى إليه المنظم السعودي من خلال إقرار هذا الإجراء، هو مساعدة المدينين الصغار على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات مع الدائنين على تسوية وقائية في أقل وقت وبأقل تكلفة نظراً وأنّ أصولهم محدودة القيمة ولا تناسبها التكلفة الباهظة. وهو ما من شأنه أن يضمن للمدينين الحفاظ على أنشطتهم التجارية أو المهنية وعدم خسارتها بل حتى إمكانية استرجاع وضعياتهم العادية في النهاية عند سداد كل الديون. وهو ما يتّضح من أحكام المادة (السابعة والعشرين بعد المائة) من نظام الإفلاس التي نصّت على أنّ إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين يهدف "إلى تمكين المدين الصغير من التوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه خلال فترة معقولة، عبر إجراءات يسيرة بتكلفة منخفضة وكفاية عالية، مع احتفاظ المدين بإدارة نشاطه".^{٢١١} هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه، ووفقاً للفقرة رقم (١) من المادة (الثامنة والعشرين بعد المائة)، خيّر النظام المدين الصغير بين الاستفادة من إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين المبسط في إجراءاته أو أن يخضع لإجراء التسوية الوقائية العادي حيث أجاز له "طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية بدلاً من افتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين".^{٢١٢}

ويتبيّن بالرجوع إلى مقتضيات الفصل الثالث من نظام الإفلاس السعودي أنّ افتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين يتم عن طريق الإيداع، حيث يُصدر المدين الصغير قراراً بافتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين لنفسه، ثم يقوم بإيداع هذا القرار في سجل الإفلاس

^{٢٠٨} يُنظر: المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم ١١٩٥ لعام ١٤٤١ هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١ هـ، المرجع السابق. تم تأييد بموجب الحكم في القضية رقم ٤٤٨ لعام ١٤٤١ هـ الصادر عن محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية (الدائرة التجارية الأولى)، المرجع نفسه.

^{٢٠٩} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل الأول، المادة الأولى.

^{٢١٠} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل السادس، المواد من السابعة والعشرون بعد المائة إلى الحادية والأربعون بعد المائة.

^{٢١١} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل السادس، المادة السابعة والعشرون بعد المائة.

^{٢١٢} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل السادس، الفقرة رقم (١) من المادة الثامنة والعشرون بعد المائة.

مصحوبا بنسخة من مقترح التسوية الوقائية الذي يدعو الدائنين للتصويت بالموافقة عليه، ويجري سريان قرار افتتاح الإجراء من تاريخ الإيداع.^{٢١٣} وبذلك يتجلى بوضوح أنّ ضوابط وتدابير هذا الإجراء أكثر تبسيطا وتيسيرا من الإجراءات والشروط المتعلقة بإجراء التسوية الوقائية العادي، فعلى سبيل المثال، يمكن للمنشأة الصغيرة التي تسعى للحصول على إجراء تسوية وقائية بموجب الفصل السادس تقديم نموذج ميسر إلى لجنة الإفلاس، بدلاً من تقديم إجراءات أكثر تعقيداً إلى المحكمة التجارية.^{٢١٤} وتمثل الاختلافات الأساسية بين الإجراءين في ما يلي:^{٢١٥}

١- فما يتعلق بالتسوية الوقائية لصغار المدينين وخلافا لإجراء التسوية الوقائية العادي، فإنّ المدين الصغير يتولّى إجراءات التسوية الوقائية مع دائنيه بقرار منه؛ فيتولى إعداد مقترح التسوية الوقائية ويدعو الدائنين للتصويت عليه؛ ولا تتدخل المحكمة في تسيير الإجراء إلا عند تلبية طلب المدين الصغير بتعليق مطالبات الدائنين؛ أو في حالة اعتراض أحد الدائنين على مقترح التسوية الوقائية بعد موافقة أغلبية الدائنين على المقترح. وذلك بالإضافة إلى دور المحكمة في القضاء بإنهاء إجراء التسوية الوقائية للمدين الصغير.

٢- كذلك في إطار التسوية الوقائية لصغار المدينين، وخلافا لإجراء التسوية الوقائية العادي لا يتم تصنيف الدائنين إلى فئات عند التصويت على مقترح التسوية، وأنما يعتبر كافة الدائنين.

٣- أيضاً في إطار التسوية الوقائية لصغار المدينين وإجراء التسوية الوقائية العادي، لا تُغل يد المدين عن إدارة نشاطه، ويكون دور وسلطة المحكمة والدائنين محدود بالمقارنة بما عليه في التسوية الوقائية العادية. وعليه، ففي الإجراءين لا يتضمن النظام إجازة غل يد المدين.

٢- إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين

نصّ نظام الإفلاس أيضاً على إجراء إعادة التنظيم المالي خاص بصغار المدينين وجاء تنظيمه في الفصل السابع من النظام.^{٢١٦} وأكدت المادة (الثانية والأربعين بعد المائة) من نظام الإفلاس أنّ الهدف من تخصيص صغار المدينين بإجراء إعادة التنظيم المالي خاص، هو تيسير توصل المدين الصغير إلى اتفاق مع دائنيه لإعادة التنظيم المالي لنشاطه بمقتضى إجراءات بسيطة وبكفاية عالية، وخلال آجال معقولة وبأقل تكلفة وتحت إشراف الأمين، وذلك مراعاة لحجم الأصول والديون المستحقة على هؤلاء المدينين الصغار وسعياً لإنقاذ المشروع واستمرار نشاطه كلما كان ذلك ممكناً؛ إذ إن المتطلبات الإدارية الميسرة للإجراءات البديلة للمنشآت الصغيرة يمكنها تقليل استنزاف الموارد والتكاليف، وتحسين احتمالات الحفاظ على قيمة المنشآت التي غالباً ما يكون لديها وسائل دعم أقل مقارنة بالمنشآت الكبيرة.^{٢١٧} ومثلما هو الأمر في التسوية الوقائية لصغار المدينين، فقد أتاح النظام لصغار المدينين أيضاً الخيار بين طلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي الأصلي أو إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين. كما أتاح النظام طلب افتتاح الإجراء لثلاثة أشخاص وهم؛ المدين والدائن والجهة المختصة التي تتولى التنظيم والإشراف على الكيانات المنظمة المرخص لها بممارسة نشاط مالي أو يدير مرفقا عاما.^{٢١٨}

^{٢١٣} ينظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل السادس، المادة التاسعة والعشرون بعد المائة.

^{٢١٤} ينظر: نفس المرجع السابق.

^{٢١٥} ينظر: د. بندر خالد الذبياني، د. إبراهيم بن سالم بن سليمان الجني، التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد ٣٦، الجزء الرابع

(٢/٢)، ٢٠٢١، ص ٦٤١-٦٤٢.

^{٢١٦} ينظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل السابع، المواد من الحادية والأربعين بعد المائة إلى التاسعة والخمسون بعد المائة.

^{٢١٧} ينظر إجمالاً إلى نظام الإفلاس في المملكة، كالفصل السادس، المادة السابعة والعشرون بعد المائة: "يهدف إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين إلى تمكين المدين الصغير من التوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه خلال فترة معقولة عبر إجراءات يسيرة بتكلفة منخفضة وكفاية عالية، مع احتفاظ المدين بإدارة نشاطه".

^{٢١٨} ينظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل السابع، الفقرة رقم (١) من المادة الثالثة والأربعين بعد المائة.



ويتم افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين بإحدى الطريقتين الآتيتين: تتمثل الطريقة الأولى في الإيداع القضائي من الأمين الذي اتفق معه المدين أو الجهة المختصة^{٢١٩}؛ أما الثانية فتكون بحكم من المحكمة، سواء بناء على الطلب المقدم من أحد الدائنين أو نتيجة الحكم بإنهاء إجراء إفلاس سابق قبل اكتمال تنفيذه^{٢٢٠}.

وبصرف النظر عن تخفيف العبء الإداري، يتمثل الاختلاف المهم بين إجراءي إعادة التنظيم المالي في تصويت الدائنين على عمليات إعادة التنظيم المالي. فبناء على مقترح إعادة التنظيم المالي في الفصل الرابع من النظام، "يتحقق قبول كل فئة من فئات الدائنين للمقترح إذا صوتت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي (٣/٢) قيمة ديون المصوتين في الفئة ذاتها، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة (إن وجدوا)".^{٢٢١} ويمكن أن تؤدي موافقة فئة واحدة على الأقل من الدائنين إلى أن تنظر المحكمة فيها، وتصدق على المقترح المستوفي لمعايير العدالة "إذا قبلت جميع فئات الدائنين والملاك بالمقترح"، و"إذا قبلت فئة واحدة على الأقل من فئات الدائنين بالمقترح، وصوتت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم (خمس في المائة) على الأقل من مجموع قيمة مطالبات الدائنين المصوتين في جميع الفئات، ورأت المحكمة أن التصديق على المقترح يحقق مصالح أغلبية الدائنين".^{٢٢٢} أما الفصل السابع المتعلق بإجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين فيوفر آلية تصويت ميسرة، إذ تنص المادة الثالثة والخمسون بعد المائة على وجود فئتين من الدائنين فقط، وهما فئة الدائنين المضمونين - إن وجدوا- وفئة الدائنين غير المضمونين.^{٢٢٣} ويُعد المقترح مقبولاً إذا وافق عليه كلٌ مما يأتي: ١- "الدائنون المضمونون بالإجماع. ٢- الدائنون غير المضمونين الذين تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين على الأقل، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة (إن وجدوا)".^{٢٢٤}

ويبدو أنه من الصعب التنبؤ بالتأثير النهائي لآلية التصويت هذه. ويمكن القول بأن هذه الآلية ربما تعوق عمليات إعادة التنظيم المالي لكثير من الشركات الصغيرة. إذ يجوز للدائن المضمون الواحد أن يمنع إعادة التنظيم المالي المقترحة عن طريق حجب موافقته على أمل تحقيق عائد أكبر. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أنه يجب على كلتا الفئتين الموافقة على الاقتراح؛ فإنه لا يمكن للمحكمة نقض الاعتراض غير المبرر على الاقتراح. وقد يؤدي هذا إلى طريق مسدود ومؤثر للقيمة.

٣- إجراء التصفية لصغار المدينين

يعتبر إجراء التصفية لصغار المدينين، المنظم في الفصل الثامن من نظام الإفلاس السعودي، الإجراء الأخير من إجراءات الإفلاس الخاصة بصغار المدينين حيث يُطبق على المدين الصغير الذي وصل إلى حالة الانهيار ولا أمل في إنقاذ مشروعه والخروج به من الحالة التدهور المالي بتطبيق أحد إجرائي الإنقاذ المتمثل في التسوية الوقائية للمدينين الصغار وإعادة التنظيم المالي للمدينين الصغار؛ وبذلك يصبح الحل النهائي هو تصفية المشروع وسداد الديون من حصيلة بيع الأصول. ورغم شدة هذا الإجراء وقساوته على المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أن التصفية تُعد، بالنسبة لبعض المدينين الحل الصحيح والأمثل بل الحل الوحيد المتاح في هذه الظروف خاصة إذا أصبحت الديون كبيرة جداً بحيث لا يمكن إدارتها، فيكون البديل هو تصفية جميع الأصول وسداد الديون. ذلك أن تصفية مشروع تأكد فشله المالي والاقتصادي أفضل بكثير من استمراره دون جدوى؛ بل إن استمراره سيضر بالسمعة الائتمانية والاستثمارية والتجارية، وقد

^{٢١٩} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨ هـ، الفصل السابع، الفقرة رقم (١) من المادة الخامسة والأربعون بعد المائة.

^{٢٢٠} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨ هـ، الفصل السابع، الفقرة رقم (٣) من المادة الخامسة والأربعون بعد المائة.

^{٢٢١} يُنظر: المرجع السابق، الفقرة رقم (٢) من المادة التاسعة والسبعون.

^{٢٢٢} يُنظر: نظام الإفلاس، الفقرة رقم (٢) من المادة الثمانين.

^{٢٢٣} يُنظر: نظام الإفلاس، المادة الثالثة والخمسون بعد المائة.

^{٢٢٤} يُنظر: نظام الإفلاس، الفقرة رقم (٢) من المادة الرابعة والخمسون بعد المائة.

يلحق أيضا أضرارا بمشروعات ناجحة وبخاصة المشروعات التي تربطها به علاقات اقتصادية ومالية، مما من شأنه أن يقودها إلى نفس المصير. ومن هنا فإن إجراء التصفية يكون الخيار الصائب والحكيم لتجنب وضع أسوأ ولحفظ للحقوق وحماية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار أكدت المادة (الستون بعد المائة) من نظام الإفلاس أن هذا الإجراء يهدف إلى بيع أصول التفليسة وتوزيع حصيلة البيع على الدائنين خلال فترة معقولة وبأقل تكلفة عبر إجراءات مسيرة وبكفاية عالية، وذلك تحت إدارة الأمين. وبذلك يحقق هذا الإجراء مصلحة جميع الأطراف المعنيين، سواء المدين أو الدائنين أو العاملين والعملاء.^{٢٢٥} كما أنه ووفقا لأحكام الفصل الثامن من نظام الإفلاس يتم افتتاح إجراء التصفية لصغار المدينين بإحدى الطريقتين الآتيتين: الأولى بحكم من المحكمة بناء على الطلب المقدم إليها من أحد الدائنين، مع ضرورة توافر الشروط المطلوبة، أو أن تحكم المحكمة بافتتاحه بناءً على حكمها بإنهاء إجراء آخر من إجراءات الإفلاس. أما الثانية فبموجب الإيداع القضائي، حيث يصدر المدين الصغير أو الجهة المختصة قرارا بافتتاح إجراء التصفية لصغار المدينين، بعد الاتفاق مع أمين من المدرجين بقائمة أمناء الإفلاس، ليقوم بإيداع هذا القرار في سجل الإفلاس مصحوبا بنسخة من مقترح التسوية.^{٢٢٦}

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن نظام الإفلاس في المملكة حقق قفزة نوعية في مجال التنظيم القانوني للإفلاس، إذ جاء منسجماً مع النظرية الإسلامية في تنظيم الإفلاس ومع الاتجاهات العالمية الحديثة. كما حرص على إنقاذ المشروعات المتعثرة، وتمكين المدين من تنظيم أوضاعه المالية واستمرار نشاطه معتبرا التصفية آخر إجراء لا يلجأ إليه إلا عند فشل بقية الإجراءات. كما اهتم بالمدينين الصغار وخصهم بإجراءات ميسرة ومختصرة. ومما لا نزاع فيه، أن الأخذ بهذه الفكرة، وإعطاء المشروعات المتعثرة فرصة للنهوض من أزمتها الاقتصادية واستعادة مراكزها المالية، وخاصة تلك المشروعات الصغيرة التي قد تواجه العديد من الصعوبات المالية والاقتصادية بسبب ضعف رأس مالها، له أثر إيجابي كبير على المرفق الاقتصادي للدولة من جهة، وعلى أصحاب المشاريع والمستثمرين والدائنين من جهة أخرى.

المطلب الثالث: مسؤوليات مديري المنشآت

نصت المادتان (المائتان - والثالثة بعد المائتين) من نظام الإفلاس السعودي على المسؤولية النظامية لأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي المنشأة، في حالة عدم احترام مقتضيات نظام الإفلاس وذلك بعدم الإعلان عن حالات الإفلاس أو عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها مما يشكل تهديداً لحقوق الدائنين وتهديداً للأنشطة التجارية والمهنية مما يشكل تهديداً للاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق أكد نظام الإفلاس في المملكة على أنه "يُعد مخالفاً لأحكام النظام كل مدين ذي صفة طبيعية أو مدير لدى مدين أو عضو في مجلس إدارته أو مجلس إدارته أو أي من مسؤوليه أو أي شخص آخر شارك في تأسيسه أو إدارته أو من في حكمهم" ارتكب عدداً من التصرفات، ومنها: الاستمرار في ممارسة نشاط المدين مع انتفاء إمكانية تجنب التصفية"، واستخدام أساليب تنطوي على استهتار لتفادي افتتاح إجراء التصفية أو تأخيرها، مما يترتب عليها إضرار بالدائنين.^{٢٢٧} وتشمل العقوبات غرامة تصل إلى خمسة ملايين ريال سعودي، والسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات (كلتاهما أو إحداها). كما يجوز للمحكمة إضافة عقوبات أخرى، كالحظر من إدارة أي منشأة أخرى بصفة مدير أو عضو في مجلس الإدارة -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- لمدة لا تزيد عن خمس سنوات.^{٢٢٨} كما أن هذه الأحكام تكمل بنظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١ (الموافق ٢٠٢٢/٣٠/٠٦)، الذي يتناول صورا مختلفة من سوء السلوك المتعلق بالشركات.^{٢٢٩} ومن الأمور المهمة في هذا السياق، أن الفقرة (ح) من المادة الحادية والستين بعد المائتين من نظام الشركات تنص على أن "كل مدير أو مسؤول أو عضو مجلس إدارة أو مراجع حسابات، لم يدعُ

^{٢٢٥} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل السابع، المادة الستون بعد المائة.

^{٢٢٦} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ، الفصل السابع، المادة الثالثة والستون بعد المائة.

^{٢٢٧} يُنظر: نظام الإفلاس، المادة المائتين.

^{٢٢٨} يُنظر: نظام الإفلاس، المادة الثالثة بعد المائتين.

^{٢٢٩} يُنظر نظام الشركات، المواد (الستون بعد المائتين، والحادية والستون بعد المائتين، والثانية والستون بعد المائتين). وتجدر الإشارة إلى أن نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩ هـ يتعلق بالمسؤولية المدنية في سياق المخالفات التعاقدية والتفاوضية، وهذا خارج نطاق هذه الدراسة.



الجمعية العامة للشركاء أو المساهمين -أو لم يتخذ ما يلزم لذلك بحسب الأحوال- عند علمه ببلوغ الخسائر الحدود المقدرة وفقاً لأحكام المادتين (الثانية والثلاثين بعد المائة) و(الثانية والثمانين بعد المائة) من النظام "يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن سنة واحدة وغرامة لا تزيد عن مليون ريال (أو بإحدى هاتين العقوبتين)".^{٢٣٠}

ويمكن القول بأن الأحكام المشار إليها آنفاً تحمّل المدير وعضو مجلس الإدارة -أو من في حكمهم- مسؤوليات كبيرة، وهي أكبر كثيراً من مسؤوليات نظرائهم في الولايات المتحدة. كما أن المادتين (المائتين والثالثة بعد المائتين) من نظام الإفلاس السعودي والمادة (الحادية والستين بعد المائة) من نظام الشركات تتضمن إجراء تقييمات ذاتية فيما يتعلق بالوضع المالي.^{٢٣١} وبالنسبة إلى الكيان المؤسسي الكبير، فإن مثل هذه التقييمات غالباً ما تكون غير صحيحة، وإن تصرّف أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولون بحسن نية وبأحسن طريقة وفقاً لإمكاناتهم. وقد يكون فرض عقوبات جنائية في هذا السياق لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة التقييمات التي من الوارد جداً أن يعترضها الخطأ وعدم الدقة. وأما في الولايات المتحدة، فليس ثمة عقوبات جنائية على مثل هذه الأخطاء التي تقع من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والمسؤولين -ومن في حكمهم- التي تكون بحسن نية، ونادراً ما تؤدي إلى عقوبات مدنية.^{٢٣٢}

ويُستخلص مما سبق، أن نظام الإفلاس السعودي نظام جيد وفعال ويمنح المدين مجموعة من الخيارات المناسبة مع المحافظة على حقوق الدائن وحماية ومصالحه. ويُعدّ هذا النظام شاملاً وعملياً ويشتمل على كثيرٍ من التفاصيل، ويتجنّب جملة من عيوب نظام الإفلاس الأمريكي التي يُعمل بها من فترة طويلة. كما توفر اللائحة التنفيذية إرشادات إضافية، وتُسهم لجنة الإفلاس والأنظمة الأخرى ذات العلاقة في رفع الثقة بإجراءات الإفلاس. ومع ذلك، فإن النظام قد اعتُمد حديثاً، ولن يتحقق التأثير الحقيقي له إلا بعد تطبيق إجراءات التصفية وإعادة التنظيم المالي على كثير من المدينين. ويظهر من التحليل أن المحاكم في المملكة تتمتع بدرجة كبيرة من التقدير وتشكل ملامح الحل. ويصعب التنبؤ بتأثير النظام على أسواق الائتمان والاستثمار الأجنبي إلى أن تتضح الصورة عن مدى تحقيق التوازن بين مصالح المدين والدائن. ولا شك أن إعداد برنامج تدريبي للقضاة في هذا الشأن سيكون مفيداً جداً.

المبحث الثالث: القواعد المنظمة للإفلاس عبر الحدود في المملكة العربية السعودية

في ظل التنافس الشديد بين الدول على تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية نظراً لأهميتها ودورها المباشر في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي؛ شهد العالم تطورات اقتصادية وتجارية هائلة وتوسّعاً كبيراً للأنشطة التجارية والاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي. ومن ثم لم يعد نشاط الشركات التجارية منحصرًا في حدود دولة واحدة بل امتدّت المعاملات التجارية والأنشطة الاقتصادية إلى مختلف دول العالم. غير أن الكوارث الطبيعية والصراعات السياسية والأوبئة والأزمات المالية والتحديات الاقتصادية العالمية ألقت بظلالها على المشروعات الاستثمارية في مختلف دول العالم وأدّت إلى اضطراب وزعزعة مراكزها المالية وتعرّتها وإفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى والتجار. وهذا الإفلاس الأجنبي الذي فرضه واقع الاقتصاد العالمي يتجاوز حدود الدول ويمتد لأكثر من دولة واحدة ولذلك يطلق عليه الإفلاس العابر للحدود^{٢٣٣} نظراً للصفة الأجنبية للشركات المفلسة.

ولمّا كان مبدأ إقليمية نظام الإفلاس من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها أنظمة الإفلاس في كل الدول حيث يعتبر من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها ويستند إلى مبدأ الإقليمية بصفة عامة في تطبيق القوانين الذي يعني حصر نطاق تطبيق نظام الإفلاس داخل إقليم الدولة فقط دون

^{٢٣٠} يُنظر: نظام الشركات السعودي، الفقرة (ح) من المادة الحادية والستون بعد المائتين.

^{٢٣١} يُنظر: نظام الإفلاس، المادة الحادية والستون بعد المائتين.

^{٢٣٢} يُنظر:

Samir D. Parikh, Financial Disequilibrium, 171 U. PA. L. REV. (forthcoming 2023).

^{٢٣٣} يُنظر: د. حسام محمد البطوش، د. نزال منصور الكسواني ود باسم محمد ملحم، الإفلاس العابر للحدود: دراسة تحليلية مقارنة بين القانون الأردني والقطري في ضوء قانون الأونيسترال النموذجي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٠، العدد ٣، الأردن، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، ص ٦١-١٠٢.

تجاوز حدودها،^{٢٣٤} فإنّ قواعد أنظمة الإفلاس في القوانين الوطنية لا تمتدّ لتتطابق على حالات وإشكاليات الإفلاس الدولي. ونتيجة لذلك، ونظراً وأنّ أغلب أنظمة الإفلاس تعالج حالات الإفلاس داخل حدود الدولة الواحدة، فإنّ تطوّر العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الدول وتشابك واتساع المعاملات والأنشطة التجارية عبر الحدود وانتشار وتفرّع الشركات التجارية في مختلف المجالات وظهور الإفلاس الدولي طرَحَ مسألتين تنازع القوانين وتنزع الاختصاص القضائي الدولي^{٢٣٥} وبرزت مشاكل قانونية كثيرة لا سيّما ما يتعلّق منها بتحديد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة في نظر قضايا الإفلاس عبر الحدود.^{٢٣٦}

ومن هذا المنطلق وفي ظل اختلاف الفقه التجاري والنقص التشريعي في الأنظمة العربية والأجنبية برزت الحاجة الملحة إلى قواعد قانونية تنظيمية جيّدة ومُحكّمة للحياة التجارية الدولية وخاصة مسائل الإفلاس عبر الحدود^{٢٣٧} حيث لا يزال التنظيم القانوني في هذا المجال ضعيفاً وبدائياً في معظم دول العالم^{٢٣٨} على الرغم من أهميته وضرورته لمواجهة المخاطر والأزمات الاقتصادية وإنقاذ المشروعات التجارية الدولية والنهوض بها وحماية التجارة الدولية ودعم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. في هذا الإطار تتناول الدراسة مفهوم الإفلاس عبر الحدود ومعايير تحديده (المطلب الأول) ثمّ تبين القواعد المنظمة للإفلاس عبر الحدود في المملكة العربية السعودية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الإفلاس عبر الحدود ومعايير تحديده

مما لا شك فيه أنّ أية علاقة قانونية مهما كان نوعها تتكون من العناصر الثلاثة الآتية: الأطراف وهم أشخاص العلاقة القانونية، والمحل أي موضوع الرابطة القانونية، وأخير السبب أي مصدر الرابطة أو العلاقة القانونية التي أنشأها سواء كان هذا السبب المنشئ تصرفاً قانونياً كالعقد أو الوصية، أو واقعة مادية أو نصاً في القانون. لكن قد يكتسب عنصر أو أكثر من العناصر الثلاثة المذكورة الصفة الأجنبية وذلك عندما يتصل بأكثر من قانون واحد، كقانون الجنسية وقانون الموطن، وقانون محل انعقاد العقد؛ ممّا ينتج عنه، وفقاً لأحكام القانون الدولي الخاص^{٢٣٩}، اكتساب العلاقة القانونية الصفة الدولية وخروجها بذلك من إطار القوانين الداخلية لتدخل نطاق القانون الدولي الخاص، وتثور بصدها مسألة تنازع القوانين وتنزع الاختصاص القضائي.^{٢٤٠} في هذا السياق يطرح التساؤل التالي: هل يمكن تحديد مفهوم الإفلاس عبر الحدود وفقاً لهذا التصوّر؟

كما سبقت الإشارة إليه، فإنّ أغلب تشريعات وأنظمة الإفلاس الوطنية في مختلف دول العالم تأخذ بمبدأ إقليمية الإفلاس حيث تنطبق على المدين سواء أكان شخصاً ذا صفة طبيعية أو معنوية في حال التوقف عن دفع الديون المترتبة عن نشاطه داخل حدود دولة جنسيته التي ينتهي إليها، أو الدولة التي يوجد بها موطنه التجاري وبالتالي لا تثار أية صعوبات أو إشكاليات قانونية حول ذلك.^{٢٤١} إلا أنّه ومع اتساع نطاق ممارسة التجارة على مستوى دولي وتفرّع الشركات في مجالات متعدّدة ونشأة الشركات متعدّدة الجنسيات وانتشارها واختلاف جنسية التاجر والدائنين

^{٢٣٤} يُنظر: عبد الرحمن السيد قرمان، الأوراق التجارية وإجراءات الإفلاس طبقاً للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، دار الإجابة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٢٠، ص ٢٧٦.

^{٢٣٥} يُنظر: د. غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص تنزع القوانين تنزع الاختصاص القضائي تنفيذ الأحكام الأجنبية دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٢١، ص ٧٦. وأيضاً د. ماجد الحلواني، الوجيز في الحقوق الدولية الخاصة، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٢، ص ٢٢.

^{٢٣٦} يُنظر:

MARTIN-SERF Arlette, "La faillite internationale : une réalité économique pressante, un enchevêtrement juridique croissant", Clunet, 1995, p.96 et s.

^{٢٣٧} يُنظر:

TURGEON Marlyne, L'harmonisation du droit de l'insolvabilité transfrontalière en matière commerciale : tentatives, échecs et solutions pratiques, Les Cahiers de droit 167, Volume 38, numéro 1, 1997, CanLIIDocs 352, available at: <https://id.erudit.org/iderudit/043435ar>.

^{٢٣٨} يُنظر:

G. Grasmann, Effets nationaux d'une procédure d'exécution collective étrangère (redressement ou liquidation judiciaires, faillite, concordat), Rev. crit., 1990, no 2, p. 424.

^{٢٣٩} يُنظر: د. حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص: تنزع القوانين، المبادئ العامة والحلول الوضعية في القانون الأردني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ١٣.

^{٢٤٠} يُنظر: د. غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص تنزع القوانين تنزع الاختصاص القضائي تنفيذ الأحكام الأجنبية دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص ٧٦.

^{٢٤١} يُنظر: د. عبد المنعم محمد شوقيت زمزم، الإفلاس التجاري بين الإقليمية والعالمية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة - كلية القانون، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٤٥، ٢٠١١، ص ٣٥٧.



وغيرها من العناصر الأجنبية في هذه الأنشطة، فإنّ العلاقات القانونية في هذا المجال تعدّ دوليّة وفقاً لقواعد القانون الدولي،^{٢٤٢} ومع اختلاف الأنظمة والقواعد القانونية بين الدول فقد يثير ذلك مشكلة تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي بخصوص كل المسائل والمنازعات والإشكاليات القانونية التي تحدث في إطار هذه الأنشطة التجارية والعلاقات الاقتصادية الدوليّة؛ لا سيّما منها مسائل الإفلاس. ومن ثم فإنّ تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي في مجال الإفلاس لا يختلف في فلسفته عن تنازع القوانين والاختصاص في أي مجال آخر.^{٢٤٣} فوجود العنصر الأجنبي سبب مؤثر لوجود حالة التنازع والتزاحم بين الأنظمة والقوانين، أمّا إذا كانت عناصر العلاقة القانونية وطنية، ضمن نطاق دولة واحدة؛ فلا تُثير مشكل تنازع القوانين؛ لأنّ العلاقة القانونية بجميع عناصرها يحكمها قانون دولة واحدة.

فإذا كان الأمر كذلك فهل يكفي لتحديد مفهوم الإفلاس عبر الحدود مجرد اختلاف جنسية المدين والدائنين أو ممارسة النشاط التجاري عبر الحدود أو الصفة الأجنبية للأنشطة التجارية والاستثمارات أو أن تكون أموال المدين موزعة في أكثر من دولة؟ بعبارة أخرى ما مفهوم الإفلاس عبر الحدود وما المعايير المحددة له؟ وعليه، هناك معياران لتحديد مفهوم الإفلاس عبر الحدود وصفته الدوليّة وهما المعيار القانوني والمعيار الاقتصادي.

١- المعيار القانوني:

وفقاً لهذا المعيار، يتحدّد مفهوم الإفلاس عبر الحدود من خلال اختلاف جنسية المدين والدائنين أو ممارسة الدائن لنشاطه التجاري على أراضي أجنبية؛ فيُعتبر إفلاساً عبر الحدود لمجرّد أنّ المدين المفلس أو أحد أو بعض دائنيه يحمل جنسية أجنبية، كما يُعدّ إفلاساً عبر الحدود أيضاً عند ممارسة المدين نشاطه في دول أجنبية.^{٢٤٤}

ويرتكز هذا المعيار على أساس أن مسألة تنازع القوانين تطرح بمجرد اكتساب العلاقة القانونية الصفة الأجنبية فتصبح علاقة دولية.^{٢٤٥} وبتطبيق ذلك في مجال الإفلاس يمكن القول أنّ الإفلاس عبر الحدود هو إفلاس دولي لأن أحد عناصره متعلّق بأكثر من نظام قانوني واحد.^{٢٤٦} وعلى هذا الأساس يُعتبر إفلاساً عبر الحدود إذا كانت جنسية المدين المفلس أو أحد الدائنين أجنبية، أو كان مقيماً في دولة غير تلك التي تجري فيها إجراءات الإفلاس، أو إذا كان المدين المفلس يمتلك أموالاً في أكثر من دولة، أو إذا أبرم بعض التصرفات المتعلقة بنشاطه التجاري في دولة أجنبية عن الدولة التي يمارس نشاطه بها.^{٢٤٧} غير أنّ البعض يرى أنه من الصعب اعتبار الإفلاس دولياً لمجرّد أن التاجر المفلس يحمل جنسية أجنبية، أو لمجرّد أن بعض دائنيه أجنبي، فجنسية التاجر المدين وجنسية الدائنين الأجنبي لا تكفي لوصف الإفلاس بالدولي. فقد يكون التاجر أجنبياً وجميع دائنيه أجنبي لكن كل أموال موجودة على إقليم معين، وفي هذه الحالة لا يمكن أن تطرح مشكلة تنازع القوانين أو تنازع الاختصاص القضائي.^{٢٤٨}

^{٢٤٢} يُنظر: د. عكاشة محمد عبد العال، القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ٣.

^{٢٤٣} يُنظر: د. عبد المنعم محمد شوقيت زمزم، الإفلاس التجاري بين الإقليمية والعالمية، مجلة الشريعة والقانون، المرجع السابق، ص ٣٦٤.

^{٢٤٤} يُنظر: يمينه مومن ومحمد بلال، قانون القاضي في حل منازعات الإفلاس الدولي دراسة تحليلية وفقاً للتشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٥٢٢.

^{٢٤٥} يُنظر: بسمة محمد نوري وكاظم البكري، مدى فاعلية قواعد الاختصاص القضائي الدولي في حل قضايا الإفلاس عبر الحدود: دراسة تحليلية في القانون العراقي والقانون الأردني، مجلة الفقه والقانون، عدد ٢٥، ٢٠١٤، ص ١٣.

^{٢٤٦} يُنظر: يمينه مومن ومحمد بلال، قانون القاضي في حل منازعات الإفلاس الدولي دراسة تحليلية وفقاً للتشريع الجزائري، المرجع السابق، ص ٥٢٢.

^{٢٤٧} يُنظر: ربيع حسين علي، الإفلاس في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٤، ص ٢٣.

^{٢٤٨} يُنظر: د. هشام صادق، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٦١. أيضاً د. عبد المنعم محمد شوقيت زمزم، الإفلاس التجاري بين الإقليمية والعالمية، مجلة الشريعة والقانون، المرجع السابق، ص ٣٣٧-٣٣٨.

٢- المعيار الاقتصادي:

طبقاً لهذا المعيار يُعدّ العقد دولياً إذا كان يتعلّق بالتجارة الدوليّة أي أن تتجاوز الرابطة التعاقدية لهذا العقد الاقتصاد الداخلي لدولة معينة بحيث تكون حركة الأموال عبر الحدود الإقليمية ذهاباً وإياباً،^{٢٤٩} حيث يهدف هذا المعيار إلى انتقال للأموال والخدمات من دولة إلى أخرى عابرة للحدود يُحقق مصالح التجارة الدولية.^{٢٥٠} وفي مجال الإفلاس يُستمدّ المعيار الاقتصادي^{٢٥١} من عنصر موضوع العلاقة وهو كون أموال المدين المفلس موزعة بين أكثر من دولة. وطبقاً لهذا المعيار فإنّ الإفلاس يُعرّف بأنّه عابر للحدود في الحالة التي يكون فيها للمدين المفلس أموال موزعة في أكثر من دولة.^{٢٥٢} ففي هذه الحالة تثار بالضرورة مشكلة تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي لأنّ كل دولة تتمسك بحقّها في خضوع أموال المدين الموجودة لديها لقانونها.^{٢٥٣}

ويتضح، في ضوء ما تقدّم، أنّه وعلى الرغم من وجهة هذين المعيارين؛ إلّا أنّ اعتماد كل معيار لوحده قد لا يكون كافياً لبيان مفهوم الإفلاس عبر الحدود. وتأسيساً على ذلك من المتّجه الجمع بين كل من المعيار القانوني والمعيار الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم وهو ما يسمى بالمعيار المزدوج.^{٢٥٤} وفقاً لهذا المعيار، يُطلَق الإفلاس عبر الحدود على الحالة التي يكون فيها لدى المدين المفلس أصول أو دائنين في أكثر من دولة^{٢٥٥} بحيث تكون ديون الدائنين ناشئة عن علاقة تجارية دولية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي استشعرت تزايد أهمية الإفلاس عبر الحدود بضرورة إصدار إطار قانوني نموذجي لمساعدة الدول على تحقيق أكثر فعالية في معالجة إجراءات الإفلاس عبر الحدود. وفي هذا الإطار جاء قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (١٩٩٧)^{٢٥٦} حيث يعتبر من بين أهدافه الرئيسية توفير سبل للتعاون والتنسيق بين محاكم الدول المعنية في قضايا الإفلاس عبر الحدود. وعلى الرغم من أنّ هذا القانون لم يُعرّف الإفلاس أو الإعسار عبر الحدود؛ إلّا أنّه وبالرجوع إلى دليل اشتراع وتفسير قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود وتحديدًا إلى الغرض من القانون النموذجي يمكن تعريف حالة الإعسار (الإفلاس) عبر الحدود بأنها الحالة التي يكون فيها لدى المدين المعسر أصول مالية موجودة (موجودات) في أكثر من دولة واحدة، أو التي يكون فيها بعض دائني المدين غير منتمين إلى الدولة التي تُتخذ فيها إجراءات الإعسار.^{٢٥٧} ويعد قانون «الأونسيترال» النموذجي بشأن الإفلاس عبر الحدود من التشريعات الرائدة في مجال القانون منذ اعتماده عام ١٩٩٧م في عدد من الدول، وبالرغم من صعوبة تنسيقه على الصعيد العالمي؛ إلّا أنّ لجنة «الأونسيترال» اعتمدت النص ودعت المجتمع الدولي لتبني هذا القانون والاعتراف بإجراءات الإفلاس العابرة للحدود باعتبار أن قوانين الإفلاس الوطنية لا تعالج حالات الإفلاس عبر الحدود، مما يتسبب في زيادة مخاطر عدم حماية الأصول وضياعها، إضافة إلى كونها تحد من فرص إنقاذ الأعمال التجارية القابلة للاستمرار.

^{٢٤٩} يُنظر: محمد بلاق، قواعد التنازع والقواعد المادية في منازعات عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٦، ص ١٥.

^{٢٥٠} يُنظر: طيار محمد السعيد، معايير تدويل عقود التجارة الدولية، مجلة الفكر، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٦٠٩.

^{٢٥١} يُنظر: د. هشام صادق، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الدولية، المرجع السابق، ص ٨٢ وما بعدها.

^{٢٥٢} يُنظر: د. عبد المنعم محمد شوقيت زمزم، الإفلاس التجاري بين الإقليمية والعالمية، مجلة الشريعة والقانون، المرجع السابق، ص ٣٣٨.

^{٢٥٣} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٢٥٤} يُنظر: ربيع حسين العلي، الإفلاس في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٤، ص ٢٨.

^{٢٥٥} يُنظر:

Cross-Border Insolvency, Promoting international, cooperation and coordination, available at:

<https://treasury.gov.au/sites/default/files/2019-03/CLERP8.pdf>

^{٢٥٦} يُنظر: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (١٩٩٧)، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، متاح على الرابط الآتي:

https://uncitral.un.org/ar/texts/insolvency/modellaw/cross-border_insolvency#

^{٢٥٧} يُنظر: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الإشتراع والتفسير، ص ١٩، متاح على الرابط الآتي:

<https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/1997-model-law-insol-2013-guide-enactment-a.pdf>



ويتبين من خلال ما سبق بسطه أنّ معالجة مسائل الإفلاس عبر الحدود له دور كبير في المحافظة على المشروعات والمعاملات التجارية عبر الحدود وضمان حماية حقوق الدائنين نظراً لما له من أثر على اقتصاديات الدول، ولهذا وجب إحاطته بتنظيم قانوني فعال وواضح المعالم لمواجهة خطورته ووحل الإشكاليات والمنازعات الناشئة عنه، وذلك بتحديد الجهة القضائية الدولية المخول لها النظر فيه وكذلك القوانين الواجبة التطبيق. وفي إطار تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ ومواكبة رحلة التحول المستمر التي تشهدها السعودية؛ فقد بادرت المملكة بإصدار تشريعاً متوافقاً مع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإفلاس عبر الحدود لتنضم إلى ٥٦ دولة تطبق التشريع المتوافق مع نصوص هذا القانون النموذجي.

المطلب الثاني: القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس عبر الحدود في المملكة العربية السعودية

نص التقرير الصادر عن لجنة قانون الأونسيترال للإعسار عبر الحدود (١٩٩٩) على ضرورة تبني الدول لقانون الأونسيترال النموذجي المتعلق بالإعسار عبر الحدود وتيسير الاعتراف بالحكم والإجراءات الأجنبية والتنسيق بين المحاكم نظراً لتزايد أهمية الإفلاس عبر الحدود.^{٢٥٨} وفي إطار نفس الموضوع جاء تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠١ لبيّن كيفية التعاون في مجال الإفلاس عبر الحدود؛ ونص على أن الإفلاس قد يتضمن محاور دولية، ولهذا على الدول أن تضمن قوانين الإفلاس قواعد للاعتراف بالأحكام الأجنبية والتعاون بين المحاكم الدول المختلفة مؤكداً على ضرورة عدم التمييز بين الدائنين على أساس الجنسية أو محل الإقامة "المواطن" كما أكد على ضرورة سرعة الاعتراف بإجراءات الإفلاس الأجنبية التي أفتتحت وفقاً للمعايير القضائية الدولية المتعارف عليها.^{٢٥٩} ونظراً لزيادة ظاهرة تدويل قواعد القانون التجاري نتيجة اتساع وتطور المعاملات التجارية والعلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي، فقد أصبح من الضروري أن يضع المنظم السعودي إطاراً قانونياً للحالات التي تقتضي امتداد أثر إجراءات الإفلاس خارج حدود المملكة العربية السعودية. وفي هذا الإطار نصت المادة الثامنة من نظام الإفلاس السعودي على أن "تحدد اللائحة الأحكام الخاصة بإجراءات الإفلاس العابرة للحدود".^{٢٦٠} كما تضمنت الفقرة رقم (١) من المادة السابعة والتسعون من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي على أن اختصاص وزير التجارة والاستثمار بالتنسيق مع وزير العدل - بإصدار القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود.^{٢٦١} وتنفيذاً لأحكام نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية وحرصاً من المملكة على تطوير منظومة تشريعية وتنظيمية تجارية عالية الكفاءة؛ لمواكبة رحلة التحول المستمر التي تشهدها البلاد في إطار طموحات رؤية ٢٠٣٠، خاصة وأن هذه التشريعات تواكب أفضل الممارسات العالمية، صدر قرار وزير التجارة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/١٤هـ، والمتضمن الموافقة على إصدار القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود. ففيمثل القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود في السعودية؟ وما هو نطاق تطبيق هذه القواعد؟

نص التقرير الصادر عن لجنة قانون الأونسيترال للإعسار عبر الحدود (١٩٩٩) على ضرورة تبني الدول لقانون الأونسيترال النموذجي المتعلق بالإعسار عبر الحدود وتيسير الاعتراف بالحكم والإجراءات الأجنبية والتنسيق بين المحاكم نظراً لتزايد أهمية الإفلاس عبر الحدود.^{٢٦٢} وفي إطار نفس الموضوع جاء تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠١ لبيّن كيفية التعاون في مجال الإفلاس عبر الحدود؛ ونص على أن الإفلاس قد يتضمن محاور دولية، ولهذا على الدول أن تضمن قوانين الإفلاس قواعد للاعتراف بالأحكام الأجنبية والتعاون بين المحاكم الدول المختلفة مؤكداً على ضرورة

^{٢٥٨} يُنظر: تقرير صادر عن لجنة قانون الأونسيترال للإعسار عبر الحدود (١٩٩٩)، متاح على الرابط الآتي:

https://uncitral.un.org/ar/working_groups/5/insolvency_law

^{٢٥٩} يُنظر:

THE WORLD BANK PRINCIPLES AND GUIDELINES FOR EFFECTIVE INSOLVENCY AND CREDITOR RIGHTS SYSTEMS, Principles 24, p.52, April 2001, available at:

<https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php.pdf>

^{٢٦٠} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨هـ، المادة الثامنة.

^{٢٦١} يُنظر: اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٤هـ، المرجع السابق، الفقرة رقم (١) من المادة السابعة والتسعون.

^{٢٦٢} يُنظر: تقرير صادر عن لجنة قانون الأونسيترال للإعسار عبر الحدود (١٩٩٩)، متاح على الرابط الآتي:

https://uncitral.un.org/ar/working_groups/5/insolvency_law



عدم التمييز بين الدائنين على أساس الجنسية أو محل الإقامة "المواطن" كما أكد على ضرورة سرعة الاعتراف بإجراءات الإفلاس الأجنبية التي أفتُتحت وفقاً للمعايير القضائية الدولية المتعارف عليها.^{٢٦٣} ونظراً لزيادة ظاهرة تدويل قواعد القانون التجاري نتيجة اتساع وتطور المعاملات التجارية والعلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي، فقد أصبح من الضروري أن يضع المنظم السعودي إطاراً قانونياً للحالات التي تقتضي امتداد أثر إجراءات الإفلاس خارج حدود المملكة العربية السعودية. ولإبراز أهمية القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود في السعودية في تنظيم حالات الإفلاس العابر للحدود ودورها في الحد من مخاطره، تتناول الدراسة توضيح مضمون هذه القواعد (الفرع الأول)، نطاق تطبيقها (الفرع الثاني) ثم آليات التعاون بين محكمة الإفلاس السعودية ومحكمة الإفلاس الأجنبية وفقاً للقواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود السعودية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مضمون القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود في السعودية

يتضح من قرار وزير التجارة أن القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود في السعودية تتضمن جملة من الإجراءات (١) والمبادئ (٢).

١- إجراءات الإفلاس العابر للحدود وفقاً للقواعد السعودية المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود

عرفت المادة الأولى من هذه القواعد إجراء الإفلاس الأجنبي بأنه: "إجراء قضائي أو إداري جماعي في دولة أجنبية، ولو كان مؤقتاً، وفق أحكام نظام إفلاس، تخضع بمقتضاه أصول المدين وأمواله لرقابة المحكمة الأجنبية أو إشرافها لغرض إعادة تنظيمها المالي أو تصفيتها".^{٢٦٤} وينقسم الإجراء الأجنبي إلى نوعين: إجراء الإفلاس الأجنبي الرئيسي، وهو "إجراء في دولة أجنبية يوجد بها المركز الرئيسي للمدين الذي يزاول من خلاله نشاطه الاقتصادي".^{٢٦٥} وإجراء الإفلاس الأجنبي غير الرئيسي ويقصد به "إجراء في دولة أجنبية لا يوجد بها المركز الرئيسي للمدين ويزاول فيها نشاطاً اقتصادياً -غير عارض- من خلال كوادر بشرية وسلع أو خدمات".^{٢٦٦} وأوضحت أن المحكمة الأجنبية هي المحكمة أو الجهة في دولة أجنبية المختصة بافتتاح إجراء الإفلاس الأجنبي أو الإشراف عليه.^{٢٦٧}

كما بينت هذه القواعد الصلاحيات المخولة لكل من الأمين والأمين الأجنبي، حيث أجازت للأمين المعين في إجراء الإفلاس بموجب أحكام نظام الإفلاس ممارسة صلاحياته ومهامه ذات الصلة في الدولة الأجنبية وفق أحكام نظام الإفلاس، والتواصل بشكل مباشر مع المحكمة الأجنبية والأمين الأجنبي، والتعاون معهما بإشراف المحكمة التجارية، وذلك دون الإخلال بأنظمة الدولة الأجنبية. أما الأمين الأجنبي فهو "الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المعين ولو مؤقتاً في إجراء الإفلاس الأجنبي، لإعادة تنظيم أموال المدين أو أعماله أو تصفيتها أو التصرف كممثل لإجراء الإفلاس الأجنبي".^{٢٦٨} وقد أسندت له هذه القواعد صلاحية التقدم إلى المحكمة التجارية مباشرة بطلب الاعتراف بإجراء الإفلاس الأجنبي المُعَيَّن فيه، وطلب المساعدة القضائية، وله طلب افتتاح أي من إجراءات الإفلاس وفقاً لأحكام نظام الإفلاس.^{٢٦٩}

^{٢٦٣} يُنظر:

THE WORLD BANK PRINCIPLES AND GUIDELINES FOR EFFECTIVE INSOLVENCY AND CREDITOR RIGHTS SYSTEMS, Principles 24, p. 52, April 2001, available at:

<https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php.pdf>

^{٢٦٤} يُنظر: القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود الصادرة بموجب قرار وزير التجارة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٤/٥/١٤٤٤ هـ، المرجع السابق، المادة الأولى.

^{٢٦٥} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٢٦٦} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٢٦٧} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٢٦٨} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٢٦٩} يُنظر: القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود الصادرة بموجب قرار وزير التجارة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٤/٥/١٤٤٤ هـ، المادة الثانية.



٢- المبادئ التي تقوم عليها القواعد السعودية المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود

- طبقاً لأحكام المادة الثالثة من القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود في السعودية تتضمن هذه القواعد المبادئ الأساسية التالية:
- لا تخل القواعد بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.
 - للمحكمة رفض اتخاذ أي إجراء إذا تضمن ما يخالف النظام العام في المملكة.
 - لا تقيد القواعد صلاحية المحكمة أو الأمين في تقديم أي مساعدة أخرى للأمين الأجنبي بموجب أنظمة المملكة ذات العلاقة.
 - يراعى عند تطبيق الأحكام الواردة في القواعد طبيعتها الدولية، لتعزيز تطبيق أحكامها بشكل موحد وبمراعاة حسن النية.^{٢٧٠}

الفرع الثاني: نطاق تطبيق القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود في السعودية

أوضحت المادة الثانية من القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود نطاق تطبيق القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود وذلك بأن نصّت على أنها تنطبق في إحدى الحالات الآتية:

- ١- إذا طلبت المحكمة الأجنبية أو الأمين الأجنبي مساعدة قضائية من المحكمة بشأن إجراء الإفلاس الأجنبي.
 - ٢- إذا طلبت المحكمة أو لجنة الإفلاس أو الأمين مساعدة قضائية من المحكمة الأجنبية أو الأمين الأجنبي بشأن إجراء إفلاس بموجب أحكام نظام الإفلاس السعودي.
 - ٣- إذا كان المدين يخضع لإجراء إفلاس بموجب أحكام نظام الإفلاس السعودي وإجراء الإفلاس الأجنبي في الوقت ذاته.
 - ٤- عند تقديم طلب متعلق بإجراء إفلاس أو التدخل فيه من أي دائن أو ذي مصلحة من دولة أجنبية وفقاً لأحكام نظام الإفلاس السعودي.^{٢٧١}
- تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى لا يجوز افتتاح أي إجراء إفلاس وفق النظام بعد الاعتراف بإجراء الإفلاس الأجنبي الرئيسي إلا إذا كان للمدين أصول في المملكة فيكون الإجراء وآثاره مقتصرة على هذه الأصول وأي أصول أخرى له يجب إدارتها في الإجراء المفتتح في نطاق تلك الإجراءات بموجب أحكام النظام.^{٢٧٢} ولغرض بدء إجراء إفلاس بموجب أحكام النظام، يعد الاعتراف بإجراء الإفلاس الأجنبي الرئيسي قرينة على أن المدين مفلس أو متعثر، ما لم يثبت عكس ذلك.^{٢٧٣}

الفرع الثالث: أوجه وآليات التنسيق والتعاون بين محكمة الإفلاس السعودية ومحكمة الإفلاس الأجنبية وفقاً للقواعد

المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود السعودية

أشارت القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود في السعودية إلى مسألة التنسيق والتعاون بين المحكمة والمحكمة الأجنبية فيما يتعلق بكل إجراءات الإفلاس بموجب أحكام نظام الإفلاس أو إجراء الإفلاس الأجنبي حيث أوضحت المادة التاسعة عشرة منه أن التنسيق والتعاون في هذا المجال يكون قدر الإمكان إمّا بشكل مباشر أو من خلال الأمين والأمين الأجنبي. وبينت أوجه وآليات التنسيق والتعاون على النحو الآتي:

- ١- تعيين المحكمة شخصاً ذا صفة طبيعية أو اعتبارية للتصرف بناءً على توجيهاتها.
- ٢- تقديم المعلومات والوثائق اللازمة بخصوص الإجراء بالوسيلة التي ترى المحكمة مناسبة.

^{٢٧٠} يُنظر: القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود الصادرة بموجب قرار وزير التجارة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/١٤ هـ، المادة الثالثة.

^{٢٧١} القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود الصادرة بموجب قرار وزير التجارة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/١٤ هـ، المادة الثانية.

- اقتصاد السعودية/ السعودية تصدر القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود، العربية، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/12/17/>

^{٢٧٢} يُنظر: القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود الصادرة بموجب قرار وزير التجارة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/١٤ هـ، المادة السابعة عشر.

^{٢٧٣} يُنظر: القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود الصادرة بموجب قرار وزير التجارة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/١٤ هـ، المادة الثانية والعشرون.



- ٣- التنسيق والتعاون بشأن الإشراف على أصول المدين وإدارتها.
 - ٤- الموافقة على اتفاقات للتنسيق بخصوص الإجراءات والتدابير أو تنفيذها عن طريق المحكمة.
 - ٥- التنسيق والتعاون في إجراءات الإفلاس المتزامنة.
 - ٦- أي طرق أخرى للتنسيق والتعاون تحددها وزارة العدل.
- ونظراً إلى التحول الرقمي الكبير الذي على المستوى العالمي ولما بلغته المملكة من تقدّم في هذا المجال ومثلما هو معمول به على المستوى الوطني فقد أجازت القواعد للمحكمة استخدام الوسائل الإلكترونية للتواصل المباشر مع المحكمة الأجنبية، والأمين، والأمين الأجنبي.^{٢٧٤}
- ويتّضح ممّا بسطه أنّ هذه القواعد المنظمة للإفلاس العابرة للحدود التي أصدرتها وزارة التجارة مؤخراً تُعد من ضمن الأنظمة البالغة الأهمية التي أصدرتها المملكة في إطار تهيئة المناخ القانوني الدولي وتقرير الأمان القانوني في البيئة القانونية الدولية بما من شأنه دعم التجارة عبر الحدود وتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة وثقة المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية.

^{٢٧٤} يُنظر: القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود الصادرة بموجب قرار وزير التجارة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٤/٥/١٤٤٤ هـ، المادة التاسعة عشر.



الفصل الثاني

تحليل أنظمة الإفلاس الرائدة عالمياً

تُعدّ أنظمة الإفلاس في مختلف دول العالم من الركائز الأساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي لأي دولة حيث تلعب دوراً فعالاً في دعم الالتزام التجاري وتعزيز الائتمان والثقة في بيئة الأعمال والاستثمار لأنها تمثل ضماناً لوفاء المدين بديونه في مواعيد استحقاقها وذلك بالتصدي له ومنعه من الإضرار بالدائنين وحماية مصالحهم وحقوقهم. وبذلك فهي تسهم في التنمية الاقتصادية والتجارية بجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز المستثمرين وتعزيز ثقتهم وحماية المشروعات الاقتصادية. غير أنّ هذه الأنظمة تواجه تحديات حقيقية تقتضي رؤية طموحة لتعزيز أنظمة الإفلاس؛ وتتمثل خاصة في التطورات الاقتصادية، الثورة التكنولوجية، والعولمة المتصاعدة. ومن هذا المنطلق تحرص العديد من الدول، ومنها المملكة العربية السعودية، على مراجعة وتطوير وتحسين قوانين الإفلاس لديها. وفي هذا الإطار تتناول الدراسة تحليل أنظمة الإفلاس الرائدة عالمياً للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في وضع تصوّر أمثل لتطبيق نظام الإفلاس السعودي. وتم الاختيار على الدول الآتية: الولايات المتحدة الأمريكية (المبحث الأول)، الصين (المبحث الثاني)، الإتحاد الأوروبي (المبحث الثالث)، المملكة المتحدة (المبحث الرابع)، والإمارات العربية المتحدة (المبحث الخامس).

المبحث الأول: تحليل نظام الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية

يُعدّ نظام الإفلاس الأمريكي^{٢٧٥} أبرز أنظمة الإفلاس في العالم؛ نظراً لقدرته على تحقيق معدلات عالية من استرداد الأموال والأصول للدائنين، والمحافظة على قيمتها لأصحاب المصلحة، وتسهيل إعادة هيكلة الشركات القابلة للاستمرار مالياً بنجاح.^{٢٧٦} ويُعرف هذا النظام بأنه "النموذج

^{٢٧٥} تستخدم في هذه الدراسة عدة مصطلحات مترادفة (مثل نظام الإفلاس، نظام الإعسار، قانون الإفلاس) وغيرها من المصطلحات، وهي تشير إلى المعنى نفسه، وهو القوانين واللوائح والأنظمة في الدولة التي تعالج الضائقة المالية للكيانات التجارية—ما لم يُشر إلى خلاف ذلك-. وأنظر أيضاً:

Title 11 of the U.S. Code.

^{٢٧٦} يُنظر:

Gerard McCormack & Wai Yee Wan, Transplanting Chapter 11 of the US Bankruptcy Code Into Singapore's Restructuring and Insolvency Laws: Opportunities and Challenges, 19 J. CORP. L. STUD. 69 (2019).



الذي ينبغي أن تحذو حذوه قوانين إعادة هيكلة الشركات.^{٢٧٧} وكان لقوة هذا النظام دور بارز في "الدائرة الإيجابية" التي عُرضت في طيات هذه الدراسة، والتي تقود النمو الاقتصادي الأمريكي. ورغم أنَّ الاقتصاد الأوروبي يشبه الاقتصاد الأمريكي من ناحية الحجم، إلا أنَّ أسواق الائتمان الأمريكية تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أسواق الائتمان الأوروبية.^{٢٧٨} كما أنَّ أسواق الأسهم الأمريكية تبلغ أكثر من ضعف أسواق الأسهم الأوروبية.^{٢٧٩} وتبلغ نسبة القيمة السوقية لسوق الأسهم الأمريكي من إجمالي القيمة السوقية العالمية حوالي ٦٢٪ في عام ٢٠٢١، وهو رقم ضخم جدًا.^{٢٨٠}

المطلب الأول: أهداف السياسة العامة لنظام الإفلاس الأمريكي

يُعدّ تقرير عام ١٩٧٣ للجنة قوانين الإفلاس في الولايات المتحدة (التي يشار إليها لاحقًا باللجنة)^{٢٨١} منشأ القرارات السياسية التي تدعم النظام والشكل النهائي لإعادة الهيكلة المالية في معظم الدول المتقدمة. وقد أنشئت اللجنة في عام ١٩٧٠، وهدفها التوصية بإجراء تغييرات على قوانين الإفلاس في ذلك الوقت في الولايات المتحدة، التي أثبتت آنذاك أنها غير جاهزة لتوفير خيارات إعادة الهيكلة الفعالة للكيانات المؤسسية.^{٢٨٢} وأوصت اللجنة بإجراء إصلاح شامل لقوانين الإفلاس التي كانت سارية في تلك الفترة، وناقشت الأهداف الرئيسة التي يجب أن يسعى إليها تشريع الإفلاس الجديد. وأكدت اللجنة على عدد من الأهداف الأساسية للنظام الجديد، وهي:

- ١ - تعزيز قيمة الأموال والأصول للمدين المتعثر.
 - ٢ - توزيع القيمة بصورة عادلة وفقًا لأحكام قانونية ثابتة تستند إلى مبادئ معيارية معروفة.
 - ٣ - جعل تكاليف إعسار الشركات ضمن مسؤولية الأطراف التي تتعامل مع المدين، مع منح هذه الأطراف الفرصة لإعادة تأهيل المدين والمشاركة في أي قيمة لاحقة.
 - ٤ - إنشاء نظام فعال واقتصادي يمكن للأطراف غير الحكومية الرجوع إليه واستخدامه دون الحاجة إلى تدخل الدولة.^{٢٨٣}
- وقد أثمرت هذه الأهداف العامة عن عدد من الآليات التشريعية والإجرائية الجديدة والمبتكرة. فعلى سبيل المثال، أعطى نظام الإفلاس دورًا بارزًا لقاضي الإفلاس في تشجيع التفاوض والتسوية بين الدائنين، وليس فقط بوصفه محكمًا نهائيًا في الخلافات. كما تضمن النظام أحكامًا محددة للتمويل بعد طلب إفلاس الشركة، وذلك لتحسين إعادة هيكلة الشركات ورفع قيمة المنشأة بناءً على قيمتها بعد إعادة الهيكلة - لا على قيمتها الحالية التي ربما تكون منخفضة بصورة غير عادلة-. وقد أدت هذه الأفكار الجديدة إلى رؤية جديدة للإفلاس تستند إلى التفاوض بين الدائنين، غير أنَّ الآليات النهائية الحاكمة لهذه العملية ظهرت خلال العقود الأربعة الماضية.

^{٢٧٧} يُنظر:

GERARD MCCORMACK, ANDREW KEAY, SARAH BROWN & JUDITH DAHLGREEN, UNIV. OF LEEDS, STUDY ON A NEW APPROACH TO BUSINESS FAILURE AND INSOLVENCY: COMPARATIVE LEGAL ANALYSIS OF THE MEMBER STATES' RELEVANT PROVISIONS AND PRACTICES 219 (2016).

^{٢٧٨} يُنظر:

ACTION PLAN ON BUILDING A CAPITAL MARKETS UNION, 3 COM (Sept. 30, 2015).

^{٢٧٩} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٢٨٠} يُنظر:

Jamie McGeever, Outsized US Share of World Equity May Revert to Norm, REUTERS (Feb. 7, 2023).

^{٢٨١} يُنظر:

REPORT OF THE COMMISSION ON THE BANKRUPTCY LAWS OF THE UNITED STATES Part I, 2-4 (July 1973), available at:

https://books.google.com/books?id=q1JtuAEACAAJ&printsec=frontcover&source=gbg_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false.

^{٢٨٢} يُنظر:

REPORT OF THE COMMISSION ON THE BANKRUPTCY LAWS OF THE UNITED STATES Part I, 2-4 (July 1973)

^{٢٨٣} يُنظر:

Elizabeth Warren, Bankruptcy Policymaking in an Imperfect World, 92 MICH. L. REV. 336, 344 (1993).



المطلب الثاني: الآليات الحاكمة في نظام الإفلاس الأمريكي

يوفر نظام الإفلاس طرقًا لتغلب الدائنين على مشكلات المطالبة الجماعية التي تنشأ في حالات الضائقة المالية، حيث يتسارع الدائنون المضمونون وغير المضمونين لحماية مصالحهم، مدركين أن المدين في وضع مالي محفوف بالمخاطر، مما يؤدي في النهاية إلى القضاء على شركة المدين وأعماله.^{٢٨٤} ويمكن القول بأن نظام الإفلاس الأمريكي هو -أساسًا- إطار عمل يحتوي على إرشادات توجيهية، وآليته الجوهرية هي أن التفاوض بين الأطراف ذات العلاقة غالبًا ما ينتج عنه أفضل استفادة من أصول المدين ويحفظ قيمته. ومع أن مبدأ "التفاوض" ينطبق أيضًا خارج نطاق الإفلاس، إلا أن النظام يعزز هذا المبدأ في الحالات التي يكون فيها خطر الامتناع عن الموافقة على خطة التسوية ضارًا بجميع الأطراف. ورغم أن النظام يدعم التفاوض، إلا أنه يسمح بعد ذلك لمحكمة الإفلاس بفرض حل قابل للتطبيق على الممتنعين عن الموافقة على خطة التسوية -عن طريق عملية تسمى "cramdown" وتعني إلزام الأطراف المعارضة بالخطة-، إذا كانت هذه الفئة تمنع التسوية النهائية. وتعد هذه السلطة الإلزامية واحدة من ابتكارات نظام الإفلاس الأمريكي. ومع أن صانعي السياسة يعلمون أن هذه السلطة الإلزامية غالبًا لن تُطبق، إلا أن إمكانية أن تطبقها محكمة الإفلاس تجعل الممتنعين عن الموافقة يتصرفون بحسن نية عند تحديد موقفهم خوفًا من هذه السلطة. وعند امتناع بعض الأطراف عن الموافقة للحصول على منفعة -وهي ممارسة ناجعة خارج سياق الإفلاس-، فإن ذلك يجعلها تواجه الحكم الإلزامي من المحكمة. وربما كان من الأفضل لتلك الأطراف مفاوضة المدين للحصول على نتائج أفضل. ولذلك، فإن من أبرز نتائج آليات النظام الأمريكي زيادة عمليات التفاوض، مما يؤدي إلى نتائج داعمة للسوق.

ومن الأمور المهمة في نظام الإفلاس الأمريكي التركيز على جهات حكومية فعالة ومبادرة ومخولة بتوجيه القضايا بحسب الضرورة للحفاظ على القيمة. ومن المعلوم أن نظام الإفلاس في الولايات المتحدة يعتمد على محاكم متخصصة يعمل فيها قضاة ذوو خبرة عالية، ومعظمهم قد مارسوا مهنة المحاماة في مجال الإفلاس لعدة عقود قبل تولي منصب القضاء.^{٢٨٥} وينقسم القضاء الفيدرالي الأمريكي إلى مناطق جغرافية،^{٢٨٦} ولدى كل منطقة منها عدة محاكم إفلاس تنظر فقط في قضايا إفلاس الأفراد والشركات. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع هذه المناطق تقريبًا لديها محكمة أو محاكم استئناف للإفلاس تنظر فقط في استئنافات إجراءات الإفلاس. ويتمتع قضاة الإفلاس في كلا المستويين بكفاءة عالية للتعامل مع الفروق الدقيقة لقوانين إعادة هيكلة الشركات ودقائق الخلافات المتعلقة بالإفلاس.^{٢٨٧} وكما سبق بيأنه، ينشئ نظام الإفلاس إطار عمل يمزج بين المعايير التقديرية وعدد قليل من القواعد الصارمة. وهذا الإطار مبني على ضرورة إتاحة الخيارات المتعددة التي سعى إليها صانعو السياسات. ويمكن للمدين الاختيار بين عدة خيارات متاحة فيما يخص طريقة إعادة هيكلة الشركات التي تحافظ على القيمة بصورة أفضل، وخيارات متعددة فيما يتعلق بصياغة تفاصيل هذا الاختيار. ويكلف القضاة بتحديد مدى استيفاء المعايير الذاتية. ويمكن القول بأن من أكثر الخصائص المميزة في النظام الأمريكي القضاة ذوو المعرفة الواسعة والخبرة الطويلة في ممارسة الإفلاس. ولذا فإن عمق الخبرة القضائية عمومًا في نظام إعادة هيكلة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية واتساعها تمثل ميزة كبيرة. وتشير الأبحاث إلى أن هناك دراسات تطبيقية كثيرة تثبت أن

^{٢٨٤} يُنظر:

SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE, 4 (Oxford University Press 2020).

^{٢٨٥} يُنظر:

Samir D. Parikh, Bankruptcy Tourism, and the European Union's Corporate Restructuring Quandary: The Cathedral in Another Light, 42 U. PA. INT'L L. REV. 205 (2020).

^{٢٨٦} يُنظر:

United States Courts, Geographic Boundaries of United States Court of Appeal and United States District Courts, available at: https://www.uscourts.gov/sites/default/files/u.s._federal_courts_circuit_map_1.pdf.

^{٢٨٧} يُنظر:

Samir D. Parikh, Bankruptcy Tourism, and the European Union's Corporate Restructuring Quandary: The Cathedral in Another Light, 42 U. PA. INT'L L. REV. 205 (2020).



قضايا الإفلاس الكبيرة التي يشرف عليها قضاة ذوو خبرة تحقق معدلات نجاح أعلى.^{٢٨٨} كما أنّ احتمالية إعادة هيكلة الشركات الناجح يتضاءل عند عدم وجود قاضي ذي خبرة يأخذ بعين الاعتبار المصالح المختلفة بين جميع الأطراف ويشجّع على التسوية عند الضرورة. وعلى كل حال، لم يجب نظام الإفلاس الأمريكي عن بعض الأسئلة حول النظريات التوجيهية. وقد حاول علماء القانون العمل على سد هذه الفجوة. ويُمثّل نموذج مفاوضات الدائنين للخيرين توماس جاكسون (Thomas Jackson) ودوجلاس بيرد (Douglas Baird) لنظرية الاقتصادية التي تدعم نظام الإفلاس للشركات في الولايات المتحدة، وقد أثرت تأثيرًا كبيرًا في سياسة الإفلاس خلال العقود الأربعة الماضية ورسمت ملامحه.^{٢٨٩} وينظر النموذج "إلى الإفلاس على أنه نظام مصمم ليعكس الاتفاقية التي يُتوقع أن يبرمها الدائنون فيما بينهم إذا تمكنوا من التفاوض على مثل هذه الاتفاقية بناءً على حالتهم الآن".^{٢٩٠} ولقد ساعدت هذه الفكرة المحاكم وصانعي السياسات على إيجاد حلول للمشكلات المعقدة بطريقة تختلف عن المفاهيم القديمة التي تركز على العقاب. ويُعدّ منظور "الحالة الراهنة" هذا مهمًا لأنه يركز على الواقع الحالي بدلًا من الاعتماد على افتراضات مستقبلية. ومن عيوب طرائق الإفلاس البديلة أنها قد تسمح للمطلعين والدائنين الرئيسيين بالتنسيق بطريقة تضر بفئات الدائنين الآخرين.

المطلب الثالث: خصائص يمتاز بها نظام الإفلاس الأمريكي

بدء الإجراءات من الجهات غير الحكومية

من السمات المميزة المهمة لتقديم القضايا في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ بدء الإجراءات يكون من قبل مجلس إدارة الشركة التي تواجه الضائقة المالية أو المديرين أو من في حكمهم. وكان تدخل الحكومة أو الجهات التنظيمية -في السابق- هو الوسيلة النظامية لبدء إجراءات الإفلاس في الدول الآسيوية والأوروبية، وذلك قبل تبني إجراءات الإفلاس الأمريكية -الشائع حاليًا لدى كثير من هذه الدول-.^{٢٩١} وأما في نظام الإفلاس الأمريكي، فإنّ بدء إجراءات القضية يكون من قبل المديرين وأعضاء مجلس إدارة الشركة التي تواجه صعوبات مالية. وبناءً على النظام الأمريكي، فإنّ المديرين وأعضاء مجلس الشركات القادرة على سداد ديونها ليس عليهم التزامات ائتمانية إلا للمساهمين فقط.^{٢٩٢} وهذه الالتزامات تقع على عاتق الدائنين أيضًا عندما تكون الشركة مفلسة.^{٢٩٣} ويمكن القول بأنّ توسيع نطاق هذه الالتزامات يجبر أعضاء مجلس الإدارة والمديرين -ومن في حكمهم- على النظر في بدء قضية الإفلاس عندما يكون هو الخيار الأمثل للحفاظ على قيمة الشركة. ويُمنح هذا الخيار لهذه الفئة لأنها تمتلك المعلومات الأكثر دقة بشأن آفاق الشركة ولديها فهم كبير لعملياتها وأوضاعها المالية. كما يوفر النظام حوافز للإدارة لبدء

^{٢٨٨} يُنظر:

NAT'L CONF. OF BANKR. JUDGES, SPECIAL COMM. ON VENUE, REPORT ON PROPOSAL FOR REVISION OF THE VENUE STATUTE IN COMMERCIAL BANKRUPTCY CASES 56 (2018); and Lynn M. LoPucki & Joseph W. Doherty, Bankruptcy Survival, 62 UCLA L. REV. 970, 990, 1014 (2015)

^{٢٨٩} يُنظر:

Thomas H. Jackson, Bankruptcy, Non-bankruptcy Entitlements, and the Creditors' Bargain, 91 Yale L.J. 857, 860 (1982).

^{٢٩٠} يُنظر:

Thomas H. Jackson, Bankruptcy, Non-bankruptcy Entitlements, and the Creditors' Bargain, 91 YALE L.J. 857, 860 (1982).

^{٢٩١} يُنظر:

Elizabeth Warren, Bankruptcy Policymaking in an Imperfect World, 92 MICH. L. REV. 336, 368 (1993).

^{٢٩٢} يُنظر:

Samir D. Parikh, Financial Disequilibrium, 171 U. PA. L. REV. (2023), available at:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4323945.

^{٢٩٣} يُنظر: نفس المرجع السابق.



إجراءات الإفلاس الطوعية من خلال تقديم وسائل قانونية لإنقاذ الأعمال التجارية المتعثرة، مع وعد بعدم حل الإدارة تلقائياً عند بدء إجراءات القضية.^{٢٩٤} وأما في الحالات التي يكون فيها أعضاء مجلس إدارة الشركة المتعثرة غير متعاونين بصورة واضحة، فإن النظام يسمح للدائنين بالتدخل وإجبار الشركة على تقديم طلب للحماية من الإفلاس. ولكن هذا التصرف -الذي يُشار إليه بـ"بدء الإجراءات القسري"- وهو قرار لا يمكن اتخاذه دون دراسة متأنية؛ إذ قد يؤدي بدء الإجراءات القسري الذي يثبت أنه سابق لأوانه إلى أن تُغرّم محكمة الإفلاس الدائنين تغريماً كبيراً.^{٢٩٥} وهذه السمات في نظام الإفلاس الأمريكي تخلق توازناً منطقياً خارج أسوار المحكمة. ويتضح مما سبق أنّ بدء إجراءات قضية الإفلاس يمكن أن يكون إما عن طريق أعضاء مجلس إدارة الشركة وإما عن طريق الدائنين (ولا أحد سواهما).^{٢٩٦} ولا يمكن للحكومة أو الجهة التنظيمية أن تبدأ إجراءات قضية إفلاس مباشرة ضد شركة خاصة -إلا في بعض الحالات المعيّنة-، رغم أن هناك وسائل غير مباشرة التي ربما تشجّع على بدء قضية الإفلاس. ولا تُخصّص موارد الحكومة العامة -إجمالاً- لمراقبة الحالة المالية للشركات أو تجعل الشركات المتعثرة تحت رقابة المحكمة. ولذلك فإنّ نظام الإفلاس الأمريكي يجعل تكاليف تحصيل الديون وتوزيع الأصول للأطراف المعنية التي قد تخسر أو تريح من هذه القضية. ويقتصر دور الدولة على توفير المكان القانوني والإجراءات التي تنظّم جهود الأطراف للوصول إلى حل.^{٢٩٧}

١- استمرارية الإدارة

من السمات المميزة في النظام الأمريكي -كما سبق بيّنه- أنّ إدارة الشركة تستمر في إدارتها حتى بعد تقديم طلب الإفلاس. وكان يُنظر -في السابق- إلى تقديم طلب الإفلاس على أنه فشل في الإدارة والقيادة، ولذا -عقاباً لتلك الإدارة- تُستبدل بها جهات فاعلة تعتمد عليها المحكمة. وأما نظام الإفلاس الحالي فإنه لا يلجأ إلى هذا الحل القاسي، لعدة أسباب؛ منها أنّ الأبحاث بيّنت أن الضائقة المالية غالباً ما تكون ناجمة عن عوامل السوق الدورية وليس عن فشل واضح في الإدارة.^{٢٩٨} ولذلك، يبدو أنّ التغيير التلقائي لإدارة الشركة المتعثرة يُعدّ ردّة فعل عقابية أكثر من كونه حلاً عادلاً. ويمكن أن تكون عواقب التغيير التلقائي وخيمة لأصحاب المصلحة، إذ سيُفصل الأفراد الذين يحملون المعرفة المؤسسية الرئيسة والخبرة الكبيرة تعسفياً، ويُبدّل بهم أفراد لا يملكون سوى خبرة ضئيلة جداً بأعمال الشركة. ويمكن أن يكون تغيير الإدارة سائغاً ومجدياً في الحالات التي يكون فيها احتيال وسوء إدارة واضح من مجلس إدارة الشركة، ولذا يسمح النظام -حالياً- لعدة أطراف بتقديم طلب تغيير الإدارة الحالية في مثل هذه الحالات،^{٢٩٩} غير أنّ النظام الحالي لا يفترض هذه الحالات ابتداءً دون وجود أدلة واضحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الإفلاس الذي يتساوى فيه المديرون الأكفيا المخلصون مع أضعادهم من المديرين غير الأكفيا غير المخلصين يؤدي إلى تثبيط عزائم تقديم طلبات الإفلاس. ويُتوقع في حالة الفصل التلقائي لإدارة الشركة المتعثرة أن يكون لديهم حافز قوي لإبقاء شركتهم خارج الإفلاس على أمل حصول معجزة. وفي أغلب الحالات -مع الأسف- ستكون النتيجة الحتمية هي الخسارة الكاملة لقيمة الشركة، وعند وصول الشركة إلى التفاضلي لن يكون هناك أي شيء يمكن إنقاذه.^{٣٠٠}

^{٢٩٤} نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1104).

^{٢٩٥} نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §303).

^{٢٩٦} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٢٩٧} يُنظر:

Elizabeth Warren, Bankruptcy Policymaking in an Imperfect World, 92 MICH. L. REV. 336, 368 (1993).

^{٢٩٨} يُنظر: نفس المرجع السابق، ص ٣٤٤.

^{٢٩٩} تشارك أيضاً لجنة الدائنين غير المضمونين بفاعلية في معظم الحالات وتراقب سلوك المدين.

^{٣٠٠} يُنظر:

HOUSE COMM. ON THE JUDICIARY, BANKRUPTCY LAW REVISION REPORT, H.R. REP. NO. 595, 95TH CONG., 1ST SESS. 231 (1977)



٢- تعليق المطالبات التلقائي

من أبرز مميزات نظام الإفلاس الأمريكي تعليق عدد كبير من الإجراءات- بأمر قضائي- ضد المدين وممتلكاته عند تقديم طلب الإفلاس.^{٣٠١} ويُطلق على هذا الأمر القضائي عادةً اسم "تعليق المطالبات التلقائي"؛ لأنه نافذ مباشرة، ولا يلزم اتخاذ أي محكمة أي إجراء لكي يكون التعليق نافذاً.^{٣٠٢} ولهذا التعليق التلقائي عدة فوائد، منها أنه أولاً يهدف إلى إعطاء المدين فسحة من الوقت بإيقاف جميع جهود التحصيل وإجراءات حجز الرهن العقاري. ويسمح التعليق للمدين بالسعي إلى حلول شاملة لضائقته المالية دون ضغوط إجراءات التحصيل من قبل الدائنين. كما يحقق التعليق التلقائي العدالة بين جميع الدائنين فيما يتعلق بأصول المدين، فلولاها فإن الدائنين الذين اتخذوا إجراءات تنفيذية ضد الأصول سيحصلون أولاً على سداد مطالباتهم على حساب الدائنين الآخرين.^{٣٠٣} ولذا يهدف هذا النظام إلى منع هذا التسابق غير العادل على أصول المدين.

ويمكن التعليق التلقائي من إجراءات تصفية منظّمة توازن بين مصالح المدين والدائنين.^{٣٠٤} ويحدّد النظام النطاق الافتراضي للتعليق التلقائي،^{٣٠٥} ويسمح في الوقت ذاته لقاضي الإفلاس بتضييق التعليق وتوسيعه حسب الضرورة لحماية مصالح الدائنين جميعاً. فعلى سبيل المثال، قامت المحاكم بتمديد الإيقاف التلقائي في "ظروف استثنائية" مثل الحالات التي يكون فيها عدم التعليق والبدء بالإجراءات ضاراً بممتلكات المدين أو آفاق إعادة هيكلة الشركات.^{٣٠٦} ولذا، تتمتع محكمة الإفلاس بأدوات تشريعية قوية لتكييف الإيقاف حسب الضرورة بناءً على ظروف كل حالة.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة من الإجراءات تُستثنى من التعليق التلقائي، فكثيراً من الإجراءات التي تتخذها الدولة - بما فيها الإجراءات الجنائية أو الضريبية - لا يشملها التعليق التلقائي.^{٣٠٧} ولا شك أنّ هذا الاستثناء يحترم السلطات السيادية.

٣- إتاحة الخيارات

يتبنّى نظام الإفلاس الأمريكي مبدأ اختلاف الحالات، فكل حالة فريدة من نوعها، والجهود المبذولة للحفاظ على قيمة الشركة قد تتطلب طرائق مختلفة بناءً على الظروف المتغيرة لكل حالة. ولذلك، يمنح النظام المدينَ خيارات متعددة لصنع القرارات الأساسية.^{٣٠٨} فيمكن للمدين مثلاً اختيار إعادة التنظيم المالي، وهي العملية التي يحاول المدين من خلالها معالجة الأسباب الداخلية الأساسية لضائقته المالية، وإعداد خطة إعادة التنظيم المالي توزع قيمة الشركة الحالية على الدائنين مقابل موافقتهم على السماح للمدين بالخروج من الإفلاس بوصفه كياناً جديداً. ويحتاج المدين إلى خطة عمل قابلة للتطبيق في هذا الخيار؛ لأنه سيحتاج إلى تمويل الدائنين وموافقتهم للخروج من الإفلاس. وربما يصعب في بعض الحالات تحقيق إعادة التنظيم المالية، ولذا قد يُدرك المدين أنّ أفضل وسيلة للحفاظ على مستحقات الدائنين هي - ببساطة - بيع الأجزاء القابلة للنجاح من أعماله عن طريق المزاد، وإعطاء الدائنين جميع ما يعود من ذلك. ويسمح النظام الأمريكي بإجراء مزاد عاجل -يسمى "بيع

^{٣٠١} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §362).

^{٣٠٢} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §362). يُعد "تعليق المطالبات التلقائي" أحد وسائل الحماية الأساسية للمدين التي توفرها قوانين الإفلاس الأمريكية. حيث يُعطي المدين موجة تنفس من دائنيه، بحيث توقف جميع جهود التحصيل، وجميع المضايقات، وجميع إجراءات حبس الرهن.

^{٣٠٣} يُنظر:

BLOOMBERG LAW BANKRUPTCY TREATISE, CHAPTER 45 (§362) (2018)

^{٣٠٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٠٥} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §362).

^{٣٠٦} يُنظر:

48th St. Steakhouse, Inc. v. Rockefeller Grp., Inc. (In re 48th St. Steakhouse, Inc.), 835 F.2d 427, 431 (2d Cir. 1987).

^{٣٠٧} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. 362(b)(4)).

^{٣٠٨} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1107).



الأصول ٣٢٣-" مما يسهم في توفير الحل بصورة عاجلة.^{٣٠٩} ومع ذلك، هناك- في بعض الحالات- اهتمام قليل بأي من الأصول التي يمتلكها المدين، ولذا يسمح النظام في هذه الحالة بتصفية سريعة لأعمال المدين ببيع كل شيء بأسعار مخفضة جدًا.^{٣١٠} ويمنح نظام الإفلاس المدين الأحقية في اتخاذ هذه القرارات.^{٣١١} ومع ذلك، يمكن للأطراف الأخرى أن تقدم طلبًا إلى المحكمة للتدخل عندما يتضح أن المدين يتصرف بطريقة مشكوك فيها، أو يتأثر تأثيرًا غير مبرر بفئة معينة من الأطراف ذات العلاقة.^{٣١٢} كما أن اللجنة الرسمية للدائنين - وهي تتكون من عددٍ من ممثلي الدائنين المعينين في جميع الحالات على نطاق واسع- هي لجنة مؤثرة ويمكنها أن تطلب من المحكمة أن تلغي الإجراء الذي اختاره المدين في ظل ظروف معينة.^{٣١٣} بالإضافة إلى ذلك، يسمح نظام الإفلاس للدائنين باقتراح خطة إعادة هيكلة مالية خاصة بهم نيابة عن المدين.^{٣١٤}

٤- خطة إعادة التنظيم المالي (Reorganization)

يسمى إعادة التنظيم المالي في الولايات المتحدة الأمريكية (Reorganization)، وقد نظمته المشرع الأمريكي في نظام الإفلاس الأمريكي (Bankruptcy Act Chapter 11) ويُطلق عليه الكثيرون "إجراء الفصل الحادي عشر".^{٣١٥} إنَّ الهدف الرئيس لإعادة تنظيم الشركة المالي -بناءً على الفصل 11 من نظام الإفلاس الأمريكي- هو إيجاد خطة إعادة تنظيم مؤكدة توفر إعادة هيكلة شاملة للميزانية العمومية وعمليات شركة المدين.^{٣١٦} وتعدّ خطة إعادة التنظيم المؤكدة -في الواقع- عقدًا بين الأطراف الرئيسة، وشروط الخطة تبيّن حقوقهم والتزاماتهم. وتُعدّل الخطة وتحلّ محلّ العلاقات القانونية التي كانت قبل طلب الإفلاس بين الأطراف المعنية.^{٣١٧} وتتطلب عملية إعداد الخطة تقسيم الدائنين إلى فئات، وجعل الدائنين المتشابهين في فئة واحدة، وتحديد الحل المناسب لكل فئة.^{٣١٨} ويقتصر دور المدين في خطته على أنه يتحمل عبئًا كبيرًا في تأكيد الخطة، إذ لا بدّ أن يثبت عدة أمور؛ منها أن الخطة قابلة للتطبيق، وأنها عادلة لجميع الدائنين، وتتوافق مع جميع متطلبات نظام الإفلاس.^{٣١٩} ويحق للأطراف المعنية بالخطة التصويت بقبول الخطة أو رفضها،^{٣٢٠} مما يجبر المدين على التفاوض مع دائنيه الرئيسيين، كالدائنين المضمونين ولجنة الدائنين. ومع ذلك، لا يلزم الحصول على موافقة بالإجماع على الخطة لإمكانية إلزام الأطراف المعترضة بالخطة، الذي سيُشرح بمزيد من التفصيل أدناه.^{٣٢١} والخطة المؤكدة ملزمة لجميع الدائنين، بمن فيهم الذين صوتوا ضدها.^{٣٢٢}

^{٣٠٩} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §363).

^{٣١٠} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §§701-707).

^{٣١١} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1107).

^{٣١٢} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1104).

^{٣١٣} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1102).

^{٣١٤} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1121).

^{٣١٥} يُنظر:

Brecuel and Giuliani, Chapter 11 of the United States bankruptcy code: Background and summary, (2012) p. 1; Gregory Germain, Bankruptcy Law and Practice, (1ed Edition, CALI, 2016), p: 356

^{٣١٦} يُنظر:

Samir D. Parikh, The New Mass Torts Bargain, 91 FORDHAM L. REV. 447, 481 (2022).

^{٣١٧} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣١٨} المرجع السابق، ويُنظر نظام الإفلاس (11 U.S.C. §1122).

^{٣١٩} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129).

^{٣٢٠} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1126).

^{٣٢١} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(b)).

^{٣٢٢} يُنظر:

Samir D. Parikh, The New Mass Torts Bargain, 91 FORDHAM L. REV. 447 (2022).



تبدأ عملية إعداد الخطة بالإفصاح الكامل؛ لتكون القرارات مبنية على أدلة وبيانات. فيجب على المدين -قبل طلب التصويت على الخطة- الحصول على موافقة على بيان الإفصاح الصادر منه، الذي يُرسل إلى جميع الدائنين المصوّتين والأطراف التي لها علاقة بالخطة.^{٣٢٣} والهدف الرئيس من بيان الإفصاح هو تزويد الدائنين بالمعلومات الضرورية التي يحتاجونها كي يبدوا رأيهم في قبول الخطة. وكي يُقبل بيان الإفصاح، لا بدّ أن يحتوي على "معلومات كافية" حول الخطة، وشرح ظروف القضية شرحًا كافيًا يبيّن طبيعة المدين وتاريخه وحساباته وسجلاته.^{٣٢٤} وينصّ النظام على قائمة موجزة غير حصرية بالموضوعات التي تجب مناقشتها في بيان الإفصاح، بما فيها الآثار الضريبية الفيدرالية للخطة، وأي معلومات عن المدين، والمعلومات التي تمكّن المستثمر المعنيّ من تكوين حكم مبني على علم حول الخطة.^{٣٢٥}

ولإجراء تصويت الدائنين، لا بدّ من تقسيم المطالبات إلى فئات. ويُعدّ تصنيف المطالبات أمرًا مهمًا؛ لأن قبول الدائنين أو رفضهم للخطة يُحدّد على أساس الفئة. كما تُحدّد طريقة التعامل بناء على فئة الدائنين. ويجب أن تحدّد الخطة الفئات المتضررة -التي تتلقى مقابلًا أقل من القيمة الاسمية لما هو مستحق لها بسبب قضية الإفلاس-، والفئات غير المتضررة -التي تتلقى القيمة الكاملة لما هو مستحق لها- بموجب الخطة.^{٣٢٦} وهذا التحديد له أهمية؛ لأنّ فئات المطالبة غير المتضررة ليس لها الحق في التصويت على الخطة. ويجب أن تحدّد الخطة طريقة التعامل مع فئات المطالبات المتضررة. وقد تشمل الخطة المقترحة للفئة المتضررة سداد نسبة من المطالبات، أو تمديد تاريخ استحقاق سداد الدين، أو تحويل الدين إلى أسهم، وغير ذلك من الخيارات. وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع المطالبات التي تُصنّف في فئة معينة لا بدّ أن تُعامل بالطريقة نفسها بناء على الخطة المقترحة.^{٣٢٧} ولذا إذا كان المدين يريد التعامل مع مطالبتين بطريقتين مختلفتين، فلا بد من تصنيفهما في فئتين مختلفتين.^{٣٢٨} هناك مساران لتأكيد خطة إعادة التنظيم المالي، إذ يبيّن النظام المتطلبات لتأكيد الخطة التي يصوت فيها على الأقل فئة واحدة من الفئات المتضررة بالموافقة على الخطة، والخطة التي لا تصوت الفئات المتضررة ضدها (وتُسمّى الخطة التوافقية).^{٣٢٩}

ويبدأ المسار إلى خطة توافقية بفهم آلية قبول فئة معينة من الدائنين للخطة أو رفضها. وتفصيل ذلك، أنّ الدائنين يتلقون -ضمن إجراءات الطلب- ورقة تصويت وإخطارًا بأخر موعد لاستلام الأصوات. ويحق لكل مطالب معتمد التصويت على الخطة، ويتم تحديد القبول أو الرفض بناء على تصنيف كل فئة.^{٣٣٠} ويكون قبول الخطة من قبل فئة المطالبات عندما يصوت بالموافقة على الخطة أكثر من نصف العدد (بناء على عدد الأصوات المقدمة فعليًا في نفس الفئة) من الدائنين الذين تبلغ قيمة مطالباتهم الإجمالية ما لا يقلّ عن ثلثي المبلغ.^{٣٣١} ويتضح مما سبق أنّ الأصوات تُحسب بناءً على الأصوات الفعلية المدلى بها وليس هناك حدّ أدنى للأصوات المطلوبة. ولقبول الخطة، يجب أن يصوت بالموافقة عليها غالبية المطالبين في الفئة وأن تبلغ مطالباتهم ثلثي قيمة الفئة،^{٣٣٢} وإذا لم يستوف أي من هذين الأمرين، فيُعدّ أن الفئة قد رفضت الخطة.^{٣٣٣} ويشتمل النظام على ستة عشر (١٦) مطلبًا لتأكيد خطة إعادة التنظيم المالي التوافقية، ويجب على المدين في جلسة التأكيد تقديم الأدلة التي تثبت استيفاء هذه المتطلبات القانونية، وإن صوتت جميع الفئات بالموافقة على الخطة.^{٣٣٤} وتشمل متطلبات تأكيد الخطة -التي غالبًا ما تكون موضع خلاف- اختبار مدى خدمة الخطة لمصالح الدائنين على أفضل وجه وأن تكون قابلة للتطبيق. ويتطلب اختبار مدى خدمة الخطة لمصالح

^{٣٢٣} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1125).

^{٣٢٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٢٥} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٢٦} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1124).

^{٣٢٧} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129).

^{٣٢٨} يُنظر:

Samir D. Parikh, The New Mass Torts Bargain, 91 FORDHAM L. REV. 447 (2022).

^{٣٢٩} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129).

^{٣٣٠} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٣١} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1126).

^{٣٣٢} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٣٣} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٣٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.



الدائنين أن توفر الخطة المقترحة لكل دائن لم يقبل الخطة قيمةً لا تقلّ عن المبلغ الذي سيحصل عليه الدائن في حالة تصفية المدين بدلاً من ذلك.^{٣٣٥} ويجب أن تكون الخطة قابلة للتطبيق أيضاً، مما يعني أن تأكيد الخطة لن يتبعه تصفية أو الحاجة إلى تقديم طلب الإفلاس مرة أخرى.^{٣٣٦} وأخيراً، ومن أجل تأكيد الخطة التوافقية، لا بدّ أن تكون كل فئة من فئات الدائنين غير متضررة أو صوتت لقبول الخطة.^{٣٣٧} وعندما ترفض فئة واحدة -على الأقل- الخطة، فإنه لا يزال لدى المدين مسار للتأكيد. وهذا يعني أنه يمكن تأكيد الخطة وإن لم تصوت جميع الفئات بالموافقة عليها. وتعدّ هذه ميزة مرنة أخرى لنظام الإفلاس، ويشار إليها عادة -كما سبق بيانه- بـ "cramdown"، وتعني إلزام جميع إلزام الأطراف بالخطة. ولتأكيد خطة الإلزام هذه، فإنه يجب أن تلي جميع متطلبات الخطة التوافقية، عدا موافقة كل فئة متضررة على الخطة. كما يجب أن تثبت الخطة الإلزامية أيضاً أنها لا تحتوي على تمييز غير عادل بين الدائنين، وأنها عادلة ومنصفة فيما يتعلق بالفئات المتضررة التي لم تقبل الخطة.^{٣٣٨}

ليس هناك تعريف محدّد في نظام الإفلاس الأمريكي يوضح المقصود بأن تحتوي الخطة على "تمييز غير عادل بين الدائنين". وربما يشير هذا عمومًا إلى أن تضمن الخطة حصول الفئة المعارضة على قيمة تساوي تقريبًا القيمة التي تحصل عليها جميع الفئات الأخرى المشابهة لحالتها.^{٣٣٩} ورغم أنّ جميع الدائنين ضمن الفئة نفسها يجب أن يحظوا بالمعاملة نفسها، إلا أنّ كل فئة قد يكون لها تعامل مختلف بحسب حالتها. ولذا، فإن التمييز بين الفئات المختلفة أمر متوقع وواقع، ولكن التمييز ضد فئة الدائنين المعارضة في خطة إلزام جميع الأطراف قد لا تصل إلى مستوى "التمييز غير العادل". وهناك تعريفات قانونية محددة للحد الأدنى من المعاملة العادلة والمنصفة للمطالبات المضمونة وغير المضمونة المعارضة، وللمساهمين في الشركة المعارضين. وتُعدّ الخطة عادلة ومنصفة -فيما يتعلق بفئات الدائنين المضمونين- إذا كانت العقارات مرهونة بوصفها ضمانات لفئات المطالبة، بالإضافة إلى مبالغ نقدية مؤجلة تساوي قيمة حصتهم في الضمانات اعتبارًا من تاريخ سريان الخطة، ورهن على عائدات بيع ضمانات الدائن أو ما يعادل هذه المطالبات (كنقل الضمانات إلى الدائن المضمون).^{٣٤٠} وأما فيما يتعلق بفئات المطالبات غير المضمونة وحصص الملكية، فلا بدّ أن ترضي الخطة أعضاء الفئة بالكامل أو الامتثال لـ "قاعدة الأسبقية المطلقة".^{٣٤١} وبناءً على هذه القاعدة، إذا دُفع لفئة الدائنين غير المضمون المعارضة مبلغ أقل من مطالباتهم، فلا يجوز إعطاء أي مبلغ لأي فئة أخرى من فئات المطالبة.^{٣٤٢} وتعدّ عملية إجراء الخطة معقدة نوعًا ما، ولكنها تتوافق مع فكرة التفاوض بين المدين ودائنيه.^{٣٤٣} ويوفر النظام المساحة لهذا التفاوض وبعض المتطلبات العامة لمنع الدائنين الذين لهم أفضلية أو اطلاع على معلومات الشركة الداخلية من استغلال الأطراف الأخرى أو التلاعب بها. وإجمالاً، فإنّ الخطط الناجحة تشبه كثيرًا عقود الأسواق الحرة ولكنها إجراءات حكومية يشرف عليها ممثل محايد من الدولة.

٥- الإجراءات الخاصة بالشركات الصغيرة

إنّ عملية خطة تقديم الإفلاس من النظام الأمريكي مكلفة وتتطلب موارد كبيرة. وقد لا تتمكّن الشركات الصغيرة -وهي الشركات لا تتجاوز ديونها حوالي ٧,٥ مليون دولار أمريكي- من توفير رأس المال اللازم لتأكيد الخطة، وإن كانت الشركة قابلة للاستمرار والنجاح.^{٣٤٤} وقد أُضيف الفصل

^{٣٣٥} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(a)(7)).

^{٣٣٦} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(a)(11)).

^{٣٣٧} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(a)(7)).

^{٣٣٨} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(b)).

^{٣٣٩} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(b)(1)).

^{٣٤٠} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(b)(2)).

^{٣٤١} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٤٢} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(b)(2)(B)).

^{٣٤٣} يُنظر:

Samir D. Parikh, The New Mass Torts Bargain, 91 FORDHAM L. REV. 447 (2022).

^{٣٤٤} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1182).



الفرعي الخامس إلى النظام الأمريكي في عام ٢٠١٩، ويعني هذا الفصل الفرعي الجديد الشركات الصغيرة من عدد من أحكام النظام المرهقة. ويرى بعض الباحثين أنّ هذه التغييرات يمكن أن تزيد من احتمالية إعادة التنظيم المالي الناجح لكثيرٍ من الشركات الصغيرة التي تواجه صعوبات مالية مؤقتة. ويمكن القول بأنّ هذا يعزز "الدائرة الإيجابية" – التي سبق بيّناها –، إذ تتمكن كثير من الشركات الصغيرة من الحفاظ على قيمتها المالية مما يساهم في استمرار بقائها في السوق.

وهناك مخاوف كبيرة لدى أصحاب الشركات الصغيرة، ومن أبرزها: أنّ تكاليف الإفلاس ستستنزف شركاتهم ماليًا، وأنّ الدائنين سيستولون قسرًا على ملكية الشركة. ولمعالجة هذه المخاوف، يقدم الفصل الفرعي الخامس من النظام الأمريكي لشركة المدين من أصحاب الشركات الصغيرة طائفة من الأحكام الميسرة في هذا الشأن، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- لا تحتاج خطة إعادة التنظيم المالي إلى موافقة فئة الدائنين المتضررين.^{٣٤٥}
- يمكن لشركة المدين من أصحاب الشركات الصغيرة أن تفرض خطة إعادة التنظيم المالي على فئة الدائنين غير المضمونين المعترضين دون الحاجة إلى تلبية قاعدة الأسبقية المطلقة. ويمكن هذا التغيير أصحاب الشركات الصغيرة من الإبقاء على حصة الملكية دون المساهمة برأس مال إضافي في المشروع.^{٣٤٦}
- إذا اعترض الدائنون على الخطة، فيمكن للمدين تجاوز هذه الاعتراضات بإعطاء الدائنين من "الدخل الفائض بعد دفع التكاليف الأساسية الضرورية" لفترة تتراوح عمومًا من ثلاث إلى خمس سنوات. وبلغة أكثر وضوحًا، يجب أن تُصرف مدفوعات الخطة إلى الدائنين المضمونين والمطالبين الإداريين والمطالبين ذوي الأولوية بالكامل. ويمكن أن يُدفع أي مبلغ متبقّي بعد ذلك إلى الدائنين غير المضمونين عمومًا.^{٣٤٧}
- المدين غير ملزم بتقديم بيان إفشاء رسمي، بل تحدد المحاكم المعلومات التي يجب تقديمها.^{٣٤٨}
- لا يجوز لأي طرف آخر تقديم خطة لإعادة التنظيم المالي، رغم أنه قد يُسمح بذلك للأمين الذي تعينه المحكمة.^{٣٤٩}
- ليس هناك لجنة دائنين رسمية إلا إذا رأت المحكمة أنها ضرورية.^{٣٥٠}

^{٣٤٥} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1191(b)).

^{٣٤٦} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٤٧} نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1191(c)).

^{٣٤٨} نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1181(a)).

^{٣٤٩} نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1183).

^{٣٥٠} نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1181(a)).



المبحث الثاني: تحليل نظام إفلاس الشركات في الصين

أصدرت جمهورية الصين الشعبية في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ نظامها بشأن إفلاس الشركات (نظام الإفلاس الصيني)، الذي أصبح نافذًا في ١ يونيو ٢٠٠٧^{٣٥١} وكانت قبل ذلك حالات الإعسار المالي والإفلاس تُسوَّى بناءً على نظام الإفلاس الصيني الصادر عام ١٩٨٦، الذي كان يتعلّق بالشركات المملوكة للدولة حصريًا^{٣٥٢} ويركز النظام الجديد على تسهيل المزيد من حالات إعادة التنظيم المالي للشركات، وإنشاء مهنة استشارات إفلاس الشركات القائمة على السوق، ودعم حالات الإفلاس خارج حدود الصين^{٣٥٣}.

المطلب الأول: نظام الإفلاس الصيني ٢٠٠٦

يتكون نظام الإفلاس الصيني من ١٣٦ مادة مُنظّمة في ١٢ فصلًا، وينطبق على جميع أنواع الشركات المفلسة، سواء كانت مملوكة للدولة أو مملوكة للقطاع الخاص^{٣٥٤}. ولا ينطبق على الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية، إذ ليس في الصين حاليًا نظام إفلاس للأفراد^{٣٥٥}. وينطبق نظام الإفلاس فقط على الكيانات الصينية، رغم أنّه يمتد إلى خارج حدود الصين فيما يتعلق بامتلاكات المدين الخارجية. ومع أنّه يخرج عن نطاق هذه الدراسة، إلا أنّ النظام يعترف أيضًا ببعض الإجراءات الأجنبية التي تسعى إلى تأمين الأصول التي في الصين.

يتبنى النظام الصيني قائمة من المفاهيم المستوحاة من نظام الإفلاس الأمريكي، كتعليق المطالبات التلقائي (the automatic stay)، وإلزام جميع الأطراف بخطة إعادة التنظيم المالي (cramdown of plans of reorganization)، وإجراءات النقل الاحتياطي (مثل أن تنقل شركة مفلسة جميع أصولها إلى شركة جديدة يملكها صاحب الشركة)، وتصويت الدائنين، وغير ذلك من المفاهيم^{٣٥٦}. ومن أهم التغييرات في النظام الجديد أنّ الحكومة الصينية من المفترض نظريًا ألا يكون لها دور جوهري في قضايا الإفلاس^{٣٥٧}. ورغم صدور النظام الجديد، لم يسع سوى عدد قليل من الشركات إلى طلب الحماية من الإفلاس^{٣٥٨}. وربما يكون هذا الاعتماد المحدود على عملية الإفلاس انعكاسًا للتأثيرات الاجتماعية والثقافية. وتظهر التقارير أنّه في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥، ظهرت أقل من ١٠٠ حالة إعادة تنظيم مالي سنويًا في الصين^{٣٥٩}. وكما سيُناقش أدناه، قد يكون لمسؤولي الحكومة المحليين في الصين دور في إقناع الشركات بعدم تقديم قضايا الإفلاس، مما يجعل العملية غير متاحة لمعظم الشركات. كما تتجاهل المحاكم الصينية بشكل اعتيادي مطالب إعادة التنظيم المالي من الشركات المتعثرة^{٣٦٠}. وللمساهمة في مساعدة الشركات المتعثرة، تنص

^{٣٥١} يُنظر:

Zhang Zinian, Resolving Corporate Insolvencies in China: The Gap Between Law and Reality, 27 U. MIAMI INT'L L. REV. 370 (2020); Baker McKenzie, Law of the People's Republic of China on Enterprise Bankruptcy, Oct. 1, 2018, at 1, available at:

<https://www.law.georgetown.edu/wp-content/uploads/2018/07/Rule-18-Handout-1.Secara-1.pdf>.

^{٣٥٢} يُنظر:

Bo Li and Jacopo Ponticelli, Going Bankrupt in China, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH (Feb. 2022).

^{٣٥٣} يُنظر:

Zhang Zinian, Resolving Corporate Insolvencies in China: The Gap Between Law and Reality, 27 U. MIAMI INT'L L. REV. 370 (2020).

^{٣٥٤} يُنظر:

Bo Li and Jacopo Ponticelli, Going Bankrupt in China, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH (Feb. 2022).

^{٣٥٥} يُنظر:

Zhang Zinian, Resolving Corporate Insolvencies in China: The Gap Between Law and Reality, 27 U. MIAMI INT'L L. REV. 370 (2020).

^{٣٥٦} يُنظر:

Enterprise Bankruptcy Law of the People's Republic of China Order of the President of the People's Republic of China No.54 (Aug. 27, 2006).

^{٣٥٧} يُنظر:

Kirkland & Ellis, China's New Enterprise Bankruptcy Law, (Oct. 1, 2006)

^{٣٥٨} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٥٩} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٦٠} يُنظر: نفس المرجع السابق.



المادة الثانية من نظام الإفلاس الصيني على أنه يمكن للشركة المفلسة أو المرَجَّح إفلاسها البدء في إجراءات إعادة التنظيم الطوعية، مما يعني أنه يمكن محاولة الإنقاذ بصورة مبكرة قبل وقوع الضائقة الفعلية.^{٣٦١} ومع هذا، فإن النظام الجديد لا يرقى إلى مستوى إعفاء الشركة من مسؤولية إثبات العجز المالي.

المطلب الثاني: تعليق المطالبات التلقائي وبعض السمات الأخرى المهمة

يفرض النظام الجديد تعليق المطالبات التلقائي في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، ينص النظام الجديد على أنه أثناء نظر قضية الإفلاس، لا يمكن بدء أي دعوى مدنية تتعلق بالمدين إلا في نفس محكمة الشعب التي تقبل طلب الإفلاس.^{٣٦٢} ولا يُعدّ التعليق شاملاً كما هو الحال في نظام الإفلاس الأمريكي، بل ينص النظام الجديد -مثلاً- على أنه يتم تعليق أي دعاوى مدنية أو إجراءات تحكيم بدأت قبل بدء قضية الإفلاس بعد قبول المحكمة لطلب الإفلاس، ويمكن استئنافها بعد تعيين المحكمة مدير الإفلاس.^{٣٦٣} كما يمكن للدائنين الاستفادة من فترة زمنية مدتها ١٥ يومًا بين تاريخ تقديم طلب الإفلاس وتاريخ منح المحكمة للمطالبة بحصصهم المضمونة أو تحصيل ديونهم بأي طريقة أخرى.^{٣٦٤} ولا بدّ على المدين أن يطلب من محكمة الشعب العليا إصدار رأي بفرض تعليق مؤقت خلال هذه الفترة المقدرة بـ ١٥ يومًا.^{٣٦٥}

وبناء على نظام الإفلاس الصيني الجديد، لا يمكن للمدين -بعد قبول المحكمة لطلب الإفلاس- سداد أي ديون إفلاس ما قبل التقديم، وتُعدّ المدفوعات التي من هذا القبيل لافية اعتباراً من تاريخ وقوعها.^{٣٦٦} وليس من الواضح ما إذا كانت المدفوعات المقدمة خلال فترة الـ ١٥ يومًا لها نفس الحكم. وعلى غرار نظام الإفلاس الأمريكي والمملكة المتحدة، ينص نظام الإفلاس الصيني على أن الفائدة على الديون غير المستحقة تتوقف عن الاستحقاق اعتباراً من تاريخ قبول المحكمة لطلب الإفلاس.^{٣٦٧} ومع ذلك، لا يمكن -بناء على النظام الجديد- للدائن المضمون بقوة^{٣٦٨} (oversecured creditor) استرداد الفائدة التي تقع بعد التقديم أثناء نظر في قضية الإفلاس،^{٣٦٩} وهذا خلاف ما عليه الحال في نظام الإفلاس الأمريكي. ويُحظر على الدائن المطالبة بحقوقه ضد ممتلكات المدين بعد قبول المحكمة لطلب الإفلاس. ومع ذلك، ينص النظام الجديد على أنه في إعادة التنظيم المالي، يجوز للمحكمة أن تسمح للدائن باسترداد الضمان إذا كانت قيمة الضمان تتضاءل مع الوقت أو إذا كان معرضاً للتلف،^{٣٧٠} وذلك على غرار مفهوم الحماية الكافية في الولايات المتحدة.

ويقدم نظام الإفلاس الصيني الجديد أيضاً مفهوم إجراءات الإبطال، بما في ذلك النقل الاحتياطي وتفضيل بعض الدائنين على بعض. فعلى سبيل المثال، يخوّل النظام الإفلاس الصيني الجديد المحكمة بإلغاء النقل الاحتياطي لممتلكات المدين خلال سنة واحدة قبل تاريخ قبول المحكمة لطلب

^{٣٦١} يُنظر:

Enterprise Bankruptcy Law of the People's Republic of China Order of the President of the People's Republic of China No.54 (Aug. 27, 2006).

^{٣٦٢} يُنظر:

Kirkland & Ellis, China's New Enterprise Bankruptcy Law, (Oct. 1, 2006)

^{٣٦٣} يُنظر:

Enterprise Bankruptcy Law of the People's Republic of China Order of the President of the People's Republic of China No.54 (Aug. 27, 2006).

^{٣٦٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٦٥} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٦٦} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٦٧} يُنظر:

Xiuchao Yin and Zhiguo Yang, Restructuring and Insolvency in China: Overview, Thomson Reuters (Jan. 2022).

^{٣٦٨} يقصد الدائن المضمون "دائناً بضمان زائد عن الحد" عندما تكون قيمة الضمان الذي تقوم عليه مطالبة الدائن المضمون أكبر من قيمة المطالبة نفسها.

^{٣٦٩} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٠} يُنظر:

Enterprise Bankruptcy Law of the People's Republic of China Order of the President of the People's Republic of China No.54 (Aug. 27, 2006).



الإفلاس، وأي دفعة مقدمة لمصلحة دائن معين خلال فترة الستة أشهر السابقة لتاريخ قبول المحكمة لطلب الإفلاس إذا ثبت أن المدين كان معسراً في ذلك الوقت.^{٣٧١}

إضافة إلى ما سبق، يُسمح لمدير الإفلاس بإنهاء العقود السابقة للإفلاس أو الاستمرار في تنفيذها عند وجود التزامات يجب على كل طرف متعاقد الوفاء بها.^{٣٧٢} وعلى مدير الإفلاس أن يقرّر ما إذا كان سينهي العقد أو ينقّذه خلال شهرين من قبول المحكمة للطلب، أو خلال ٣٠ يوماً من طلب الطرف المتعاقد غير المدين تحديد القرار بهذا الشأن، وإلا يُعدّ العقد منتهياً.^{٣٧٣} ويمكن أيضاً اعتبار العقد منتهياً إذا فشل مدير الإفلاس في ضمان استمرار تنفيذ العقد بناءً على طلب من الطرف المتعاقد غير المدين.^{٣٧٤}

المطلب الثالث: إعادة التنظيم المالي

يمكن للمنشآت تقديم طلب إجراء إعادة التنظيم المالي بناءً على الفصل الثامن من نظام إفلاس الشركات الصيني.^{٣٧٥} وتشير المادة الثانية إلى أن الكيان غير مُلزم بإثبات الإعسار المالي لقبول طلب الإفلاس، ولكن يمكن للمحكمة أن تعتمد تفسيراً بديلاً وتطلب من الكيان إثبات الإعسار.^{٣٧٦} وإذا قُبِل طلب المدين، فإن فريق إدارته يستمر في إدارة المنشأة.^{٣٧٧} ويبدو أن هذه الصلاحيات الممنوحة تشبه نظام الإفلاس الأمريكي. وتقدم المادة الخامسة والعشرون من النظام قائمة مفصلة بصلاحيات مدير الإفلاس خلال إجراءات القضية.^{٣٧٨} وهذه الصلاحيات الممنوحة للمدير تشبه السيطرة المطلقة على الشركة خلال إجراءات القضية. ومع ذلك، تنص المادة الثالثة والسبعون على أن هذه الصلاحيات يتمتع بها فريق الإدارة الحالي للمدين في حالة إعادة التنظيم المالي بناءً على الفصل الثامن. وهناك أيضاً حدود لمنح مثل هذه الصلاحيات، إذ يمكن للمحكمة - بناءً على طلب القائم بالتصفية أو طرف ذي مصلحة - تحويل القضية إلى تصفية إذا كانت أعمال الشركة تندهور أو إذا بدر من إدارة المدين سوء السلوك أو قامت بأعمال احتيالية.^{٣٧٩}

وبناءً على المادة التاسعة والسبعين، من المتوقع أن يضع المدين خطة إعادة التنظيم المالي لشركته خلال ٦ أشهر من تاريخ قبول المحكمة لطلب إعادة التنظيم، مع إمكانية تمديد هذه الفترة لمدة ٣ أشهر - عند الطلب - ويمكن أن يُقدّم المدين أو مدير الإفلاس الخطة. وتنص المادة الحادية والثمانون على المكونات الضرورية للخطة (وهي قائمة تشبه المتطلبات في إعادة التنظيم المالي في الولايات المتحدة)،^{٣٨٠} ويحدد النظام فئات الدائنين. وعندما تُعدّل خطة إعادة التنظيم المالي مدفوعات الدائنين وفوائدهم، فيمكن للدائنين التصويت على الخطة. وكما هو الحال في النظام الأمريكي، تُعدّ فئة الدائنين قد قبلت بخطة إعادة التنظيم المالي المقترحة إذا صوتت بالموافقة على الخطة الدائنون الذين يمثلون غالبية المطالبين الذين تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة فئة المطالبين.^{٣٨١} وتنص المادة الخامسة والثمانون على أن الخطة تعتبر معتمدة إذا صوتت جميع الفئات بالموافقة عليها.^{٣٨٢} ومع ذلك، للمدين إمكانية لـ "إلزام جميع الأطراف بخطة إعادة التنظيم"؛ حيث يمكن للمحكمة الموافقة على الخطة ولو صوتت فئة واحدة أو أكثر ضد الخطة وذلك في الحالات الآتية:

^{٣٧١} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٢} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٣} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٥} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٦} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٧} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٨} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٧٩} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٨٠} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٨١} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٨٢} يُنظر: نفس المرجع السابق.



- ١- إذا جرى دفع مستحقات الفئة المضمونة بالكامل، مع تعويض المدفوعات الفائتة بسبب رفع القضية بطريقة عادلة.
- ٢- إذا تم سداد مطالبات الموظفين والضرائب بالكامل ولم تصوت هذه الفئات بالموافقة على الخطة.
- ٣- إذا كان قيمة ما ستحصل عليه فئات المطالبات العامة لا تقل عما كانت ستلتفاه في التصفية.
- ٤- إذا جرى التعامل مع حصص المساهمين بطريقة عادلة ونزيهة.
- ٥- إذا جرى التعامل مع الدائنين ضمن الفئة نفسها بطريقة عادلة،
- ٦- إذا كانت الخطة قابلة للتطبيق. وبمجرد موافقة المحكمة، يشرف على تنفيذ الخطة مدير الإفلاس.^{٣٨٣}

المطلب الرابع: التصفية

رغم أن هناك عناصر متطورة في نظام الإفلاس الصيني، إلا أنه لا يزال يحتوي على العديد من السمات التي يمكن وصفها بأنها قديمة ولا تتناسب مع الوضع الراهن. ويبدو أنّ خيارات إعادة هيكلة الشركات مصممة لتجنب عيب الإعلان عن الإفلاس من منظور الثقافة الصينية. ويُتوقع أنّ معظم الحالات ستؤول إلى إجراءات التصفية المشار إليها في الفصل العاشر من النظام الصيني. يحتوي الفصل العاشر من نظام الإفلاس الصيني على إجراءات تصفية اعتيادية مألوفة، إذ يدير القائم بالتصفية الذي تعينه المحكمة إجراءات التصفية دون تدخل من المدين. وبناءً على المادة ١١٢، يتم تصفية الأصول من خلال عملية مزاد علني ما لم يصوت الدائنون على اتباع طريقة أخرى من التوزيع.^{٣٨٤} ولا يقدم النظام الجديد تفاصيل عن آليات المزاد أو إجراءاته. وتُصرف عائدات التصفية بطريقة تقليدية. وكانت مطالبات تعويض العمال -قبل النظام الجديد- تُدفع غالباً قبل المطالبات المضمونة.^{٣٨٥} ويخالف النظام الجديد هذه الممارسة وينص على أنه في حالة التصفية، تتلقى المطالبات المضمونة توزيعات تساوي قيمة الضمان، ويكون التعامل مع أي مطالبة عجز على أنها مطالبة عامة غير مضمونة.^{٣٨٦} وتُصرف الأموال المتبقية أولاً لتغطية التكاليف والنفقات الإدارية بعد الإفلاس، يليها مطالبات تعويض العمال، والمطالبات الضريبية، وأخيراً المطالبات العامة غير المضمونة.

المطلب الخامس: بعض القيود على نظام إفلاس الشركات الصيني

رغم التغييرات الجوهرية في قواعد الإفلاس الصينية، لا يزال التنفيذ من قبل المحاكم المدنية التقليدية فيه بعض الإشكاليات. وتعدّ هذه سمة شائعة في الدول النامية التي ما تزال في طور إصلاح مؤسسات الإفلاس لديها، وذلك أنّ قضايا الإفلاس تشتمل على تحديات قانونية واجتماعية واقتصادية معقدة، وليس لدى كثير من المحاكم المدنية الموارد اللازمة للتعامل معها.^{٣٨٧} وقد ذكر الباحثون أنّ هناك عقبتين رئيسيتين لهذا الأمر: إحدهما: عدم وجود تعليم قضائي رسمي لمساعدة القضاة على التغلب على المفاهيم القديمة المتعلقة بالضائقة المالية، والأخرى: ميل مسؤولي الحزب المحليين إلى منع الشركات المالية المتعثرة من تقديم طلب الإفلاس، مما قد يؤدي إلى تأخير جهود إعادة التأهيل المفيدة.^{٣٨٨}

^{٣٨٣} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٨٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٨٥} يُنظر:

Kirkland & Ellis, China's New Enterprise Bankruptcy Law, (Oct. 1, 2006)

^{٣٨٦} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٨٧} يُنظر:

Bo Li and Jacopo Ponticelli, Going Bankrupt in China, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH (Feb. 2022).

^{٣٨٨} يُنظر: نفس المرجع السابق.



وتُعدّ المحاكم المتخصصة في النظر في مسائل الإفلاس المعقدة محدودة. وقد أنشئت المحاكم المتخصصة في أوقات مختلفة في مدن صينية مختلفة بدءًا من عام ٢٠٠٧.^{٣٨٩} وفي المرحلة الأولى من هذا الإصلاح، تم تكليف القضاء المحلي في مدن معينة بتحويل قسم من المحكمة القائمة إلى "محكمة مستقلة للتصفية والإفلاس". وقد جرى إنشاء ٩٧ محكمة من هذه المحاكم المتخصصة في مدن مختلفة في الصين بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧.^{٣٩٠} وفي المرحلة الثانية -التي بدأت في عام ٢٠١٩- أنشئت محاكم جديدة متخصصة ابتداءً في الإفلاس في ٩ مدن كبيرة.^{٣٩١} رغم أنّ نقص التدريب والتعليم المتخصص للقضاة مسألة شائعة في كثير من الدول، إلا أنّ بعض الباحثين يرى أنّ التأثير السياسي يُعد من الإشكالات في الصين. ويكمن الإشكال في أنّ المسؤولين الحكوميين المحليين في الصين يحاولون تجنب تصفية الشركات المحلية أو تأخير ذلك بسبب الأعباء السياسية التي يتحملونها نظرًا لارتفاع معدلات البطالة أو الاضطرابات الاجتماعية. ويمكن أن تكون إجراءات الإفلاس للشركات المملوكة للدولة مكلفة؛ لأنّ هذه الشركات غالبًا ما تكون كبيرة ولديها كثير من العمالة، وتتحمل الحكومات المحلية التكاليف المالية والاجتماعية المرتبطة بنقل الموظفين إلى جهات أخرى عند تصفية هذه الشركات.^{٣٩٢} ويُعدّ انعدام الشفافية من الأمور الملحوظة في نظام الإفلاس الصيني، إذ لا ينظر في ملفات قضايا المحاكم الصينية عمومًا سوى أطراف القضية.^{٣٩٣} وقد وصفت المحاكم هذه الملفات بأنها وثائق تقاضٍ داخلية مخصصة فقط للمتقاضين والمحاكم.^{٣٩٤} كما أنّ الآراء القضائية غير معلنة. وهذه الأساليب المتبعة تقلّل من الثقة في النظام، ولا سيما من وجهة نظر المستثمر أو الدائن الأجنبي.

المبحث الثالث: توجيه الاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة الشركات^{٣٩٥}

يتم التطرق في هذا الصدد إلى أهداف السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي (المطلب الأول) ثم الإطار التنظيمي للإفلاس (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

إنّ الاتحاد الأوروبي اتحاد سياسي واقتصادي، يتكوّن من ٢٨ دولة يُشار إليها عادة بالدول الأعضاء. وقد ينظر من هو خارج أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه نوعًا من الحكومة الفيدرالية التي تمارس سيادتها، وهذا غير دقيق، بل يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق أهداف اقتصادية تسهم -من الناحية النظرية- في إنشاء سوق موحدة فعّالة، تسهّل إنتاج السلع وبيعها وتوفير الخدمات داخل تلك السوق. فعلى سبيل المثال، لا يُسمح للمؤسسات السياسية والقانونية المختلفة التي تشكل الاتحاد الأوروبي (مؤسسات الاتحاد الأوروبي) بإدارة معظم الأمور الأساسية داخل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الجيش والضرائب وأحكام الرعاية الاجتماعية والتعليم والبنية التحتية المدنية وحقوق الإنسان، وهذا خلاف ما عليه الحال فيما يخص الحكومة الفيدرالية الأمريكية التي تشرف على هذه الأمور. ولا تتمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بقوة الحكومة الفيدرالية

^{٣٨٩} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٩٠} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٩١} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٩٢} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٩٣} يُنظر:

Making Chinese Court Filings Public? Some Not-So-Foreign American Insights, 133 Harv. L. Rev. 1728, 1730 (2020).

^{٣٩٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٣٩٥} تبنت الدراسة في أجزاء من هذا الفصل المصدر الآتي:

Samir D. Parikh, Bankruptcy Tourism and the European Union's Corporate Restructuring Quandary: The Cathedral in Another Light, 42 U. Pa. Int'l L. Rev. 205 (2020).



الأمريكية في استخلاص الإيرادات من خلال نظام ضريبي شامل، بل تعتمد مؤسسات الاتحاد الأوروبي على عدد مختلف من الآليات المباشرة وغير المباشرة لتسهيل الحركة الحرة للسلع والخدمات ورأس المال والعمال والأفراد داخل السوق الموحدة.^{٣٩٦} ويُعدّ تكامل أسواق رأس المال قضية بارزة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، فإنّ أسواق رأس المال تصبح أكثر كفاءة عندما تكون استرداد الدائنين في حالات الضائقة المالية للشركات متوقعة -مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاقتراض-. وتستند القدرة على التنبؤ إلى حد كبير على جوهر قوانين إعادة هيكلة الشركات وتطبيقها. ومع ذلك، لا يمكن لمؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تفرض من جانب واحد على الدول الأعضاء تغيير قوانين إعادة الهيكلة الخاصة بها. وليس ثمة نظام إفلاس موحد لإجراءات الإفلاس في الاتحاد الأوروبي، بل تتبنى كل دولة من الدول الأعضاء قانونها داخل بلدها، والاختلافات بين دول الاتحاد الأوربي كبيرة. وتعلم مؤسسات الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكنها فرض إطار عمل موحد على جميع دول الاتحاد، بل تسعى إلى تطوير ذلك وتحاول تحفيز الدول الأعضاء على مواءمة القوانين الوطنية الموضوعية مع أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي. وتتباين أهداف السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، ولكن إحدى الأولويات القصوى تعزيز الاقتصاد والسوق الموحدة من خلال تحفيز الاستثمار لإيجاد فرص عمل. إنّ تعزيز أسواق رأس المال وتشجيع الاستثمار خارج الحدود متطلبان مهمان لتحقيق هذا الهدف.^{٣٩٧} ويُعدّ التدفق الحر لرأس المال أحد المبادئ الأساس للاتحاد الأوروبي. لكون قدرة الاتحاد الأوروبي على تنفيذ هذا المبدأ غير ثابتة. وكما سبق بيّنه، فإنّ الاقتصاد الأوروبي يساوي حجم الاقتصاد الأمريكي، ومع هذا فإنّ أسواق الأسهم الأوروبية تقل عن نصف حجم أسواق الأسهم الأمريكية، وسنداتها أقل من ثلث سندات الولايات المتحدة الأمريكية.^{٣٩٨} وتؤثر تكاليف الاقتراض وإمكانية الحصول على تمويل وسيولة رأس المال -بما في ذلك الاستثمار خارجيًا- تأثيرًا مباشرًا على مخاطر التخلف عن سداد الديون واسترداد الدائنين في حالات الإعسار.^{٣٩٩} وتقلّ عمليات إعادة هيكلة الشركات التي تكون دون المستوى الأمثل من استرداد الدائنين، وتعوق تدفق رأس المال.^{٤٠٠} وتقلل قوانين إعادة هيكلة الشركات المتبينة من نجاح عمليات إعادة الهيكلة الفعّالة، وتمنع تقييم المخاطر، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، بل وقد تقلّل من فرص الحصول على تمويل تمامًا. وهذا هو الدافع الرئيس الذي ركزت عليه مؤسسات الاتحاد الأوروبي عند تنفيذ إطار عمل شامل لإعادة هيكلة الشركات في جميع الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي

١- لائحة الإعسار الأوروبية

تُعدّ "اللوائح" إحدى الطرق الأساس التي تعتمد عليها مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأهداف السياسية. وتوفر اللوائح أحكامًا تُطبّق على جميع الدول الأعضاء، رغم أن هناك تأثيرات عمليّة مختلفة للأطراف أو الكيانات الفردية المختلفة التي تنطبق عليها.^{٤٠١} كما أنّ اللوائح مُلزمة -بكلّ ما فيها وليس جزئيًا فقط- وتُطبّق بنفس الشروط في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. واللوائح هي من الأدوات التي يستعملها النظام القانوني الموحد للاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يكون لها تفسير موحد. وأخيرًا، لا يجوز للدول الأعضاء سنّ قوانين وطنية من شأنها تعديل اللوائح التي يصدرها الاتحاد الأوروبي. وقد اعتُمدت "لائحة الإعسار الأوروبية" في ٣١ مايو ٢٠٠٢ لتوفير إطار إجرائي وقواعد اختيار تطبيق القانون عند

^{٣٩٦} يُنظر عمومًا إلى:

GABRIEL MOSS, IAN FLETCHER & STUART ISAACS, THE EU REGULATION ON INSOLVENCY PROCEEDINGS (3d ed. 2016).

^{٣٩٧} يتمثل الهدف الرئيس في إنشاء سوق موحدة واحدة حقيقية لرأس المال في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

^{٣٩٨} يُنظر: "خطة عمل أسواق رأس المال". ويمكن القول بأنه من الطبيعي أن تكون الفجوة بين الدول الأعضاء والولايات المتحدة أكبر من الفجوة بين أوروبا والولايات المتحدة.

^{٣٩٩} يُنظر: "اقترح بتوجيه من البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن أطر إعادة الهيكلة الوقائية والفرصة الثانية والتدابير الرامية إلى زيادة كفاءة إجراءات إعادة الهيكلة والإعسار وإبراء الذمة وتعديل التوجيه ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦، ويشار إليه لاحقًا بـ "توجيه إعادة التنظيم المالي".

^{٤٠٠} يُنظر: توجيه إعادة التنظيم.

^{٤٠١} يُنظر:

GABRIEL MOSS, IAN FLETCHER & STUART ISAACS, THE EU REGULATION ON INSOLVENCY PROCEEDINGS, 25-30 (Oxford Univ. Press 3d ed. 2016); and ARTICLE 288 OF THE TREATY OF EUROPEAN UNION.



التعارض مع قوانين الإفلاس في أوروبا.^{٤٠٢} وقد تضمنت اللائحة قواعد بشأن الاختصاص القضائي لإجراءات الإعسار، والاعتراف بالقرارات المتعلقة بهذه الإجراءات، وتنسيق الإجراءات المتعددة التي تشمل مدينًا واحدًا.^{٤٠٣} ويُعدّ نطاق اللائحة محدودًا -بناءً على تصميمها-، إذ لم تحاول معالجة أي قانون لإعادة هيكلة الشركات أو الحل النهائي لقضايا إعادة الهيكلة. ولذا لم يمكن لللائحة إلا دور صغير في معالجة أوجه القصور في إطار إعادة هيكلة الشركات المتعثرة في الاتحاد الأوروبي التي كانت واضحة في العقد التالي لإنشاء اللائحة.

وقد حظيت حالات فشل الشركات في الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير في السنوات التي تلت "الكساد الكبير". فعلى سبيل المثال، قامت المفوضية الأوروبية بتحديث نظام الإعسار في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢ بوصفه إجراءً مهمًا لتحسين معدلات استمرار الأعمال التجارية واسترداد الدائنين. وقد أصدرت "الجمعية الدولية لمهنيي إعادة التنظيم المالي والإعسار وإفلاس الشركات" (INSOL) في أوروبا في ٢٠١٤ دراسة تحتوي على تحليل مقارنة لفشل الشركات والإعسار في الدول الأعضاء.^{٤٠٤} وسلّطت دراسة الجمعية الضوء على التباين الكبير في قوانين إعادة هيكلة الشركات الوطنية داخل الاتحاد الأوروبي، وكيف أدى هذا إلى عدم الثبات في النتائج أو القدرة على التنبؤ بها، وقُلل من فعالية إعادة هيكلة الشركات، وأضعفت أسواق رأس المال والاستثمارات الدولية.

وبناءً على دراسة الجمعية (INSOL) في ٢٠١٤، أصدرت المفوضية الأوروبية توصية في ٠٣ مارس ٢٠١٤، نصّت على أنّ الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات -ومنها خفض تكاليف الاقتراض، وتحسين كفاءة أسواق رأس المال، وتسهيل إعادة هيكلة الشركات الناجحة داخل المحكمة وخارجها- ستظل صعبة التحقيق إذا لم تُؤخّذ توحيدًا أكبر لقوانين إعادة هيكلة الشركات الموضوعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولذلك، تضمنت التوصية عددًا من المقترحات بشأن نظام إعادة هيكلة الشركات، وشجّعت الدول الأعضاء على تبني هذه التوصيات في قوانينها الوطنية. ومع الأسف، فقد فشلت التوصية في أن يكون لها تأثير واضح على إجراءات الدول الأعضاء.

٢- تعديلات لائحة الإعسار الأوروبية

أعادت المفوضية الأوروبية النظر في "لائحة الإعسار الأوروبية" في ٢٠١٥ لتعزيز الإدارة الفعالة لإجراءات الإعسار بين الدول الأعضاء، وبناءً على ذلك جرى تعديل اللائحة، وأصبح التعديل نافذًا في ٢٦ يونيو ٢٠١٧. وشملت التعديلات عدة أمور من أبرزها ما يلي:

- معالجة إجراءات ما قبل الإعسار أو عند حدوثه.
- توضيح مفهوم "المركز الرئيس لمصالح المدين" الذي يحدّد الدولة المختصة بالنظر في إجراءات الإعسار، للتقليل من الآثار غير الحميدة لما يُسمّى بـ"سياحة الإفلاس" -التي ستناقش أدناه-.
- تعزيز دور الإجراءات الرئيسية عند إنشاء عدة إجراءات ضد المدين نفسه في دول أعضاء مختلفة.
- إدراج قواعد جديدة بشأن نشر الإجراءات وتقديم المطالبات.

^{٤٠٢} يُنظر:

Horst Eidenmuller, Abuse of Law in the Context of European Insolvency Law, 6 EUROPEAN COMPANY & FINANCIAL LAW REVIEW 1, 3 (2009).

^{٤٠٣} يُنظر:

Council Regulation (EC) 1346/2000 of 29 May 2000 on insolvency proceedings.

^{٤٠٤} يُنظر:

STEFANIA BARIATTI, ROBERT VAN GALEN, INSOL EUR., STUDY ON A NEW APPROACH TO BUSINESS FAILURE AND INSOLVENCY (2014).

^{٤٠٥} يُنظر:

COMMISSION RECOMMENDATION OF 12.3.2014 ON A NEW APPROACH TO BUSINESS FAILURE AND INSOLVENCY (2014).

- إدراج فصل جديد بشأن إعسار مجموعة شركات.^{٤٠٦}

وقد اعتمدت التعديلات على الهيكلية العامة التي دعا إليها تقرير "لائحة الإعسار الأوروبية". ومع ذلك، فإن التعديلات تطبق نهجاً تنظيمياً أكثر صرامة لفكرة "التسوق القضائي" من دول الاتحاد الأوروبي - التي غالباً ما يشار إليها بمصطلح "سياحة الإفلاس". ويُقصد بها محاولة أحد أطراف القضية نقل أصول الشركة أو الإجراءات القضائية من دولة أوروبية إلى دولة أوروبية أخرى سعياً للحصول على وضع قانوني أفضل على حساب الدائنين الآخرين. ولذا ترى الفقرة التمهيدية (٥) بأن الأسواق الداخلية في الاتحاد الأوروبي لن تعمل بصورة صحيحة إذا كان هناك إجراءات تنظيمية^{٤٠٧} تشجع الأطراف على ممارسة "سياحة الإفلاس".^{٤٠٨} كما أنّ تعديلات اللائحة كانت أكثر صراحة في الفقرة التمهيدية (٢٩)، إذ نصّت على وجوب منع "سياحة الإفلاس" في دول الاتحاد الأوروبي. ولم يتغير وصف لائحة الإعسار الأوروبية تغييراً كبيراً فيما يخص "المركز الرئيس لمصالح المدين"، إلا أنّ الفقرتين التمهيديتين (٢٨) و(٣٠) تضعان منظوراً مركزيّاً للدائنين لتقييم هذا المركز والتأكد منه. وبناءً على التعديلات، فإنّه يتم توجيه المحاكم بأنه يمكن للأطراف الثالثة التحقق من "المركز الرئيس لمصالح المدين" وتحديد الدولة المختصة بالنظر في إجراءات الإعسار، مع وجوب الأخذ بعين الاعتبار آراء الدائنين وتصورهم للمكان الذي يدير فيه المدين مصالحه.^{٤٠٩} كما أنّ الافتراض الأساسي بأن موقع المقرّ المسجل للمدين يحدّد "المركز الرئيس لمصالح المدين" (ومن ثمّ الدولة التي تُقام فيها إجراءات الإفلاس) يُعد افتراضاً ضعيفاً. ورغم هذا الافتراض إلا أن المحاكم تُوجّه بالنظر بعناية فيما إذا كان "المركز الرئيس لمصالح المدين" مثلاً في تلك الدولة العضو. وفيما يخص الشركات، فإنه لا بد من إمكانية دحض هذا الافتراض إذا كانت الإدارة المركزية للشركة موجودة في دولة عضو أخرى غير دولة المقرّ المسجل لها، وذلك إذا أظهر التقييم الشامل لجميع العوامل ذات الصلة - بطريقة يمكن للأطراف الثالثة التحقق منها - أنّ مركز الإدارة والإشراف الفعلي للشركة وإدارة مصالحها يقع في تلك الدولة العضو الأخرى.

ولمنع "سياحة الإفلاس"، يجب ألا يكون الافتراض الأساس هو أنّ مقرّ تسجيل الشركة يحدد الدولة التي تُقام فيها إجراءات الإفلاس، وذلك إذا نقل المدين مقرّه المسجل أو مقرّ الشركة الرئيس إلى دولة عضو أخرى خلال الفترة الزمنية المحددة بثلاثة أشهر قبل بدء القضية. كما أنّ التعديلات الجديدة على اللائحة تطلب من القضاة التأكد من كون "المركز الرئيس لمصالح المدين" واقعاً ضمن اختصاص المحكمة.^{٤١٠} ويجب أن يحدّد الحكم الذي يقضي بافتتاح إجراءات الإعسار الدولة المختصة بالنظر في القضية. وتسمح المادة الثالثة أيضاً للدائنين ببدء إجراءات الإفلاس غير الطوعية، التي توفر للدائنين وسيلة تمنع "سياحة الإفلاس". وبناءً على المادة الخامسة، يمكن لأي دائن الطعن في قرار المحكمة المتعلق بـ "المركز الرئيس لمصالح المدين" الذي يحدّد الدولة المختصة بالنظر في إجراءات الإعسار، والتماس المراجعة القضائية لهذا القرار. وأخيراً، تواصل تعديلات اللائحة الإجراءات الثانوية التي قد تشمل عدة محاكم في الدول الأعضاء الأخرى ويشرف عليها ممارسو الإعسار.^{٤١١} وفي مثل هذه الحالات، تنص المادة السادسة والستون على أنّه إذا وافق ما لا يقل عن ثلثي ممارسي إعادة هيكلة الشركات على أنّ محكمة معينة هي المحكمة الأكثر ملاءمة لبدء إجراءات تنسيق المجموعة، فإن تلك المحكمة يكون لها الاختصاص الحصري.

^{٤٠٦} يُنظر:

Francisco Garcimartin, The EU Insolvency Regulation Recast: Scope and Rules on Jurisdiction, 2 (2016); available at SSRN, available at:

<https://ssrn.com/abstract=2752412>.^{٤٠٧} هذه العبارة تعني أنه لا ينبغي للوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي أن توفر حوافز لـ "سياحة الإفلاس". ومن الطبيعي أنّ هذا الأمر يتجاهل أن حوافز "سياحة الإفلاس" تُشجّع سوق الإعسار في أوروبا. ولا شك أنّ اللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي ستكون أفضل عند فرض قيود قانونية واضحة لمنع هذه الممارسة بدلاً من محاولة إيجاد عوامل تثبط هذه الممارسة.^{٤٠٨} يُنظر: التعديلات على لائحة الإعسار الأوروبية.^{٤٠٩} يُنظر: "المركز الرئيس لمصالح المدين" هو المفهوم القانوني المستخدم في لائحة الإعسار الأوروبية لتحديد الدولة والمحكمة المختصة بالنظر في إجراءات الإعسار، وتعرّفه المادة الثالثة (١) بأنه "المكان الذي يدير فيه المدين مصالحه بانتظام والذي يمكن للأطراف الثالثة التحقق منه".^{٤١٠} يُنظر: التعديلات على لائحة الإعسار الأوروبية.^{٤١١} تجدر الإشارة إلى أنّ أحكام مكان انعقاد الولايات المتحدة لا تطلب من القضاة الذين يشرفون على قضايا الإفلاس للشركات إجراء هذا التحقيق الخاص بـ "المركز الرئيس لمصالح المدين" بمبادرة منهم - ولا يقوم معظمهم بذلك - رغم أنّ بعض الباحثين يوصون بهذا التغيير.^{٤١٢} مصطلح "ممارس الإعسار" في أوروبا يشابه "أمين الإعسار" في محاكم الإعسار الأمريكية (المذكورة في الفصل ١١ في نظام الإفلاس الأمريكي).



٣- دراسة مقارنة حول فشل أعمال الشركات في الاتحاد الأوروبي

رغم التوجهات الإجرائية الجديدة في تعديلات لائحة الإعسار الأوروبية، ما زال نظام إعادة هيكلة الشركات على مستوى الدولة العضو غير متسق وغير ثابت -في ذلك الوقت-. وأدّى هذا التناقض إلى اتخاذ ردة فعل أكثر حزمًا، إذ اعترفت المفوضية الأوروبية -في ٢٠١٥- بأن قوانين إعادة هيكلة الشركات المُجرّاة في الاتحاد الأوروبي كانت تعوق النمو المؤسسي وكفاءة سوق رأس المال،^{٤١٣} وطلبت إجراء دراسة مقارنة جديدة حول نظام إعادة هيكلة الشركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وقد نُشرت الدراسة التي تحلل فشل أعمال الشركات في الاتحاد الأوروبي في يناير ٢٠١٦.

وقد اشتملت الدراسة التي نُشرت في ٢٠١٦ على مقارنة حول قوانين إعادة هيكلة الشركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وبيّنت الدراسة الطريقة التي تعالج بها الدول الأعضاء عددًا من القضايا الرئيسية لإعادة هيكلة الشركات، بما في ذلك مسؤولية المديرين -ومن في حكمهم-، وأولويات الدائنين، وإبطال الأحكام القضائية، وبدء الإجراءات، وخطط إعادة التنظيم المالي، وتصويت الدائنين، وخيارات إعادة هيكلة الشركات خارج المحكمة، والإجراءات العامة. وسلّطت الدراسة الضوء على عدم توحيد قوانين إعادة هيكلة الشركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وقد دفع مستوى الاختلاف الكبير بين الدول الأعضاء وتأثيره الضارّ على أهداف السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي إلى أن يكون لها إجراء واضح بهذا الشأن، يتمثل في توجيه إعادة هيكلة الشركات.

٤- توجيه إعادة هيكلة الشركات ونظرة عامة حول إطار العمل المثالي لإعادة الهيكلة في الاتحاد الأوروبي

يمكن تعريف "التوجيه" في هذا السياق بأنه تشريع يحدّد أهدافًا عامة يجب على جميع الدول الأعضاء تحقيقها. ومع هذا، فإن التوجيه يعطي الدول الأعضاء مساحة ومرونة قانونية، إذ تختار كل دولة وسائلها الخاصة لتحقيق هذه الأهداف العامة، وتضع قوانين وطنية لتنفيذ هذا التصميم.^{٤١٤} وقد نشرت المفوضية الأوروبية اقتراحها بشأن توجيه جديد لإعادة هيكلة الشركات -الذي يُعرف بـ"توجيه إعادة الهيكلة"- في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦.

يهدف "توجيه إعادة الهيكلة" إلى تخطي العقبات المختلفة التي تمنع من إقامة سوق مُوحّدة فعّالة. ويُعدّ التباين في نظام إعادة هيكلة الشركات بين الدول الأعضاء السبب الرئيس لمعظم هذه العقبات. ويُقرّ "توجيه إعادة الهيكلة" بمحدودية تعديلات لائحة الإعسار الأوروبية، إذ إن اللائحة تُوحّد بعض المسائل الإجرائية الخاصة بقضايا إعادة الهيكلة، ولكنها تفشل في معالجة الاختلافات الكبيرة في القانون التي تمنع الإجراءات الموحّدة بين الدولة. ويوفر التوجيه إرشادات هيكلية بشأن مختلف الأمور الإدارية وغير الأساسية، بما في ذلك عمليات إعادة الهيكلة خارج المحكمة، ومراجعة المتخصصين في الإفلاس وخدماتهم، وتدريب قضاة الإفلاس، وجمع البيانات. والأهم من ذلك، أنّ التوجيه يسعى أيضًا إلى وضع حدٍّ أدنى من المعايير بشأن آليات قوانين إعادة هيكلة الشركات، بما في ذلك التعليق التلقائي للمطالبات، وتمويل المدين، وخطط إعادة الهيكلة، ومنهجيات التقييم، وطلبات الاستئناف، وإبراء الذمة. وتستعير مقترحات توجيه إعادة الهيكلة بصورة كبيرة من نظام الإفلاس الأمريكي، بما في ذلك التبنّي الشامل للمفاهيم والمصطلحات، ولكنها تسمح أيضًا للدول الأعضاء بإتاحة الخيارات فيما يخص إنشاء ملامح محددة لقوانين إعادة

^{٤١٣} يُنظر:

EUROPEAN COMMISSION REPORT ON COMPLETING EUROPE'S ECONOMIC AND MONETARY UNION, 12 (2015); and EUROPEAN COMMISSION STUDY ON A NEW APPROACH TO BUSINESS FAILURE AND INSOLVENCY: COMPARATIVE LEGAL ANALYSIS OF THE MEMBER STATES' RELEVANT PROVISIONS AND PRACTICES, (2016).

^{٤١٤} يُنظر: المادة ٢٨٨ من معاهدة الاتحاد الأوروبي ("يكون التوجيه ملزمًا، فيما يتعلق بالنتيجة المراد تحقيقها لكل دولة عضو موجبة إليها، ولكنها تترك للسلطات الوطنية اختيار شكل التنفيذ وطرقه."). فعلى سبيل المثال، في ١٥ أبريل ٢٠١٩، اعتمد المجلس الأوروبي توجيهًا بشأن حقوق النشر كان له أربعة أهداف واسعة: (١) حماية المطبوعات الصحفية (٢) تقليل الفجوة في القيمة بين الأرباح التي تحققها منصات الإنترنت ومنشئو المحتوى (٣) تشجيع التعاون بين هاتين المجموعتين (٤) إنشاء استثناءات حقوق النشر للنصوص والتنقيب في البيانات.

الهيكلية ضمن ولايتها القضائية. فعلى سبيل المثال، يمنح التوجيه الدول الأعضاء سلطة تقديرية كبيرة بشأن نطاق التعليق التلقائي للمطالبات الذي يقيد إجراءات الدائنين بمجرد بدء قضية الإفلاس.^{٤١٥}

يشتمل التوجيه على مجموعة من الجوانب اللافتة، منها أنه يطلب من الدول الأعضاء سنّ "نظام إنذار مبكر"، مما يساعد في تحديد الضائقة مبكرًا ومن ثمّ السماح لجهات مختلفة من القطاع العام للتدخل بصورة فاعلة. وتكمن الفكرة في أنّ هذا التدخل سيمنع الإفلاس الرسمي. ورغم أنّ هذا الأمر جيد من الناحية النظرية، لأن مثل هذا النظام قد يؤدي في النهاية إلى حتمية إفلاس الشركة المستهدفة، حيث يعلم شركاء العمل والمستثمرون بالتدخل، وبناء عليه ربما يتخذون خطوات تُسرّع من عملية حلّ الشركة. ويتبنى التوجيه النموذج الأمريكي فيما يخص "استمرار المدين في إدارة الشركة"، حيث يُسمح للإدارة الحالية بمواصلة إدارة الكيان بعد تقديم طلب الإفلاس، ما لم يبدُر منها احتيال أو سوء تصرف أو تتصف بعدم الكفاءة أو غير ذلك من الأسباب التي يكون التغيير فيها من مصلحة الدائنين، وفي هذه الحالة تُعيّن المحكمة "أمينًا" تختاره. ويمنع التوجيه الدول الأعضاء من اشتراط تأكيد خطة إعادة التنظيم المالي إذا صوتت جميع فئات الدائنين بالموافقة. ولذلك، يُطلب من الدول الأعضاء السماح بنوع من إجراء "إلزام فئات الدائنين المختلفة بقبول إعادة التنظيم المالي"، وهذا يشبه الإجراء الذي أشهره نظام الإفلاس الأمريكي –الذي سبقت مناقشته-. وبسبب هذا التحول، يحاول التوجيه حماية الدائنين بتوجيه الدول الأعضاء إلى طلب تأكيد الخطط فقط إذا كان بإمكان المدين تحقيق أفضل حل يصبّ في مصلحة الدائنين،^{٤١٦} وقاعدة الأولوية المطلقة.^{٤١٧}

وإجمالاً، يمثل الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي ونظام السوابق القضائية لمحكمة العدل للاتحاد الأوروبي تصميم الاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة الشركات (الذي يشار إليه بـ"نظام الاتحاد الأوروبي لهيكلة الشركات"). وكما سبق بيّأه، يسعى التصميم إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والشاملة. ومع ذلك، فإن الصعوبات المتجذّرة في إطار إعادة هيكلة الشركات في الاتحاد الأوروبي تعوق مسيرة التطور لتحقيق هذه الأهداف -كما سيُناقش أدناه-.

٥- إشكالية الاتساق

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إلا أنّ الاختلاف في نظام إعادة هيكلة الشركات بين الدول الأعضاء ما زال كبيرًا. ويظهر التحليل أنّ المدينين يُعاملون بطريقة غير متكافئة بشأن القضايا الأساسية، بما في ذلك:

- القدرة على تقديم طلب الإفلاس قبل الإعسار الفعلي.^{٤١٨}

- إدارة المدين بعد تقديم الطلب وتعيين ممارس الإعسار.^{٤١٩}

- التعليق التلقائي للمطالبات.^{٤٢٠}

^{٤١٥} يُنظر:

JOSE GARRIDO, CHANDA DeLONG, AMIRA RASEKH, AND ANJUM ROSHA, RESTRUCTURING AND INSOLVENCY IN EUROPE: POLICY OPTIONS IN THE IMPLEMENTATION OF THE EU DIRECTIVE, 13 (IMF Working Paper 2021).

^{٤١٦} يشترط وفقًا لهذا الأمر أن تحدد المحكمة أن فئة الدائنين المعارضين لن تطلق مقابلًا أكثر من خطة إعادة التنظيم المالي عند تصفية المدين.

^{٤١٧} وفقًا لهذه القاعدة، يجوز للمحكمة تأكيد خطة إعادة التنظيم المالي رغم اعتراض فئة من الدائنين إذا كان بإمكان المدين إما دفع مطالبات هؤلاء الدائنين بالكامل وإما إثبات أنه لا فئة أقل في التسلسل الهرمي للدائنين تتلقى أي قيمة عقارية بناء على المصالح الحالية في القضية.

^{٤١٨} تشترط دول كثيرة أن يكون المدين غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية -أو على الأقل في منطقة العجز المالي- وأن يكون قادرًا على إثبات هذا الأمر (مثل: كرواتيا وفنلندا واليونان والمجر وإيطاليا).
^{٤١٩} نادرًا ما تستمر إدارة المدين في إدارة الشركة بعد طلب الإفلاس في كثير من الدول، بل يتم تعيين ممارس الإعسار يشرف على الإدارة فور تقديم القضية (مثل: ألمانيا والمجر وليتوانيا والسويد)، أو يتولى بعض سلطة الإدارة أو كلها (مثل: مالطا وأيرلندا وبولندا). ومع ذلك، لا يُعيّن ممارسو الإعسار تلقائيًا في بعض الدول (مثل: بلجيكا واليونان وهولندا وسلوفينيا)، ولكن المدين غالبًا ما يخضع لإشراف صارم. ويرى بعض القانونيين بأنه يجب تعيين مشرف أو أمين إفلاس في جميع الحالات ليكون له دور رقابي وحماية مصالح الدائنين. ولا شك أنّ هذا النهج يتعارض مع ممارسة قائمة منذ فترة طويلة في قضايا الإفلاس الأمريكية. وترى الدراسة الحالية بأن مصالح الدائنين تُمكن حمايتها بشكل أكثر فعالية بوسائل أخرى (على سبيل المثال، لجنة الدائنين أو تعيين أمين بناءً على الطلب) لا تعطل الإدارة خلال فترة يمكن أن يؤدي فيها التعطيل إلى منع إعادة الهيكلة الناجحة. بالإضافة إلى ذلك، قد يقوض هذا النوع من القواعد الإلزامية استقلالية الإدارة ويشجع تغيير الإدارة على تأخير تقديم طلبات الإفلاس بطريقة غير منطقية على حساب جميع أصحاب المصلحة.

^{٤٢٠} لا يمنع تعليق المطالبات التلقائي في عدد قليل من دول الاتحاد الأوروبي جميع إجراءات تحصيل الديون (كالنمسا وبلغاريا)، وبعض الدول لديها تعليق، لكنه يقتصر على المطالبات غير المضمونة (مثل دولة بولندا).



- ترتيب مطالبات فئات الدائنين المضمونة وغير المضمونة.^{٤٢١}
 - تمويل ما بعد طلب الإفلاس ذي الأولوية العالية.^{٤٢٢}
 - إجراءات إبطال الأحكام، بما في ذلك إجراءات تفضيل بعض الدائنين على بعض،^{٤٢٣} والنقل الاحتياطي للأصول.^{٤٢٤}
 - تعيين لجان الدائنين.^{٤٢٥}
 - قضايا الإفلاس التي تتفق فيها الأطراف قبل بدء القضية رسمياً.^{٤٢٦}
 - إلزام فئات تصويت الدائنين المعترضين بخطة إعادة التنظيم المالي، والحماية المصاحبة لذلك، بما في ذلك حماية أفضل مصالح الدائنين وقاعدة الأولوية المطلقة.^{٤٢٧}
 - بيع الأصول.^{٤٢٨}
- كما أن الوقت المستغرق للبت في قضايا إعادة هيكلة الشركات المعقدة يختلف اختلافاً كبيراً بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

المبحث الرابع: نظرة عامة على خطة إعادة الهيكلة في المملكة المتحدة

أنشأت المملكة المتحدة آليات مترابطة بين بعضها لإجراء إعادة هيكلة الشركات. وقد تطوّرت -على مرّ السنين- خيارات إعادة الهيكلة في المملكة المتحدة لتتبنّى السمات الرئيسة للنموذج الأمريكي. ومع ذلك، فإنّ آليات إعادة الهيكلة في المملكة المتحدة مختلفة جداً. وتُعدّ الصيغة الحالية لخطة الاتفاقية (the scheme of arrangement) هي السائدة في المملكة المتحدة منذ سريان العمل بنظام الشركات لعام ٢٠٠٦.^{٤٢٩} ومع هذا، فقد أضافت المملكة المتحدة مؤخراً قسمًا جديدًا (بمعنا 26A) إلى نظام الشركات لعام ٢٠٠٦، وذلك اعتباراً من ٢٦ يونيو ٢٠٢٠. وقد قدّم هذا القسم الجديد خيار "خطة إعادة الهيكلة" (restructuring plan) للشركات غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويستند إلى حد كبير على السمات الأساسية لخطة التسوية السابقة مع إضافة عناصر جديدة تُقرّب المملكة المتحدة من النموذج الأمريكي.^{٤٣٠}

^{٤٢١} يُنظر: على سبيل المثال، يمكن أن تسبق مطالبات الموظفين مطالبات الدائنين المضمونين في بعض الدول الأعضاء (على سبيل المثال، فرنسا واليونان وإسبانيا).

^{٤٢٢} ليس في كثير من دول الاتحاد الأوروبي أحكام خاصة تشجع على التمويل بعد تقديم طلب الإفلاس (على سبيل المثال، النمسا وبلغاريا والسويد). وتفشل كثير من الدول التي تشجع على هذه الممارسة في سنّ أحكام

محددة تحمي المقرضين بعد الالتماس من إجراءات الاسترداد (على سبيل المثال، فنلندا وإيرلندا).

^{٤٢٣} تسمح الدول الأعضاء عمومًا للمدينين بممارسة إجراءات تفضيل بعض الدائنين على بعض، ولكن بعض الدول لديها فترات مراجعة طويلة جداً تمتد لعدة سنوات (على سبيل المثال، هولندا وألمانيا وليتوانيا)، فيما تسمح

دول أخرى بفترة مراجعة مدتها ٣ أشهر فقط (على سبيل المثال، الدنمارك وفنلندا والسويد).

^{٤٢٤} تُعدّ إجراءات النقل الاحتياطي أداة استرداد مفيدة في قضايا الإفلاس الأمريكية، ويمكن أن تمثل إجراءات بمليارات الدولارات في بعض القضايا. ومع ذلك، فإن نظام النقل الاحتياطي في الاتحاد الأوروبي غير متطور بطريقة متسقة وثابتة. فعلى سبيل المثال، يجوز النقل في كثير من الدول الأعضاء إلا إذا كان المدين ينوي الإضرار بمصالح الدائنين (على سبيل المثال، جمهورية التشيك والبرتغال وبولندا). كما يختلف التقادم بشكل كبير، إذ تبلغ

الفترة التي يمكن فيها الاستئناف في المعاملات ١٠ سنوات في النمسا وكرواتيا وألمانيا والنرويج، وأما في بعض الدول الأخرى، فتكون قصيرة لمدة عامين (كالبرتغال ورومانيا).

^{٤٢٥} يختلف وجود لجنة الدائنين من عدمه وقوتها وعدد أعضائها اختلافاً كبيراً بين الدول الأعضاء، فليس في بعض الدول لجنة دائنين (على سبيل المثال: إسبانيا وبلجيكا وسلوفاكيا). وبعض الدول تسمح بتعيين اللجان،

ولكن المحاكم نادراً ما تطبّق ذلك (على سبيل المثال: لوكسمبورغ وهولندا).

^{٤٢٦} بخلاف فرنسا واليونان وإيرلندا وهولندا وسلوفاكيا، ليس لدى الدول الأعضاء خيار إفلاس متفق عليه بين الدائنين عند تقديم طلب الإفلاس.

^{٤٢٧} هناك اختلاف كبير في الشروط اللازمة للموافقة على خطة إعادة الهيكلة في دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، ولا يبدو أن مبدأ "الأولوية المطلقة" -إن وُجد- منصوص عليه صراحة في قوانين كثير من دول الاتحاد الأوروبي

الأعضاء.

^{٤٢٨} تُعدّ إجراءات بيع الأصول ومتطلباتها غير متسقة وغير ثابتة بين الدول الأعضاء، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عمليات طويلة ومعقدة.

^{٤٢٩} يُنظر:

NICOLAES TOLLENAAR, PRE-INSOLVENCY PROCEEDINGS: A NORMATIVE FOUNDATION AND FRAMEWORK, 161 (Oxford University Press 2019).

^{٤٣٠} يُنظر:

SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE, 40-41 & 82 (Oxford University Press 2020).



المطلب الأول: خطة الاتفاقية^{٤٣١}

إنّ خطة الاتفاقية هي خطة تعتمد عليها المحكمة تُطبّق خارج إجراءات الإعسار الرسمية. وهذا الخيار متاح للشركات سواء التي جرى حلّها أو المفلسة، ولذلك فهو غير مدرج في قائمة إجراءات الإعسار في لائحة الإعسار الأوروبية.^{٤٣٢} وتختلف الآلية العامة للنظام اختلافاً كبيراً عن النموذج الأمريكي. ومن تلك الاختلافات أنّه لا يجب الإعلان عن عملية اقتراح خطة الاتفاقية –وقت الإجراءات-، بل يمكن تقديم طلب الافتتاح بسرية.^{٤٣٣} ولا يتم حماية خطة الاتفاقية صراحةً من خلال التعليق التلقائي للمطالبات، ولكن يمكن للدائن طلب التعليق من خلال "القسم A" من نظام الإعسار لعام ١٩٨٦.^{٤٣٤} وتستمر الشركة المعنية في العمل كما كانت من قبل، دون الخشية من تعيين أمين أو مدير إفلاس. ولا يجب تحديد تفاصيل خطة الاتفاقية المقترحة –من الناحية القانونية-، مما يجعل الخطة مرنة، وفي الوقت ذاته يجعل العملية غير متوقعة أو غير ثابتة النتائج، بل يمكن القول بأنها فوضوية إلى حدٍّ ما. وبمجرد أن تصادق المحكمة على خطة الاتفاقية، فإنها تلزم جميع الدائنين –بمن فيهم الذين صوتوا ضد الخطة- والذين لم يحضروا اجتماع الخطة، والذين لم يتلقوا إشعاراً بها.^{٤٣٥}

ولهذا فإنّ خطة الاتفاقية هي عملية إعادة هيكلة مخصصة تركّز تركيزاً كبيراً على التفاوض بين الشركة ودائنيها للتوصل إلى تسوية تمكّن الشركة من مواصلة العمل.^{٤٣٦} ولا تُعدّ الخطة مقبولة إلا إذا صوّتت كل الفئات بالموافقة عليها.^{٤٣٧} ولا يوجد أي نص قانوني يقضي بـ "إلزام جميع الأطراف بقبول الخطة" ولا سيما الفئة المعارضة. ويُعدّ دور المحاكم في هذه الخطة ثانوياً، ولا تتدخل إلا عند الحاجة إلى تغيير الإدارة، أو إلى بيع النشاط التجاري. ويقدم هذا الهيكل حلاً سريعاً جداً في كثير من الحالات. ومع ذلك، لا تقدّم خطط الاتفاقية تقييماً وتنقيحاً منهجياً للقضايا التشغيلية الرئيسة، بل تجرى تعديلات طفيفة على الأمور الهامشية أملاً في أن تتحسن نتائج الأعمال بطريقة ما.^{٤٣٨} ويبدو أنّ خطة الاتفاقية مناسبة للشركات التي تواجه مشكلات يسيرة يمكن حلّها من خلال حصول الشركة على تنازلات من الدائنين بشأن السداد، أو إجراء تعديلات طفيفة على عقود الدائنين واتفاقياتهم، أو إجراء مفاوضات الديون مقابل الأسهم. ونرى أنّ ضرر هذه التعديلات غير الجوهرية على الشركة المتعثرة ربما يكون أكثر من نفعها، فرغم أنها تتم بصورة سريعة وفي فترة قصيرة، إلا أنها لن تقدم حلاً جذرياً للشركة في الغالب –ولا سيما في الحالات الكبيرة-، بل تطيل أمد المشكلة وتؤجلها إلى أن تصل الشركة إلى مراحل الإفلاس الفعلية، ووقتها قد تكون خسارة قيمة الشركة كبيرة.

^{٤٣١} يُنظر: لن تناقش هذه الدراسة "الترتيبات الاختيارية للشركة" بموجب نظام الإعسار لعام ١٩٨٦؛ لأنها -بسبب خطأ في الصياغة- لا تستطیع إلزام الدائنين المضمونين، ولا تُعدّ خياراً قابلاً للتطبيق في معظم عمليات إعادة الهيكلة المعقدة.

^{٤٣٢} يُنظر:

NICOLAES TOLLENAAR, PRE-INSOLVENCY PROCEEDINGS: A NORMATIVE FOUNDATION AND FRAMEWORK, 161 (Oxford University Press 2019).

^{٤٣٣} يُنظر:

James Terry, Tom Bannister, Emma Simmonds, and Lauren Pflueger, Restructuring and Insolvency in the UK (England & Wales): Overview, Thomson Reuters (2023).

^{٤٣٤} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٤٣٥} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٤٣٦} يُنظر:

SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE, 40-41 & 82 (Oxford University Press 2020) ("The English scheme of arrangement has proved [effective] for a rapid, low-cost enforcement of a majority deal to flex the liabilities of an over-leveraged company....").

^{٤٣٧} يُنظر: الفئة قد قبلت المقترح إذا (أ) وافق عليها الأغلبية العادية من الأصوات المدلى بها، و(ب) كانت هذه الأغلبية مجتمعة تمثل 7٥٪ من مبلغ الدين الذي تمثله الأصوات المدلى بها.

^{٤٣٨} يُنظر عمومًا:

SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE (Oxford University Press 2020).



المطلب الثاني: خطة إعادة الهيكلة الجديدة والتوجه نحو النموذج الأمريكي

دفعت نقاط الضعف في خطة الاتفاقية إلى إضافة "الجزء (26A)" -المختص بخطة إعادة الهيكلة- إلى نظام الشركات ٢٠٠٦، وذلك في ٢٦ يونيو ٢٠٢٠.^{٤٣٩} وتشبه خطة إعادة الهيكلة خطة الاتفاقية بصورة كبيرة، ففي خطة إعادة الهيكلة، تُعدّ الشركة المتعثرة -التي يمكنها أن تثبت أنها تواجه صعوبات مالية أو من المرجح أن تواجهها- اقتراح الخطة وتتقدم إلى المحكمة للحصول على موافقة لعقد اجتماعات دائني الشركة والأطراف ذات العلاقة. ومن الناحية النظرية، ستؤدي المفاوضات إلى خطة تستوجب موافقة الأعضاء عليها. وكما هو الحال في خطة الاتفاقية، تفتقر عملية خطة إعادة الهيكلة إلى تعليق المطالبات التلقائي، ولكن يمكن للمدين التقدم بطلبه من خلال الجزء A1 من نظام الإعسار لعام ١٩٨٦.^{٤٤٠} وتعدّ الفئة موافقة على الاقتراح إذا صوتت بالموافقة عليها المطالبون الذين يمثلون ٧٥٪ من القيمة الإجمالية للدَّين من هذه الفئة. وبخلاف خطة الاتفاقية، لا يلزم الحصول على أغلبية الأصوات. كما تسمح خطة إعادة الهيكلة -كما هو الحال في نموذج الإفلاس الأمريكي- بإلزام جميع الفئات بالموافقة على الخطة ولا سيما الفئة المعارضة.^{٤٤١} وبناءً على هذا، يمكن للمحكمة الموافقة على الخطة رغم عدم موافقة فئة الدائنين المعارضة بشرطين، الأول: ألا يكون أعضاء فئة الدائنين المعارضة في حال أسوأ مما هو عليه الحال لو كانوا جزءًا من عملية الإعسار الرسمية (وغالبًا ما يُشار إلى ذلك بـ "اختبار أفضل المصالح")، والثاني: أن يوافق على الخطة الدائنون الذين يمثلون ما لا يقلّ عن ٧٥٪ من قيمة فئة واحدة على الأقل من الدائنين أو الأعضاء.^{٤٤٢} وقد تبنت خطة إعادة الهيكلة هذه الميزة من نظام الإفلاس الأمريكي ولكنها لم تضيف "قاعدة الأولوية المطلقة"، وهي التي توفر للأعضاء مرونة إضافية. وتسمح خطة إعادة الهيكلة بتخفيض فئات الدائنين الأعلى رتبة مع الاستمرار في توفير القيمة لحقوق الملكية. وبخلاف خطة الاتفاقية، نرى أنه يمكن لملاك الأسهم -بناءً على خطة إعادة الهيكلة- الاحتفاظ بالأسهم عن طريق ضجّ أموال جديدة شريطة أن تكون الخطة عادلة ومنصفة. وربما تجعل هذه التغييرات الطفيفة خطط إعادة الهيكلة أكثر جاذبية للشركات المتعثرة. وختامًا، يمكن القول بأن المملكة المتحدة لديها نظام إعادة هيكلة منوع يركز على حقوق الدائنين، وأثبت أنه مفيد إلى حد ما فيما يتعلق بأنواع محددة جدًا من حالات الضائقة المالية. ومع ذلك، لا يقدم التصميم المنوع للنظام سوى إرشادات محدودة عند صياغة إعادة هيكلة مثالية تعتمد على أفضل الممارسات الدولية، ولذا، نرى أن هذا النظام لا يمثل أفضل الممارسات الدولية في هذا السياق.

^{٤٣٩} يُنظر:

Greville Healey, The Cross-Class Cram Down, and the Third-Party Guarantor, Falcon Chambers (2022), available at : <https://www.falcon-chambers.com/publications/articles/the-cross-class-cram-down-and-the-third-party-creditor>.

^{٤٤٠} يُنظر:

James Terry, Tom Bannister, Emma Simmonds, and Lauren Pflueger, Restructuring and Insolvency in the UK (England & Wales): Overview, Thomson Reuters (2023).

^{٤٤١} يُنظر:

SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE (Oxford University Press 2020).

^{٤٤٢} يُنظر:

Phillip Taylor and Anna Nolan, Financial Restructuring & Reorganization, Alston & Bird (2023).

المبحث الخامس: تحليل نظام الإفلاس الإماراتي

لإبراز أهمية القواعد التنظيمية للإفلاس في دولة الإمارات العربية المتحدة يتم التطرق إلى التسوية الوقائية (المطلب الأول) ومن ثم بيان بعض سمات نظام الإفلاس الإماراتي البارزة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التسوية الوقائية

يُنظر إلى الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية على أنه ظاهرة طبيعية في النظام البيئي الرأس مالي. ويرى مدير الشركة الأمريكية التي تعاني من ضائقة مالية أن الإفلاس هو مجرد أحد الخيارات العديدة القابلة للتطبيق. وبعبارة أخرى، ليس ثمة عيب عند تقديم طلب الإفلاس، ولا خوف -أيًا كان- من العواقب المدنية أو الجنائية الناشئة عن هذا القرار. وهذه الحماية للشركات من الإفلاس لم يكن شائعاً على المستوى الدولي. وفي السابق، كان رواد الأعمال والمديرون التنفيذيون لشركات الإمارات العربية المتحدة يُحتجزون عادةً بسبب الديون غير المسددة، ويواجهون الملاحقة القضائية الجنائية.^{٤٤٣} وقد أدى هذا التهديد إلى عمليات إعادة هيكلة سرية خارج المحكمة، وهي عمليات نادراً ما تناولت قضايا التشغيل أو هيكل رأس المال النظامية، وغالباً ما يحصل الدائنون فيها على مفاوضات غير متوازنة مطلقاً. وكان "الموقف السائد هو أنه يجب تجنب تقديم طلب الإفلاس إلى محاكم الإفلاس في الإمارات العربية المتحدة بأي صورة كانت".^{٤٤٤} ويبدو أن هذا النفور يتماشى مع سياسة الإمارات العربية المتحدة، التي نصت على أنه يجب إبقاء حالات الإفلاس عند الحد الأدنى لتجنب زعزعة ثقة المستثمرين. ولكننا في هذه الدراسة نرى أن حقيقة عدم وجود وسيلة فعالة لمعالجة الضائقة المالية التي ألحقت ضرراً بثقة المستثمرين أكثر بكثير مما يمكن أن تحدثه ملفات الإفلاس التي تُقدّم بصورة نظامية مخطط لها.^{٤٤٥}

ولمواجهة هذه المسألة، أصدرت الإمارات العربية المتحدة نظام الإفلاس بالمرسوم الاتحادي رقم (٩) في عام ٢٠١٦ (وقد جرى تعديل بعض أحكام هذا النظام في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠) والذي سيعطي دفعاً إضافياً للاستثمار في الإمارات.^{٤٤٦} ونرى أن هذا النظام الجديد يقدم نهجاً للضائقة المالية للشركات يشبه إلى حد كبير النموذج الأمريكي -وبغیره من النماذج التي اعتُمدت مؤخراً في كثير من الدول عالمياً-، رغم الاختلافات الكبيرة بينهما.^{٤٤٧} فعلى سبيل المثال، يشجع نظام الإفلاس الإماراتي بشدة على التقديمات الاستباقية قبل وقوع الإفلاس، إذ ينص النظام على أنه "إذا تبين أن أموال الشركة لا تكفي لوفاء (٢٠٪) عشرين في المائة على الأقل من ديونها، جاز للمحكمة التي أشهرت الإفلاس أن تلزم أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين، كلهم أو بعضهم بالتضامن بينهم أو بدون تضامن بدفع ديون الشركة كلها أو بعضها، وذلك في الحالات التي تثبت فيها مسؤوليتهم عن خسائر الشركة وفقاً لأحكام نظام الشركات التجارية".^{٤٤٨} بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لشركة ما إجراء إعادة التنظيم المالي إلا إذا كان القاضي المعين -بعد تقديم طلب الإفلاس- يرى أن إعادة الهيكلة قابلة للنجاح.^{٤٤٩} ويتمحور النظام الجديد حول ثلاثة خيارات لإعادة الهيكلة:

^{٤٤٣} يُنظر:

Mahmoud Kassem, IMF Says UAE Plan for Bankruptcy Law Will Help Lift Growth in Non-Oil Economy, THE NATIONAL NEWS (Oct. 18, 2016).

^{٤٤٤} يُنظر:

See Amir Ahmad and Patrick Schumann, Insolvency Law, Policy, and Procedure in United Arab Emirates, LEXOLOGY (Oct. 26, 2022).

^{٤٤٥} يُنظر:

See generally United Arab Emirates: Selected Issues, International Monetary Fund (Feb. 2022).

^{٤٤٦} مرسوم بقانون معدل رقم (٢١) لعام ٢٠٢٠، بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي بشأن الإفلاس لسنة (٢٠٢٠).

^{٤٤٧} يُنظر: نفس المرجع السابق.

^{٤٤٨} يُنظر: المادة الرابعة والأربعون بعد المائة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٤٩} يُنظر: نفس المرجع السابق.



١- الصلح الواقي من الإفلاس

إنّ نظام الإفلاس الإماراتي قائم على إتاحة الخيارات (وهذا يشبه كثيراً نظام الإفلاس الأمريكي). فيمكن للشركة المتعثرة أن تبدأ "الصلح الواقي من الإفلاس" بشرط ألا تتوقف عن سداد ديونها لمدة ٣٠ يوم عمل متتالية.^{٤٥٠} وتهدف هذه العملية الاستباقية إلى السماح للمدين بتقديم خطة دفع تلي احتياجات الدائنين. وبمجرد تقديم الطلب، تعيّن المحكمة خبيراً لتحديد الجدوى المالية للمدين.^{٤٥١} وبناءً على هذا التقييم، ستحدد المحكمة إمكانية قبول الطلب أو رفضه. ويترتب على قبول الطلب، بدء "تعليق تلقائي للمطالبات" فيما يخص الدائنين غير المضمونين.^{٤٥٢} ويمكن للدائنين المضمونين تقديم طلب إلى محكمة الإفلاس لاتخاذ إجراء فيما يخص ضماناتهم.^{٤٥٣} بالإضافة إلى ذلك، ستعيّن المحكمة أمين صلح أو أكثر (على ألا يتجاوز عددهم ٣ أمناء في وقت واحد) لإدارة مشروع خطة الصلح.^{٤٥٤} وتكّلف المحكمة المدين والأمين (أو الأمناء) بوضع خطة سداد يُصوّت عليها الدائنون.^{٤٥٥} وكما هو الحال في نظام الإفلاس الأمريكي، يُعتمد مشروع الخطة إذا صوّتت بالموافقة عليه أغلبية الدائنين وأن تكون هذه الأغلبية حائزة على ثلثي مجموع الديون العادية المقبولة كحد أدنى.^{٤٥٦} ويواصل المدين إدارة أعماله خلال هذه العملية ولكنه يخضع لإشراف أي أمناء تعيّنهم المحكمة في القضية.^{٤٥٧} ويتمتع الأمين بصلاحيات واسعة، ويبدو أنه قادر على تغيير مناصب صنع القرار الرئيسة في إدارة الشركة.^{٤٥٨} ونعتقد أن عملية الصلح الواقي من الإفلاس توفر مساراً استباقياً لإعادة التنظيم، ومع هذا يبدو أن نجاحها محدود إلى حد ما. ونرى أن الفائدة العملية من وجود أحكام الصلح الواقي ضمن نظام الإفلاس الإماراتي نسبية إلى حد ما، وذلك بسبب أن إجراءات الصلح الواقي تبدو كأنها نسخة مكررة عن إجراءات إعادة الهيكلة. ولو تم إلغاء إجراءات الصلح الواقي من نظام الإفلاس الإماراتي، فلن يكون هناك أي فراغ تشريعي، لأنه يمكن لإجراءات إعادة الهيكلة التي أقرها نظام الإفلاس الإماراتي من أن تسد الفراغ الذي تشغله إجراءات الصلح الواقي. وعليه، يمكن الاستغناء عن إجراءات الصلح الواقي، والاكتفاء بإجراءات إعادة الهيكلة.

٢- إعادة الهيكلة

يقدم نظام الإفلاس في دولة الإمارات العربية المتحدة خيار إعادة هيكلة رسمياً ولكنه يقيد الصلاحيات. فيُطلب من الشركة التقدم بطلب إفلاس إذا (١) توقفت عن سداد الديون لأكثر من ٣٠ يوم عمل متتالية بسبب صعوبة مالية أو (٢) إذا كانت أصولها غير كافية لتغطية المطالبين في أي وقت.^{٤٥٩} وعند تقديم طلب إعادة الهيكلة، يقوم الأمين الذي تعيّنته المحكمة بالإعلان عن تقديم الطلب ويدعو الدائنين لتقديم المطالبات. ويجمع الأمين الوصي معلومات الدائنين هذه ويعد تقريراً عن أعمال المدين يقيم فيه آفاق إعادة هيكلة المدين.^{٤٦٠} وبناءً على هذا التقرير، تحدد المحكمة ما إذا كان سيُسمح للمدين ببدء إعادة الهيكلة أم أنه يجب تصفيتهم. إذا تمت الموافقة على إعادة الهيكلة، تُستبدل الإدارة الحالية للمدين مباشرة أميناً تعيّنته المحكمة، وله صلاحيات واسعة لتنفيذ إعادة الهيكلة وإقرار "تقرير إعادة الهيكلة".^{٤٦١} ويجب على الدائنين غير المضمونين

^{٤٥٠} يُنظر: الفقرة (٢) من المادة السادسة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥١} يُنظر: المادة الخامسة، والفقرة (٢) من المادة الثالثة عشرة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥٢} يُنظر: المادة الخامسة والمادة الثالثة عشرة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥٣} يُنظر: المادة السابعة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥٤} يُنظر: الفقرة (٢) من المادة السابعة عشرة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥٥} يُنظر: المادة الأربعون من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥٦} يُنظر: الفقرة رقم (١) من المادة السابعة والأربعين من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥٧} يُنظر: الفقرة رقم (٤) من المادة الثامنة والتسعين من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥٨} يُنظر: الفقرة رقم (١) من المادة الخامسة والخمسين من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٥٩} يُنظر: المادة السادسة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٦٠} يُنظر:

Adil Hussain, et al., Restructuring and Insolvency in United Arab Emirates: Overview, Thompson Reuters (Mar. 1, 2021).

^{٤٦١} يُنظر: المادة الثانية والثمانون والمادة السادسة والتسعون من نظام الإفلاس الإماراتي.



إيقاف جميع إجراءات التحصيل. ويُفرض على الدائنين المضمونين قيد مشابه لهذا، ولكن يمكنهم طلب إعفاء لضماناتهم من المحكمة (وغالباً ما يُقبل هذا الطلب). والهدف الرئيس من هذه العملية هو أن يقدم الأمين تقرير إعادة هيكلة يوفر جدول سداد للدائنين. وعلى غرار نظام الإفلاس الأمريكي، يقدم نظام الإفلاس الإماراتي ترتيباً لسداد الديون -سواء في مرحلة الصلح الوافي أو إعادة الهيكلة أو عند الإفلاس والتصفية-^{٤٦٢} وللموافقة على "خطة إعادة الهيكلة"، يجب أن "تتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذها لا يتجاوز (٥) خمس سنوات من تاريخ مصادقة المحكمة على الخطة، ويجوز تمديدتها بما لا يتجاوز (٣) ثلاث سنوات أخرى بموافقة أغلبية الدائنين الذين يملكون ثلثي الديون التي لم يتم تسديدها وفقاً للخطة وأية تعديلات طرأت عليها".^{٤٦٣}

٣- التصفية

بالنظر إلى تاريخ قضايا الإعسار في الإمارات المتحدة، يُتوقع أن معظم الشركات التي تتقدم بطلب إفلاس أو تُرفع دعوى إفلاس ضدها ستنتهي إلى التصفية. ويُعدّ هذا الإجراء في نظام الإفلاس في دولة الإمارات العربية المتحدة شائعاً وميسراً بصورة كبيرة للدائنين والجهات الفاعلة في الدولة، بما في ذلك المحكمة والمدعي العام والأمين، ويتولّى الأمين عملية التصفية.^{٤٦٤} ويُدعى الدائنون لتقديم مطالبات في حالة وجود عائدات كافية للتوزيع. ومن المفترض أن تنفذ العملية بسرعة، ويحق الرجوع على المديرين والمسؤولين. وكما سبق بيّنه، إذا تبين أن أموال المدين لا تكفي لسداد ٢٠٪ من ديونه -على الأقل-، جاز للمحكمة أن تلزم أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين -كلهم أو بعضهم- بدفع ديون الشركة -كلها أو بعضها- سواء بالتضامن بينهم أو بدون تضامن.^{٤٦٥}

المطلب الثاني: بعض سمات نظام الإفلاس الإماراتي البارزة

يُعدّ نظام الإفلاس الإماراتي خطوة مهمة في مسيرة تعزيز خيارات إعادة الهيكلة بطريقة تزرع الثقة في سوق الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن التطوّرات الكبيرة الملاحظة أن النظام الجديد يقلّل من التركيز على العقوبة والعقاب الجنائي لقادة الأعمال الذين يديرون الشركات المعسرة. ومن الناحية النظرية، سيؤدي هذا التحول -رغم عدم اكتماله تماماً- إلى إزالة فكرة "عيب الإفلاس" في مجتمع الأعمال، وإلى تشجيع المزيد من الشركات على طلب إعادة الهيكلة عن طريق المحاكم.^{٤٦٦} ويمكن القول بأنّ نظام الإفلاس الإماراتي يميل إلى "النزعة الأبوية" إلى حد كبير (وبعني أنّ سلوك الدولة يهدف إلى الحد من حرية بعض الأفراد أو المجموعات ذات العلاقة لما فيه مصلحتهم). فعلى سبيل المثال، يسمح النظام ببدء الإجراءات من الجهات غير الحكومية، ولكنه في الوقت ذاته لا يزال يمكن المدعي العام أو مسؤول المحكمة من تقديم طلب إفلاس. وتعدّ هذه السمة من بقايا إجراءات الإفلاس غير المثلى عالمياً، وتزيد من إشكالات تدخّل الجهات الفاعلة في الدولة قبل الأوان، وهذا التدخّل يهدف إلى منع وصول الحالة إلى مستوى يُلقى عليهم اللوم لعدم اتخاذ إجراء. كما أن الأمين -وليس الإدارة الحالية للشركة المتعثرة- مسؤول عن إدارة المدين بعد الموافقة على أي طلب صلح وافي أو إعادة هيكلة.

^{٤٦٢} يُنظر: المادة الرابعة والثمانون بعد المئة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٦٣} يُنظر: المادة الثانية بعد المئة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٦٤} يُنظر:

See Mark Craggs, The New UAE Bankruptcy Law, NORTON ROSE FULBRIGHT (Feb. 2017).

^{٤٦٥} يُنظر: المادة الرابعة والأربعون بعد المئة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٦٦} يُنظر:

This means that public institutions in the UAE closely supervise and control private actors in the bankruptcy system.



يُطلب من الشركة التقدم بطلب إفلاس -إما إعادة هيكلة رسمية أو تصفية- إذا (١) توقفت عن سداد الديون لأكثر من ٣٠ يوم عمل متتالية بسبب "اضطراب مركزها المالي" أو (٢) إذا كانت أصولها غير كافية لتغطية الدائنين في أي وقت.^{٤٦٧} ويمنع هذا الشرط الصارم التفاوض والتسوية خارج المحكمة -وهي عملية يمكن القول بأنها الأكثر فعالية في الحفاظ على قيمة الشركة-. ويحدّث هذا الشرط درجة مقبولة من الذاتية في عملية البدء. ولا شك أنّ الشركات تواجه عادةً لحظات مؤقتة من الإعسار، ولذا فإن هذا الشرط يتجاهل دورات السوق الطبيعية. ومن الأمور الجيدة أنّ الفشل في التقدم بطلب إفلاس خلال فترة الثلاثين يومًا المذكورة أعلاه لا يؤدي إلى تحمل أي مسؤولية جنائية على المديرين أو المسؤولين، ولكن الفشل في تقديم الطلب في الإطار الزمني المحدد قد يؤدي إلى غرامات كبيرة وحرمان من شغل منصب مدير أو مسؤول لفترة تصل إلى خمس سنوات.^{٤٦٨} وتعوق هذه التدابير المشاركة الريادية، وتصعب من إيجاد حلول ديناميكية مرتبطة بحالة السوق فيما يخص الحالات المعقدة لإفلاس الشركات.

^{٤٦٧} يُنظر: المادة السادسة من نظام الإفلاس الإماراتي.

^{٤٦٨} يُنظر:



الفصل الثالث

تصوّر لتطوير منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية وفقاً لأنظمة الإفلاس الرائدة عالمياً

في ضوء ما تقدّم ومن خلال الاستعراض القانوني لتحليل نظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية ومقارنته بأنظمة الإفلاس الرائدة عالمياً والتحديات المعاصرة التي تواجه تطبيقها، نستخلص أنّ العالم المالي والاقتصادي يشهد تطوّرات سريعة وتغيّرات متسارعة وتحولات عميقة؛ وفي ظل هذا الواقع المتحول، يتعين على نظام الإفلاس أن يكون لديه القدرة على التكيف والتحسين المستمر لتحقيق المزيد من المرونة والفعالية لمواجهة التحديات الناشئة والتي تستدعي رؤية طموحة لتعزيز نظام الإفلاس. وفي هذا الإطار ومن خلال جدول مقارنة مميّزات قواعد وإجراءات الإفلاس بين السعودية والدول الرائدة عالمياً (المبحث الأول)، تقدّم الدراسة تصوراً لتعزيز منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية على ضوء الأنظمة الدولية الرائدة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: جدول مقارنة مميّزات قواعد وإجراءات الإفلاس بين السعودية والدول الرائدة عالمياً

بعد الانتهاء من دراسة وتحليل أنظمة وتشريعات الإفلاس في جميع دول المقارنة، تقدم الدراسة في الجدول الآتي معلومات حول أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدول في أبرز سمات الإفلاس الأساسية وأفضل الممارسات الدولية المطبقة فيها.

جدول مقارنة الدول فيما يخص إعادة الهيكلة^{٤٦٩}

العوامل	المملكة العربية السعودية	الولايات المتحدة	الصين	الاتحاد الأوروبي	الإمارات	المملكة المتحدة
١ إمكانية التقاضي لدى محاكم متخصصة	✓ نعم، يوجد دوائر قضائية داخل المحاكم التجارية تقوم بالإشراف على قضايا الإفلاس وغيرها من مسائل نظام الأعمال.	✓ نعم، تُعد محاكم الإفلاس محاكم متخصصة ضمن هيكل المحكمة الفيدرالية الأمريكية للمنطقة وتشرف دائماً على الجوانب الرئيسية لكل قضية.	جُزئياً، أنشئت المحاكم المتخصصة في عام ٢٠٠٧. وفي المرحلة الأولى منها، قامت السلطة القضائية المحلية لمدينة معينة بتحويل قسم من محكمة قائمة إلى محكمة إفلاس. وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧، تم إنشاء ٩٧ محكمة إفلاس في جميع أنحاء الصين. وبدأت المرحلة الثانية في عام ٢٠١٩ وقد أنشئت محاكم متخصصة تماماً في ٩ مدن.	لا، ويقرّ التوجيه بأن الدول الأعضاء ليس لديها محاكم إفلاس متخصصة عموماً، بل تعتمد بدلاً من ذلك على المحاكم المدنية العامة لإدارة قضايا الإفلاس. ولتقليل الضرر الناتج عن هذا الواقع، يشجع التوجيه الدول الأعضاء على توفير برامج تدريبية مخصصة لهذه الجهات القضائية.	لا، ويبدو أن قاضي المحكمة المدنية هو من يتولى النظر في قضايا الإفلاس وغيرها من مسائل نظام الأعمال.	لا، ويبدو أن السلطة القضائية لديها دراية جيدة بقضايا إعادة الهيكلة الرئيسية، ولكن لا يشترط أن يكون القضاة متخصصين في الإفلاس.
٢ توافر التدريب اللازم للسلطة القضائية	نعم، يتلقى القضاة تدريباً متخصصاً	✓ نعم، كان قضاة الإفلاس محامين في مجال الإفلاس لفترة طويلة قبل تولي المنصب. ويتلقى القضاة أيضاً تدريباً مكثفًا ويركزون حصرياً على قضايا الإفلاس.	غير واضح إن كان القضاة يتلقون تدريباً متخصصاً	يشجع التوجيه على التدريب المتخصص، ولكن تطبيقه لم يمكن ثابته.	غير واضح إن كان القضاة يتلقون تدريباً متخصصاً	غير واضح إن كان القضاة يتلقون تدريباً متخصصاً
٣ الإجراءات والمستندات المتاحة للعامة	✓ نعم، تتولى لجنة الإفلاس مهمة إنشاء سجل الإفلاس، الذي يحتوي على معلومات تشريعية وقضائية رئيسية وهو متاح للعامة.	✓ نعم، ملفات الإفلاس متاحة مجاناً في جميع قضايا الشركات الكبيرة.	الإجراءات ليست متاحة للعامة، ولا يمكن الاطلاع على معلومات القضية.	لا يلزم التوجيه الدول الأعضاء بجعل الإجراءات متاحة للعامة	يظهر أن هناك إفصاحاً عن القضية، إذ يُكَلَّف الأمين الذي تعينه المحكمة بالإعلان عن قضية الإفلاس لتحديد المطالبين. ولا يبدو أن تقارير الأمناء أو الوثائق الأخرى متاحة للعامة.	عموماً لا، فالمعلوم عن خطة الاتفاقية أنها خارج دائرة الضوء العام (ولم تغير خطة إعادة الهيكلة بموجب الجزء ٢٦ أ هذا الأمر).

^{٤٦٩} وضعت علامة (✓) بجانب الدول التي نعتقد في هذه الدراسة أنها تبنت نهجاً مثالياً فيما يتعلق بسمعة معينة من سمات الإفلاس الأساسية.



تطوير نظام الإفلاس السعودي وفقًا للتجارب الدولية الرائدة

٤	قوانين مُوَحَّدة وثابتة	✓ نعم، تخضع المسائل المتعلقة بالإعسار لنظام الإفلاس السعودي لعام ٢٠١٨ واللائحة التنفيذية لعام ٢٠١٨.	✓ جزئيًا، يوفر النظام الأمريكي إطارًا عامًا لقضايا الإفلاس، لكنه يترك تفاصيل كثير من القضايا الرئيسية إلى تقدير المحاكم الواقعة في الدوائر القضائية المختلفة. فالمحاكم في هذه الدوائر قادرة على تطوير تعقيدات نظام الإفلاس بطرق مميزة جدًا (وذلك إذا لم يتدخل الكونغرس أو المحكمة العليا -الذي نادرًا ما يحدث-).	✓ نعم، نظام جمهورية الصين الشعبية بشأن إفلاس الشركات هو النظام الحاكم.	لا، وتختلف قوانين الإعسار بين الدول الأعضاء.	✓ نعم، تخضع المسائل المتعلقة بالإعسار لنظام الإفلاس الإماراتي، الصادر بالمرسوم الاتحادي رقم (٩) لعام ٢٠١٦.	✓ نعم، تخضع المسائل المتعلقة بالإعسار لنظام الإفلاس لعام ٢٠٢٠. الشركات لعام ٢٠٢٠.
٥	القدرة على بدء إجراءات الإفلاس استباقياً	✓ نعم	✓ نعم	يبدو أن نظام الإفلاس الصيني يسمح للمدين ببدء العملية استباقياً، ولكن قد تطلب المحكمة إثبات الإعسار.	✓ نعم	✓ نعم	✓ نعم
٦	قدرة الدائنين على بدء الإجراءات اختياريًا	✓ نعم	✓ نعم	✓ نعم	✓ نعم	✓ نعم	✓ نعم
٧	إدارة الشركة وقت القضية	في إجراء التسوية الوقائية، يمكن لإدارة المدين الحالية الاستمرار في إدارة الشركة. وفي إجراء إعادة التنظيم المالي، يمكن للمدين إدارة الأعمال التجارية وعملية إعادة الهيكلة ولكن تحت إشراف أمين تعينه المحكمة، وأما إدارة إجراءات التصفية فتكون حصريًا لدى الأمين.	✓ يمكن لإدارة المدين قبل تقديم الطلب الاستمرار في إدارة الشركة أثناء إعادة الهيكلة بناءً على الفصل ٨، لكنها تخضع لإشراف أمين تعينه المحكمة يتحكم في عملية صنع القرار الرئيسية.	يمكن لإدارة المدين قبل تقديم الطلب الاستمرار في إدارة الشركة أثناء إعادة الهيكلة بناءً على الفصل ٨، لكنها تخضع لإشراف أمين تعينه المحكمة يتحكم في عملية صنع القرار الرئيسية.	تتبنى المادة ٥ من التوجيه النهج الأمريكي في أن الأصل هو استمرار الإدارة الحالية في الإدارة أثناء القضية.	في الصلح الوافي من الإفلاس، يمكن للمدين الاستمرار في إدارة أعماله، لكنه يخضع لإشراف أمين تعينه المحكمة له صلاحيات واسعة، وأما في إجراءات إعادة الهيكلة، فيتولى الخبير الذي تعينه المحكمة الإدارة الكاملة.	✓ تسمح خطة الاتفاقية وخطة إعادة الهيكلة للإدارة الحالية بإدارة الشركة أثناء إعادة الهيكلة.
٨	واجبات الإدارة الائتمانية، والمسؤولية	يمكن تحميل المديرين والمسؤولين المسؤولية عن الفشل في الإعلان عن حالات الإعسار أو عدم	✓ على المديرين والمسؤولين واجبات ائتمانية للشركة والمساهمين.	يحمل المديرين والمسؤولون واجبات ائتمانية ويمكن أن يواجهوا مسؤولية مدنية	يتطلب التوجيه من المديرين حماية مصالح الدائنين قبل تقديم طلب	يحمل المديرون واجبات تجاه الشركة. فمثلاً إذا جرى تصفية شركة	✓ وفقًا لنظام الشركات لعام ٢٠٠٦ والنظام العام في المملكة المتحدة، يتوجب

人。

	إنهاء حقوق إدارة المدين تمامًا.	ذلك الاحتيال أو سوء الإدارة.	الهيكلية، فيتولى الخبير الذي تعينه المحكمة السلطة الكاملة على الإدارة.	
١١	مشاركة المسؤولين الحكوميين	نعم، يمكن تكليف قاضي واحد أو أكثر للإشراف على إعادة التنظيم المالي.	✓ يشرف قاضي تعينه المحكمة على الإجراءات، وتشارك وزارة العدل الأمريكية في مختلف جوانب القضية ولها دور إشرافي.	✓ بناء على النظام الجديد، يُفترض أن الحكومة الصينية ليس لها دور كبير في قضايا الإفلاس، ولكن لا ينبغي التغاضي عن نفوذ الجهات الفاعلة في الدولة.
١٢	التعليق التلقائي للمطالبات	نعم، يمكن للمدين -في مقترح التسوية الوقائية- الحصول على تعليق جميع مطالبات الدائنين، شريطة وجود تقرير يُعدّه " أمين مدرج بقائمة أمناء الإفلاس يتضمن ترجيحه لقبول أغلبية الدائنين للمقترح وإمكانية تنفيذه". وفي هذه الحالات، يكون التعليق ساريًا لمدة ٩٠ يومًا ويمكن تمديده بشرط ألا يتجاوز العدد الإجمالي لأيام ١٨٠ يومًا. وأما في إعادة التنظيم المالي، فيكون التعليق تلقائيًا وساريًا لمدة ١٨٠ يومًا ويمكن زيادته لمدة ١٨٠ يومًا أخرى.	✓ نعم، يحتوي نظام الإفلاس على أمر قضائي قوي يحظر- تلقائيًا- إجراءات تحصيل الديون من قبل الدائنين عند تقديم طلب الإفلاس. ويمكن لقضاة الإفلاس تمديد التعليق بحسب الضرورة لحماية أصول الشركة وتعزيز التسوية. ويمكن للدائنين رفع التعليق، لكن المتطلبات كبيرة. ولا يشمل التعليق السلطة الفيدرالية أو الشرطة المحلية.	يشجع التوجيه الدول الأعضاء على تنفيذ تعليق قوي على جميع إجراءات تحصيل الديون من قبل الدائنين عند تقديم طلب الإفلاس، ولكنها تترك نطاق الوقف لتقدير الدول الأعضاء.
١٣	إيقاف سريان تعليق المطالبات والاستثناءات للتعليق	نعم، للدائنين المضمومين الحق في طلب إيقاف سريان التعليق من المحكمة.	✓ نعم، للدائنين الحق في طلب إيقاف سريان التعليق، ولكن الأصل أن تُرفض معظم هذه الطلبات.	نعم، ينص التوجيه على وجوب أن يكون للدائنين الحق في الاستئناف على التعليق.
١٤	عقوبات انتهاك الإيقاف التلقائي -إن وجدت-	نعم	✓ نعم	✓ نعم



١٥	تمويل قضايا الإفلاس	نعم، يمكن للمحكمة السماح للدائن بالحصول على تمويل جديد في مقترح التسوية الوقائية أو إعادة التنظيم المالي. وإذا وافقت المحكمة التجارية على ذلك، يمكن أن يكون للتمويل الجديد أولوية باسترداد مبلغ القرض قبل الديون غير المضمونة القائمة ويمكن ضمانه بالأصول المرهونة الحالية.	✓	نعم، يمكن للدائنين طلب تمويل رأس مال جديد لمعالجة تكاليف الإفلاس والخروج منه. ويمكن منح التمويل الجديد مختلف أنواع الضمان، بما فيها حقوق الرهن، لتشجيع المقرضين.	نعم، بناء على المادة ٧٥، يمكن للدائن أو مدير الإفلاس طلب تمويل جديد، بما في ذلك التمويل على أساس الضمان، لتسهيل إعادة التنظيم. ويبدو أنه ليس هناك آلية امتياز (أولوية للقرض الجديد على الديون السابقة).	نعم، تنص المادتان ١٦ و ١٧ من التوجيه على إمكانية تمويل الصلح الوافي من الإفلاس أو إعادة هيكلة. ويمكن أن يكون للتمويل الجديد أولوية على الديون غير المضمونة القائمة، ويمكن تأمينه بالأصول المرهونة الحالية، ولكن يكون ترتيبه بعد الرهون القائمة حاليًا.	نعم، يمكن جزئيًا، تسمح خطة الاتفاقية وخطة إعادة الهيكلة كلاهما للدائن باستخدام الأصول كضمان لطلب رأس مال جديد.		
		في التسوية الوقائية، يمكن للمحكمة إنهاء عقد ما إذا كان الإنهاء في مصلحة أغلبية الدائنين. وفي إعادة التنظيم المالي، يمكن للدائن طلب إنهاء عقد ما ولكن بموافقة الأمين	✓	للمدين صلاحيات واسعة لإنهاء العقود من طرف واحد قبل تقديم طلب الإفلاس. ولا يمكن تقييد هذه الصلاحيات باتفاقيات ما قبل الطلب. ويُسمح للمدين أيضًا بالاستمرار في تنفيذ العقود قبل الطلب	يقوم مدير الإفلاس -لا إدارة المدين- باتخاذ قرار فسخ عقد ما قبل طلب الإفلاس أو الاستمرار في تنفيذه، اعتمادًا على موافقة المحكمة	يوصي التوجيه الدول الأعضاء بتوفير آلية معينة للمدينين المؤسسين لإنهاء العقود قبل تقديم طلب الإفلاس	يبدو أن إلغاء العقود قبل طلب الإفلاس غير متاح	لا تسمح خطة الاتفاقية بإلغاء العقود قبل تقديم طلب الإفلاس	
		ترتيب الأولويات في نظام الإفلاس السعودي يشبه معظم الدول المتقدمة، فالديون المضمونة بضمانات حقيقية لها أعلى درجة من الأولوية، يليها أجور الموظفين، ثم تكاليف إدارة أموال الشركة، ثم الديون غير المضمونة، ثم المستحقات الحكومية غير المضمونة.	✓	يوفر نظام الإفلاس أولوية للدائنين المضمونين والعديد من الدائنين، بما في ذلك الموظفون والسلطات الضريبية.	نعم، توفر المادة ٤٣ أولويات المطالبات بما يشبه النموذج الأمريكي لحماية الدائنين المضمونين أولاً، كما أن مطالبات الموظفين تحظى بأولوية قبل الدائنين غير المضمونين عمومًا.	نعم، يدعو التوجيه إلى أولويات المطالبات بطريقة تشبه النموذج الأمريكي.	تمامًا كالنظام الأمريكي، هناك في نظام الإفلاس الإماراتي تصنيف لأولوية المطالبات، مما يمنح بعض المطالبين أولوية قبل الآخرين.	✓	
١٦	التعامل مع العقود		✓	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية الوقائية	نعم، يمكن للدائنين اختيار إعادة التنظيم	نعم، يؤكد التوجيه على أهمية وجود	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية	✓	✓
			✓	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية الوقائية	نعم، يمكن للدائنين اختيار إعادة التنظيم	نعم، يؤكد التوجيه على أهمية وجود	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية	✓	✓
١٧	أولوية المطالبات		✓	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية الوقائية	نعم، يمكن للدائنين اختيار إعادة التنظيم	نعم، يؤكد التوجيه على أهمية وجود	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية	✓	✓
			✓	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية الوقائية	نعم، يمكن للدائنين اختيار إعادة التنظيم	نعم، يؤكد التوجيه على أهمية وجود	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية	✓	✓
١٨	خيارات إعادة		✓	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية الوقائية	نعم، يمكن للدائنين اختيار إعادة التنظيم	نعم، يؤكد التوجيه على أهمية وجود	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية	✓	✓
			✓	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية الوقائية	نعم، يمكن للدائنين اختيار إعادة التنظيم	نعم، يؤكد التوجيه على أهمية وجود	نعم، يمكن للدائنين اختيار التسوية	✓	✓



تطوير نظام الإفلاس السعودي وفقًا للتجارب الدولية الرائدة

التنظيم المتاح	إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، أو إعادة التنظيم المالي، أو التصفية.	الأصول، أو إعادة التنظيم.	المالي، أو "اتفاقية التسوية"، أو التصفية.	خيارات لإعادة التنظيم	الوقائية (إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها)، أو إعادة الهيكلة، أو التصفية.	نعم، يمكن للدائنين اختيار التصفية، أو بيع الأصول، أو إعادة الهيكلة.
١٩ بيع الأصول	تسمح المادة ٨٢ من إجراءات إعادة التنظيم المالي ببيع الأصول المضمونة.	✓ أنشأت السوابق القضائية نظامًا ديناميكيًا يسمح للدائنين ببيع الأصول للحفاظ على قيمة الشركة.	نعم، ولكن يقوم الأمين بإدارة مبيعات التصفية.	نعم، بيع الأصول من الخيارات التي يدعو إليها التوجيه. الأمين.	نعم، يمكن بيع الأصول، ولكن هذه العملية يديرها الأمين.	نعم، يمكن بيع الأصول عن طريق المحاكم.
٢٠ إجراءات الإبطال	نعم، يسمح النظام للمحكمة التجارية بإبطال الأحكام القضائية لبعض المعاملات السابقة واستعادة بعض الأصول لمصلحة الدائنين.	✓ نعم، يوفر نظام الإفلاس آليات مختلفة تسمح للمحكمة بإبطال الأحكام القضائية التي أضرت بأصول الشركة. والأمران الرئيسان للإبطال هما: النقل الاحتياطي، وتفضيل بعض الدائنين على حساب آخرين.	نعم، المادتان ٣١ و ٣٢ تسمحان للمحكمة بإبطال الأحكام القضائية واستعادة بعض الأصول لمصلحة الدائنين.	نعم، يشجع التوجيه على الأحكام القانونية التي تشمل على الإبطال.	نعم، يمكن إبطال عدد من التحويلات التي تحدث خلال العامين السابقين لبدء الإفلاس إذا ثبت أنها تضر بالدائنين.	عند تصفية شركة، تقبل المحكمة طلبات إبطال الأحكام القضائية السابقة لطلب الإفلاس، بما في ذلك النقل الاحتياطي وتفضيل بعض الدائنين على بعض في الدفع، وذلك قبل بدء القضية بموعد لا يتجاوز عامين.
٢١ خطط إعادة التنظيم	نعم، تعد خطة إعادة التنظيم المالي موافقًا عليها إذا صوّتت بالموافقة على المقترح دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين في الفئة ذاتها، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة – إن وُجدوا –.	✓ نعم، يُعد أنّ فئة الدائنين قد وافقت على خطة إعادة الهيكلة المقترحة إذا صوتت بالموافقة عليها الدائنون الذين يمثلون غالبية المطالبين وكانت مطالباتهم تمثل ثلثي القيمة.	✓ نعم، يمكن تعديل خطة إعادة الهيكلة والمدفوعات والفوائد للدائنين، ويُسمح للدائنين بالتصويت على الخطة. وكما هو الحال في النظام الأمريكي، يُعد أنّ فئة الدائنين قد وافقت على خطة إعادة التنظيم المالي المقترحة إذا صوتت الدائنون الذين يمثلون غالبية المطالبين والذين تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة فئة المطالبين.	✓ نعم، يشتمل التوجيه على فئات مختلفة ويمكن للفئات التصويت كما هو الحال في النظام الأمريكي.	✓ نعم، كالنظام الأمريكي تمامًا.	✓ نعم، بالنسبة لخطة الاتفاقية، يجب على جميع فئات الدائنين الموافقة على الخطة، وتكون الفئة موافقة على الخطة إذا صوت لها غالبية تملك ما لا يقل عن ٧٥٪ من القيمة في الفئة. وبالنسبة لخطة إعادة الهيكلة، تعتبر الفئة قد وافقت على الخطة إذا صوت لمصلحتها من يملك ٧٥٪ من القيمة في الفئة، وليس هناك متطلب عددي.
٢٢ تصويت الدائنين	نعم، فعلى سبيل المثال، يجب ألا تنتهك خطط	✓	هناك صور مختلفة لحماية الدائنين، ولا	يشجع التوجيه على تنفيذ اختبار أفضل	يشارك الأمين الذي تعينه المحكمة	ليس هناك خيار إلزام جميع الأطراف في خطة



إبراء الذمة	إبراء الذمة	إلزام الأطراف المعارضة ب خطة إعادة التنظيم	إعادة التنظيم المالي	معايير العدل أو تضرر الدائنين الأفراد.	هناك عدد من الصور لحماية الدائنين، بما في ذلك التعيين التلقائي للجنة الدائنين، بالإضافة إلى اللجان الأخرى المؤقتة في الحالات الكبيرة. كما لا يمكن تأكيد الخطة إلا إذا قررت المحكمة أن إعادة الهيكلة قابلة للتطبيق وأن الدائنين لن يتلقوا في إعادة الهيكلة أقل مما سيحصلون عليه في حالة التصفية	سيما في حالات إلزام جميع الأطراف بالقبول	المصالح وقاعدة الأولوية المطلقة	بفاعلية في الإشراف على إعادة الهيكلة أو التصفية، وتقديم تقارير عن أعمال المدين.	الاتفاقية، ولكنه مائل في نموذج خطة إعادة الهيكلة وهو مطابق لما هو في النظام الأمريكي.
غير واضح، فلا تنص إجراءات إعادة التنظيم المالي ولا إجراءات التسوية الوقائية ولا إجراءات التصفية على إبراء الذمة الكامل من الالتزامات.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.	نعم، يمكن إبراء ذمة جميع ديون المدين قبل تقديم طلب الإفلاس -ما عدا بعض الاستثناءات الكبيرة-.
نعم، تسمح المادة ٨٠ من إجراءات إعادة التنظيم المالي للمحكمة بالتصديق على اقتراح الخطة إذا وافقت فئة واحدة فقط من الدائنين على الاقتراح، بشرط أن تقبل جميع فئات الدائنين والملاك بالمقترح، وإذا قبلت فئة واحدة على الأقل من فئات الدائنين بالمقترح، وصوت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم ٥٠٪ على الأقل من مجموع قيمة مطالبات الدائنين المحصوتين في جميع الفئات، ورأت المحكمة أن التصديق على المقترح	نعم، نشأت في الولايات المتحدة فكرة إلزام الأطراف المعارضة بقبول خطة إعادة التنظيم. فمثلاً فيما يتعلق بالدائنين غير المضمونين، يُسمح بالإلزام إذا صوتت فئة واحدة متضررة لمصلحة الخطة ولم تتلق أي فئة مصنفة أقل من الفئة الملزمة أي قيمة عن طريق الخطة بناءً على مصلحتها السابقة في المدين.	نعم، يتبنى النظام كثيراً من الأفكار من النموذج الأمريكي. فإذا رفضت فئة الدائنين المصوّتة على خطة إعادة الهيكلة الخطة، فإن المحكمة لا تزال تتمتع بسلطة الموافقة على الخطة ما دامت تعتقد أن الخطة: (١) ممكنة التنفيذ (٢) وتعامل الدائنين بإنصاف (٣) وستوفر توزيعاً أكبر من التصفية للدائنين جميعاً	نعم، تمنع المادة ١١ من التوجيه الدول الأعضاء من اشتراط عدم إمكانية تأكيد خطة إعادة الهيكلة إلا إذا صوتت جميع فئات الدائنين بالموافقة. ولذا فإنه يجب على الدول الأعضاء السماح بنوع من إلزام جميع الأطراف، الذي يشبه الإجراء الذي الإفلاس الأمريكي.	لا	لا تسمح خطة الاتفاقية بإلزام الأطراف المعارضة، لكن خطة إعادة الهيكلة تحتوي على هذا الخيار وتطبق ما هو في النظام الأمريكي.	لا	لا تسمح خطة الاتفاقية بإلزام الأطراف المعارضة، لكن خطة إعادة الهيكلة تحتوي على هذا الخيار وتطبق ما هو في النظام الأمريكي.	لا	لا تسمح خطة الاتفاقية بإلزام الأطراف المعارضة، لكن خطة إعادة الهيكلة تحتوي على هذا الخيار وتطبق ما هو في النظام الأمريكي.



يحقق مصالح أغلبية الدائنين.						بيان المحكمة المعتمد	٢٦
✓	✓	✓	✓	✓	✓		
نعم، يجب أن تحتوي خطة التسوية الوقائية وخطة إعادة التنظيم المالي على معلومات شاملة عن المدين وأنشطته.	نعم، يجب على المدين تقديم بيان إفصاح معتمد من المحكمة إلى المطالبين والأطراف ذات العلاقة.	لا يتضح ما نوعية الإفصاحات التي ستطلبها المحكمة.	يتطلب التوجيه الإفصاح الكامل عن المعلومات ذات الصلة، بشرط ألا يفرض هذا المطلب عبئًا غير متناسب على المدينين	نعم، في الصلح الوافي من الإفلاس أو إعادة الهيكلة، يكلف الأمين بإعداد تقرير يفصل أعمال المدين ويوصي بإعادة الهيكلة أو التصفية.	لا، بموجب خطة الاتفاقية، لا تحتاج المحكمة إلى الموافقة على الدائنين أو التحقق منها، ولكن على المديرين واجب الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.	إجراءات إعسار ميسرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	٢٧
نعم، يوفر النظام إجراءات أكثر تيسيرًا للمدين الصغير -وقد سبق تعريفه- فمثلًا يمكن للمدين الصغير الذي يسعى للحصول على تسوية وقائية تقديم نموذج بسيط إلى لجنة الإفلاس، بدلًا من تقديم ملف أكثر تعقيدًا إلى المحكمة التجارية.	نعم، يحتوي النظام على الفصل الفرعي الخامس للشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة التي تبلغ التزاماتها أقل من ٢,٧ مليون دولار أمريكي. ولهذه العملية البديلة عدد من المزايا، بما في ذلك -مثلًا- عدم حاجة المدين إلى تلبية قاعدة الأولوية المطلقة، ولا تحتاج الخطة إلى موافقة الفئة المعارضة (وغير ذلك من الأمور الميسرة التي سبق شرحها بالتفصيل).	لا	يسمح التوجيه للدول الأعضاء بتنفيذ إجراءات خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكنه لا يوصي بذلك فعليًا ولا يقدم تفاصيل عنها.	لا	لا يمكن لخطة اتفاقية التعامل مع المطالبات التي لم تكن موجودة وقت التفاوض.	قدرة الخطة على معالجة المطالبات المستقبلية المحتملة	٢٨
نعم، ويمكن تقدير المطالبات في إجراءات إعادة التنظيم المالي.	نعم، ويمكن تقدير المطالبات للتصويت على الخطة.	لا يبدو أن الأحكام المتعلقة بالتعامل مع المطالبات المستقبلية متاحة	غير واضح	لا	لا يمكن لخطة اتفاقية التعامل مع المطالبات التي لم تكن موجودة وقت التفاوض.		



المبحث الثاني: تعزيز منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية على ضوء الأنظمة الدولية الرائدة^{٤٧}

لقد تبين من خلال استعراض التجربة الأمريكية في معالجة مسائل الإفلاس وتحليل نظام الإفلاس الأمريكي الذي يُعدّ نتاج مدّة طويلة من الزمن تجاوزت المائتي (٢٠٠) عام من الخبرات والتجارب والممارسات التي ولّنت تخلّلتها بعض الخطوات غير الصائبة؛ فقد تمكّن صُنّاع القرار من تحديدها وتصحيح معظمها لتحلّ التجربة الأمريكية اليوم في هذا المجال موقعًا رائدًا بين الدول. وتجدر الإشارة إلى أنّ كثير من أحكام النظام جديدة، والتي كانت تبدو عند إصدارها ووقت تطبيقها، لأوّل مرّة، غير مقنعة إلّا أنّها عند الممارسة أثبتت جدواها. وقد حقّق النظام نجاحات ومزايا كبيرة ممّا حفز الدول الأخرى على محاكاة أبرز الأحكام الرئيسة للنظام الأمريكي. وقد أظهرت الدراسة أوجه شبه في كثير من السمات الأساس للإفلاس بين دول المقارنة، ومن ذلك على سبيل المثال:

- الضائقة المالية لا تؤدي تلقائيًا إلى التصفية مما يوفر للمدين الإحساس بالأمان القانوني ويسهم في تطوّر التجارة ونمو الاقتصاد.
 - يتمتع المدين بعدة خيارات لإعادة الهيكلة.
 - يمكن للمدين الحصول على الإفلاس استباقيًا قبل العجز عن السداد فعليًا.
 - يصدر تلقائيًا أمر قضائي بوقف جميع إجراءات تحصيل الدائنين عند تقديم طلب الإفلاس.
 - يمكن للمدين الحصول على تمويل جديد، وهناك حوافز للمقرضين.
 - يمكن للمدين إلغاء العقود المبرمة التي لا تعود بالنفع على الشركة وأعمالها، قبل تقديم طلب الإفلاس.
 - من المتوقع أن يتفاوض المدينون والدائنون بحسن نية.
 - وجود إجراءات ومتطلبات محددة لخطط إعادة التنظيم المالي.
 - وجود آلية تصويت الدائنين.
 - وجود أحكام نظامية لإلزام جميع الأطراف أو ما شابه ذلك من الآليات.
- يمثّل هذا التشابه والانسجام قدرًا كبيرًا من التطور في أنظمة الدول المقارنة حيث يسهم بدرجة هامّة في التنسيق بين مختلف النظم القانونية للإفلاس وتقاربها؛ ولكنّها لا تزال بعيدة جدًّا عن محاولة توحيدها حيث تظلّ مجموعة من أفضل الممارسات مفقودة في بعض هذه الدول، ومن أبرز هذه النقاط ما يأتي:

١- ضرورة تهيئة البنية التحتية اللازمة لتطبيق القانون من محاكم متخصصة وقضاة متخصصين وخبراء

ممّا لا شك فيه أنّ لأنظمة الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات التجارية وتنظيمها أهميّة بالغة في حماية الاقتصاد الوطني، وترسيخ جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية وتعزيز ثقة المستثمرين. إلّا أنّ نجاح هذه الأنظمة في تحقيق أهدافها يقتضي وجوب توفير البنية التحتية القانونية والإدارية اللازمة، ذلك أنّ هذه التشريعات تتعلّق ببيئة الأعمال والاقتصاد ذات الطبيعة الخاصة والمعقّدة وتستوجب الخبرة والسرعة والمرونة والفاعليّة حيث ترتبط بأنشطة تجارية أو مهنيّة تقوم على السرعة والثقة والائتمان. ولذلك تتطلب إنشاء محاكم إفلاس متخصصة وقضاة متخصصين في المسائل التجاريّة على غرار الدول الرائدة في هذا المجال وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

^{٤٧} ينظر: لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه التوصيات ليست صادرة من خبير اقتصادي، ولكنها تركز على القرارات المتعلقة بالسياسة القانونية وتستند إلى فكرة أن التصميم القانوني الأمثل يعزز النمو الاقتصادي. ولا تدعي هذه الدراسة تقديم استنتاجات بشأن المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية (كالتضخم، والركود، والاضطرابات المدنية) التي يمكن أن تضر بالنمو والاستثمار.



ويؤدي غياب بنية تحتية قانونية متطورة وناجزة إلى مشاكل متعددة لاسيما منها طول إجراءات التقاضي أمام المحاكم، حيث يتجاوز زمن التقاضي في قضايا الإفلاس الخمس سنوات ما بين المحاكم الابتدائية والاستئناف والنقض. كما أن وجود القضاة المتخصصين في محكمة خاصة لعمل قضائي معين أمر مهم خصوصاً مع وجود أعمال تجارية قانونية معقدة في الوقت الحالي. وهو ما يُراعي ضمانات التقاضي ومتطلبات العدالة الناجزة، والذي يُعد حسم المنازعات بالسرعة المناسبة ودون تأخير غير مبرر أحد متطلباتها الرئيسية. ومن هذا المنطلق فإنه من المتّجه الاهتمام بتعزيز المسارات المتخصصة عن طريق تعيين قضاة متخصصين، من أجل تنمية التخصص في مجال الإفلاس وبناء الخبرة التراكمية للقاضي، التي ستسهم في جودة الأحكام. إلا أنه وإن كان من الصعب إنشاء مسارات لتعيين قضاة من متخصصي الإفلاس ذوي الخبرة الطويلة وكذلك في صورة تعذر إحداث محاكم متخصصة فإنّ برامج التدريب القوية والمجالس الاستشارية تساعد بشكل كبير في هذا الأمر. كما تعدّ الرقابة القضائية عنصراً ضرورياً في هذا السياق.

وعلى الرغم من أنّ البنية التحتية للإفلاس في المملكة العربية السعودية تختلف عما عليه الأمر في الولايات المتحدة، وتعدّ هذه النقطة من أوجه الاختلاف بينهما. إلا أنّ المملكة تحسّن وتطوير قوانينها ومبادئها وسياساتها وتحقيق المزيد من المرونة ممّا يسهم في تقليص التباين بمرور الوقت من خلال التدريب وخبرة القضايا كما سيأتي توضيحه لاحقاً.

٢- التوسع في الخيارات المتاحة للمدين المتعثر

لا شك أنّ إدارة المدين الحالية غالباً لديها معرفة كبيرة بأعمال المدين والفرص أو المخاطر المحتملة بصورة أفضل كثيراً من الأمين الذي تعيّنه المحكمة. ولذلك، باستثناء الاحتيال أو سوء السلوك أو عدم الكفاءة، لا بد لأنظمة الإفلاس أن تجيز للمدين خيارات أكثر وذلك بأن تمنحه أيضاً إمكانية الاختيار بين ثلاثة أمور رئيسية:

- التصفية عند عدم إمكانية الحفاظ على قيمة الشركة إلا من خلال المبيعات السريعة لجميع الأصول.
 - بيع الأصول المنهجي إذا كان من الممكن بيع بعض أجزاء الشركة للمساهمة في استمرار الشركة القائمة أو البيع المنهجي لمشتري لديه القدرة الأفضل للحفاظ على قيمة مستحقات الدائنين وحماية الوظائف،
 - إعادة الهيكلة الكاملة إذا جرت معالجة المشكلات التي تمنع بقاء الشركة (أو التي تمكن معالجتها).
- وتُعد هذه النقطة من الأمور التي تتماشى فيها البنية التحتية لنظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية جيداً مع أفضل الممارسات الدولية لأنّ فيها خيارات جيدة للمدينين.

٣- بقاء إدارة الشركة المدينة دون تغييرها

ويعني ذلك وفقاً لمقتضيات نظام الإفلاس الأمريكي استمرار الإدارة الحالية للشركة المتعثرة عدا حالات الاحتيال أو سوء السلوك أو عدم الكفاءة، أي أن يتمتع المدين الذي يضطرب مركزه الماليّ بحماية أكثر من الدائنين؛ وهو ما مثّل نقطة اختلاف رئيسية بين أنظمة الإفلاس المختلفة. ويضمن نظام الإفلاس الأمريكي للشركة المدينة التي تعرضت لظروف استثنائية طارئة، ويُتوقع تمكّنها من العودة إلى وضعها الطبيعي قبل الضائقة المالية التي مرت بها؛ حق ممارسة نشاطها وفق شروط وضوابط معيّنة، دون أن تتوقف على موافقة الدائنين. وهو ما يمثّل حماية للمدين من الدائنين. كما تتمتع هذه الإدارة بسلطة اتخاذ القرارات الرئيسية وفقاً لنظام الإفلاس ومحكمة الإفلاس. وقد أخذت بعض الدول بهذا التوجه وذلك بتبني جزء كبير من النموذج الأمريكي -كالإمارات العربية المتحدة- ولكنها أبدت تحفظاتها بخصوص مدى استقلالية الشركة



المدينة في إدارة نشاطها. ولذلك فقد سمحت هذه الدول وغيرها -كالمملكة العربية السعودية- للمدين بالاستمرار في إدارة نشاطه في عملية إعادة التنظيم المالي ولكن بتحديد سلطته وذلك بأن تكون إدارة النشاط تحت الإشراف المباشر لأمين أو مشرفٍ تعينه المحكمة، كما نقلت سلطة اتخاذ القرار بشأن مختلف القضايا الجوهرية -في كثير من الحالات- إلى هذا الأمين أو المشرف.

ويستند التوجه الذي يتبناه النظام الأمريكي إلى أنّ الشركات الكبيرة لديها تعقيد مالي وتشغيلي كبيرين، ولذلك لا بدّ أن يدير أعمال المدين وصناعاته ذوو خبرة كبيرة بهذه الأعمال يمكنهم اتخاذ قرارات كبيرة تسهم في الحفاظ على قيمة الأعمال وأصولها. ويحتوي نظام الإفلاس الأمريكي على كثير من التدابير الوقائية التي تحمي الشركة في مثل هذه الحالات (مثل: سلطة إقالة الإدارة الحالية بموجب المادة 1104، وإشراف لجنة الدائنين، والرقابة الخارجية على الوصي)، وهذه التدابير مصممة للتعامل مع الحالات التي يظهر فيها من هؤلاء التنفيذيين سلوك قد يضر بقيمة الشركة.

وأما تعيين أمين أو مشرف -من قبل المحكمة- ممّن لديهم الخبرة اللازمة للتعامل مع حالات الضائقة المالية المعقدة والحفاظ على قيمة الشركة بفاعلية فهو أمر يصعب تطبيقه في كثير من الحالات. ونرى أنّ الأمين أو المشرف في هذه الحالات قد سيكون لديه ميل قوي -غالبًا- لتحويل القضية إلى تصفية، مما يقلّل خيارات الإنقاذ المتاحة للمدين. ومع أنّ التصفية هي إجراء مهم في كلّ نظام إفلاس، وقد تكون في كثير من الأحيان الوسيلة الأكثر جدوى للحفاظ على القيمة كما سبقت الإشارة إليه؛ فهي تبقى من إجراءات الإفلاس التي هي دون المستوى الأمثل، ومعظم الدول تحاول تجنبها. ولهذا تثار الشكوك والتخوفات من أنّ الأمين الذي تعينه المحكمة قد يكون ميّالاً إلى التصفية في معظم القضايا التي يتعامل معها وإن لم تكن هي أفضل الخيارات، ويؤثر بذلك -عن غير قصد- على الإدارة التنفيذية والأطراف ذات العلاقة.

٤- محدودية أنظمة الإنذار المبكر

نظريًا يبدو أنّ للإنذار المبكر أهمية كبيرة ودور بارز في الكشف عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة مما يسهم في حمايتها من الفشل المالي الذي قد يؤدي إلى إفلاسها في كثير من الأحيان وعدم القدرة على النهوض؛ ولذلك من الضروري على المؤسسات تفعيل أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالفشل المالي ومعالجته والتقليل من حدّته، فالولايات المتحدة الأمريكية -مثلًا- تطبّق ذلك على مؤسسات الإيداع المصرفية لديها. إلّا أنّ هذه الممارسة ينبغي أن تقتصر على مؤسسات معينة ذات أهمية نظامية وألا تُطبّق على الصناعات والمؤسسات المختلفة. ولذلك فإنّ التوصية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن التوجيه بإعادة الهيكلة فيما يخص نظام مراقبة واسع النطاق على مستوى دول الاتحاد لم تحقق الهدف المرجوّ منها. ذلك أنّه يصعب جدًّا تصميم نظام الرقابة الحكومية، ولهذا لم يتضمّن التوجيه تعريفاً لهذا المفهوم، كما لم ينص على تفاصيل عمل هذه الأنظمة وخصائصها.^{٤٧١} إضافة إلى ذلك، فإن كثيرًا من الشركات التي تواجه صعوبات مالية تحلّ مشكلاتها دون أي تدخل من الحكومة. ولكن عند تدخل الجهات الرسمية في الدولة، فإن الأمر يصبح معلناً ويؤدي إلى تسريع انهيار الشركة حيث يتخذ أصحاب الأعمال بعض الإجراءات للحدّ من الانكشاف ويحاولون حماية مصالحهم. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

٥- تحقيق الثقة والشفافية في إجراءات الإفلاس

لا شك أنّ الشفافية تشكّل عنصراً حاسماً في إجراءات الإفلاس فمن الأهمية بمكان لجميع الأطراف المعنية فهم الوضع المالي للمدين. والشفافية تبني الثقة بين المدين والدائنين، فمن خلال الكشف عن جميع المعلومات المالية، يمكن للمدين إثبات أنه يتصرف بحسن نية وملتزم بحل

^{٤٧١} يُنظر:

JOSE GARRIDO, CHANDA DeLONG, AMIRA RASEKH, AND ANJUM ROSHA, RESTRUCTURING AND INSOLVENCY IN EUROPE: POLICY OPTIONS IN THE IMPLEMENTATION OF THE EU DIRECTIVE, 6 (IMF Working Paper 2021).

قضاياها المالية. كما يمكن أن يشعر الدائنون بالثقة بأنهم يتلقون معلومات دقيقة ويمكنهم اتخاذ قرارات صائبة بناءً على تلك المعلومات. أما في غياب الشفافية والغموض والتعقيم فإن الأطراف التي تحصل على معلومات داخلية يكون لديها أفضلية على الأطراف غير المطلعة، ويمكنها ذلك من الاستيلاء على القيمة واستغلال الدائنين. وتستفيد هذه الأطراف المطلعة من فوائد قصيرة الأجل، ولكن لها أضرارًا طويلة الأمد على معظم الأطراف غير المطلعة وعلى الأسواق عمومًا. وعندما يعلم المقرضون وغيرهم من الممولين أنه سيتم استغلالهم في حالات الضائقة المالية، فإن ذلك سيقُلل من فرص حصول الشركات المتعثرة على رأس المال ورفض طلبها. ولذلك، لا بد أن تكون المعلومات والبيانات المالية الرئيسية متاحة لجميع الأطراف ذات العلاقة وللسوق عامةً، وهذا هو الحل الفعّال والعاقل لحماية حقوق جميع الأطراف وتعزيز الثقة في النظام، ويدعم فرص الحصول على التمويل، ويقلل من تكاليف الاقتراض. كما أنّ الشفافية ضرورية أيضًا لكي تفهم الجهات الفاعلة في السوق طريقة عمل المحاكم، مما يساعد في تعزيز القدرة على التنبؤ بعملية الإفلاس، وليكون أصحاب المصلحة على علم بطريقة تعامل القضاة مع قضايا الإفلاس. كما تمكّن الشفافية في قاعة المحكمة الاطلاع على عمل القضاة ويمكن الاستفادة من ذلك في التدريب القضائي. ومما لا شك فيه أنّ البيئة القانونية والقضائية والإدارية -ولا سيما أعمال لجنة الإفلاس- في المملكة العربية السعودية تقوم على الشفافية خاصة مع اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية وما توفره من شفافية ووضوح ودقة في البيانات وتسهيل عمل آليات الرقابة.

٦- توحيد القواعد واستقرار الأحكام والقرارات القضائية وعدم تناقضها

يُعَدّ توحيد الأنظمة والقواعد المنظمة للإفلاس وكذلك استقرار الأحكام والقرارات القضائية وعدم تناقضها من المسائل الأساسية لدعم المعاملات واستقرار العلاقات الاقتصادية. ذلك أنّ استقرار الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الإفلاس وعدم تناقضها وثباتها من شأنه تعزيز ثقة الشركات والجهات الفاعلة في بيئة الأعمال وفي النظام القضائي ويؤكد جدوى إعادة الهيكلة. وفي المقابل، يمكن أن تؤدي النتائج المتباينة في مناطق مختلفة داخل الدولة نفسها إلى الإضرار بالدائنين الأفراد في بعض الحالات مما يضعف الثقة في النظام. والقضاء التجاري أصبح أكثر من أي وقت مضى مطالبًا بالانفتاح على محيطه الخارجي والاطلاع على تجارب قضائية أخرى، رغبة في تطوير واستيعاب آليات العمل التجاري حتى يصبح قادرًا على إيجاد الحلول المناسبة لما قد يعرض عليه من منازعات تجارية تهم مجال الإفلاس ومن ثم يكون فاعلاً أساسياً في خلق مناخ سليم يسوده الاطمئنان والثقة والاستقرار ويشكل دعامة قوية لعملية التنمية وتشجيع الاستثمار. ومن أجل توحيد الأنظمة، لا بدّ من تعزيز أنظمة الإفلاس بقواعد وأنظمة مختلفة وتوحيد العمل القضائي والحد من تضاربه من أجل تحقيق الأمن القضائي. وكما سبق بيّنه، فإن التصميم الأمثل لنظام الإفلاس يتمثل في إنشاء إطار عمل يُستكمل بالقواعد والأنظمة والسوابق القضائية. وتمكّن هذه الأمور الثلاثة الأخيرة صناع السياسات من سد الثغرات التشريعية بسرعة وكفاءة. وقد حرصت رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 على توفير الآليات القانونية والقضائية الكفيلة بحل مشاكل ومنازعات الإفلاس، وذلك عبر تحديث المنظومة القانونية للإفلاس وتفعيل دور القضاء وبذلك فإنّ البنية التحتية للإفلاس في المملكة العربية السعودية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

٧- خلافات التقييم

يُعَدّ التقييم من القضايا المهمة في إجراءات الإفلاس ويكون في سياقات مختلفة. ويُقرّ الاتحاد الأوروبي بأنّ خلافات التقييم مكلفة، وغالبًا ما تؤدي إلى نتائج غير متوقعة. وقد يُعزّز النهج الموحد لخلافات التقييم -الذي يمكن تحقيقه بناءً على آراء المحكمة أو اللوائح- القدرة على التنبؤ بالنتائج على أقل تقدير. إضافة إلى ذلك، لا بد أن تكون العقوبات الجنائية والمدنية على الأخطاء المتعلقة بالتقييمات نادرة.



وفي هذه النقطة، تختلف البنية التحتية للإفلاس في المملكة العربية السعودية عن نظيرتها في الولايات المتحدة، إذ هناك عبء كبير على المديرين والموظفين فيما يخص عمليات التقييم، مع وجود عقوبات جنائية ومدنية على أخطاء التقييم.^{٤٧٢}

٨- إقرار إجراءات إفلاس خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تُعد الضائقة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة معقدة. ولا ينبغي على مثل هذه المنشآت اتباع إجراءات الإفلاس المصممة للمشروعات الضخمة حيث إنها إجراءات شديدة ولا تتناسب مع إمكانيات وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أُضيف الفصل الفرعي الخامس الجديد إلى نظام الإفلاس، وهو يقدم خيارات إعادة الهيكلة التي تزيد من احتمالية إعادة التنظيم الناجحة للمدينين المؤهلين. وتجدر الإشارة إلى أن عددًا قليلًا من الدول لديها إجراءات مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومع هذا، فإن الإجراءات المخصصة لمثل هذه المنشآت لا تكفي بنفسها، بل لا بدّ من الإجراءات التي تعالج فعليًا العقوبات التي تحول دون إعادة الهيكلة الناجحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذه المسألة أيضًا، تتماشى البنية التحتية للإفلاس في المملكة العربية السعودية مع أفضل الممارسات الدولية حيث حرص المنظم السعودي على حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بأن خصّها بثلاثة إجراءات إفلاس ميسرة ومبسطة مراعاة لحجم نشاطها وهي: التسوية الوقائية للمدينين الصغار، إعادة التنظيم المالي للمدينين الصغار، والتصفية للمدينين الصغار والتي سبق شرحها.

٩- تصويت الدائنين في حالة التصفية والحماية الإضافية لمبيعات الأصول

قد تؤدي مشاركة الدائنين الإضافية إلى تحسين النتائج. خلافًا لأنظمة الإفلاس الأخرى، يسمح نظام الإفلاس السعودي للدائنين بالتصويت على إجراءات مختلفة في حالة التصفية. وتعدّ هذه السمة مفيدة جدًا، ويمكن أن تصبح هذه الديناميكية أيضًا جزءًا من مبيعات الأصول التقليدية خارج عملية التصفية (الذي تُباع فيه الأصول بأسعار منخفضة جدًا). ونظرًا إلى أن هناك عيوبًا في معاملة مبيعات الأصول بموجب نظام الإفلاس الأمريكي عمومًا، يفتقر الدائنون إلى الحماية الأساسية التي يتمتعون بها في عملية تأكيد الخطة. وتعدّ هذه النقطة من الأمور التي تتماشى فيها البنية التحتية للإفلاس في المملكة العربية السعودية مع أفضل الممارسات الدولية.

١٠- إبراء الذمة من الإفلاس

يُعدّ إبراء الذمة من السمات المميزة لنظام الإفلاس الأمريكي، إذ يمكن للمدين الحصول على إبراء الذمة من الالتزامات التي كانت وقت تقديم الإفلاس ولم يتم سدادها في قضية الإفلاس، وهذا مبدأ أساس في النموذج الأمريكي. إلا أنّ هناك بعض أنواع الديون التي لا يمكن إبراء ذمتها، بما فيها الديون المتعلقة بالسلوك الإجرامي أو الضار، ولكن يتم إبراء ذمم الديون العرفية والعقدية في معظم الحالات. ويوفر هذا الإعفاء للمدين "بداية جديدة" وحلاً للضائقة المالية. ويمكن القول -من منظور السياسة- بأن إنهاء القضية يسمح للمدين بالمضي قدمًا في فرص تجارية جديدة دون تشتيت الانتباه بالالتزامات الواجبة تجاه المشاريع السابقة.

والملاحظ أنّ منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية لم تنص على إبرام الذمة من الإفلاس؛ إذ قد يوقّر هذا الإعفاء "حماية للمدين من الدائن"،^{٤٧٣} وربما لهذا السبب لم ينص عليه نظام الإفلاس السعودي حيث إنّه حرص من خلال القواعد والإجراءات المنظمة للإفلاس على ضمان حماية ومعاملة متساوية وعادلة للمدين والدائنين.

^{٤٧٢} يُنظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

^{٤٧٣} د. يوسف بن أحمد بن عبد الرحمن القاسم، حماية المدين من الدائن، مجلة العدل، العدد ٤٦، ١٤٣١، ص ٢٠ وما بعدها.



ويمكن القول إجمالاً بأنّ نظام الإفلاس السعودي يحتوي على معظم العناصر الأساسية لإطار الإفلاس المثالي. ويحقّق هذا النظام -بناءً على تصميمه الحالي- أهداف المملكة الأساسية فيما يتعلق بتهيئة مناخ الاستثمار وتعزيز بيئة الأعمال ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني.



الفصل الرابع

الخاتمة والتوصيات

في إطار جهود المملكة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، لا سيما ما يتعلّق منها بالتحول الاقتصادي والتنمية المستدامة، ورغبتها في بلوغ أعلى المراكز من حيث التقدم الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة في جذب المستثمرين ورجال الأعمال إلى الدولة والمزيد من المرونة في تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وتهيئة بيئة قانونية مستقرة بقوانين وأنظمة محفزة، تحمي المشروعات الاستثمارية وتعزز الثقة لدى المستثمرين؛ صدر نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩ هـ. ويعدّ هذا النظام من أبرز الأنظمة في المملكة العربية السعودية حيث جاء بناء على التوصيات والمراجعات مع كلّ من البنك الدولي، ولجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة وأحدث قفزة نوعية في المجال التجاري بشكل كبير جدا. وهو يُضاهي أفضل الممارسات الدولية.

ويتّضح بذلك أنّ المملكة وضعت إطاراً للإفلاس قادراً بلا شك على تعزيز كثير من الأهداف المالية الرئيسة للمملكة ودعم الاقتصاد الدولي إذ يهدف بشكل متوازن إلى حماية المشروعات الاستثمارية المدينة وحفظ حقوق الدائنين وذلك من خلال معالجة تعثر المشروعات الاقتصادية وفق نظرة طموحة تتيح لها الفرصة لتصحيح أوضاعها والاستمرار في ممارسة نشاطها دون الإخلال بحقوق الدائنين، وهي نظرة تعطي مزيداً من الثقة في اقتصاديات هذه الدول وتساهم في تحسين بيئة الاستثمار وتقود إلى اقتصاد مزدهر. غير أنّ هناك صعوبات ولكن يمكن تجاوزها بتطوير وتحسين جوانب من منظومة الإفلاس. ويعتمد تطبيق النظام على قيام لجنة الإفلاس بوضع الأنظمة واللائحة التنفيذية لدعم البنية القانونية، بالإضافة إلى القضاة الذين ينظرون القضايا في سبيل تحقيق الأهداف القانونية والسياسية. ولا يمكن معالجة الصعوبات التي تواجهها المملكة في التنفيذ إلا بعد تحليل عدد كبير القضايا التي نُظر فيها بناء على نظام الإفلاس في ظروف مختلفة. ولهذا، فإنّ هذه العملية تستغرق بعض الوقت. ولكن وأمام الطموحات التي تعانق عنان السماء في المملكة والعزيمة والجد التي تسير بها قيادة المملكة - حفظها الله - فإنّ الأمر لن يكون مثل الولايات المتحدة التي أمضت أكثر من مائتي عاما في إنشاء وتطوير نظام الإفلاس وبنيتها التحتية. ومع ذلك تحتاج الدول التي تسعى إلى محاكاة نموذج "الدائرة الإيجابية" إلى الصبر والانضباط في تطوير الأنظمة وتحسين جوانب الضعف فيها. ومع ذلك، فإنّ تنفيذ هذه القوانين - واقعياً - قد يمثل عقبة أمام النجاح. وعند النظر إلى نظام الإفلاس الأمريكي نرى أنه مر بفترات كانت فيها بعض الأحكام القانونية مريكة ومتناقضة. وظلت العملية قابلة للتطبيق وفعالة خلال هذه الفترات بسبب قوة القضاء الثابتة في مجال الإفلاس. واعتمدت الولايات المتحدة على محاكم متخصصة مليئة بالقضاة الذين مارسوا الإفلاس بثبات لصياغة نتائج الحل المثالية في أوقات عدم اليقين. يضاف إلى هذا أنّ هؤلاء



القضاة فهموا العملية فهمًا جيدًا. وقد وجد القضاة الفعّالون في الولايات المتحدة طرقًا لتجنب مفاهيم الإفلاس القديمة الشائعة في الأجيال السابقة. وساعدت اللجان الخاصة التي يقودها الأكاديميون باستمرار في تعديل القواعد والإجراءات رغبةً في استكمال الأحكام القانونية وتوضيحها.

في ضوء ما تقدّم تبرز أهمية منظومة الإفلاس في المملكة العربية السعودية، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة

- ١- أنّ أكثر من نصف أهداف البنية التحتية لإعادة التنظيم المالي في المملكة قد اكتمل. كما أنّ نظام الإفلاس الجديد مدروس جدًا وفعّال، ويعدّ وسيلة جاهزة لبدء "الدائرة الإيجابية".
- ٢- أنّ نظام الإفلاس السعودي يقوم على فكرة إنقاذ المشروع الاقتصادي، ومواكبة التطور والسعي للإصلاح الاقتصادي، وتعزيز بيئة الاستثمار، وتشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٣- أنّ نظام الإفلاس السعودي اهتم بتنظيم التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي، وبصغار المدينين. وخصّهم بإجراءات أيسر وأفضل من حيث السرعة وانخفاض التكلفة والمصروفات تتناسب مع حجم نشاطهم.
- ٤- أنّ التصفية يمكن اللجوء إليها في أي وقت ولا يشترط أن تسبقها إجراء تسوية وقائية أو إعادة تنظيم مالي، خصوصًا إذا كان النشاط التجاري من المرجح عدم استمراره.
- ٥- أنّ تنفيذ نظام الإفلاس يواجه تحديات معاصرة تتطلب اهتمامًا خاصًا لضمان فعالية النظام وتحقيق أهدافه.
- ٦- أنّ السلطة التقديرية للمحكمة في إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس هي: صلاحية المحكمة في تقدير مدى قبول افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي، وفي تعيين الأشخاص القائمين على متابعة هذه الإجراءات، وفي التصديق على مقترح إعادة التنظيم المالي وفي إنهاء إجراءاته، وأن يكون تقديرها لتلك الإجراءات وفقًا للنظام وعلى أسباب قانونية مقبولة.
- ٧- المدين في نظام الإفلاس لا ينحصر في التاجر ولا تشترط صفة التاجر للخضوع إلى إجراءات الإفلاس حيث ينطبق النظام على التاجر وغير التاجر حيث يمتد النظام ليشمل الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية يمارسون نشاطًا تجاريًا أو مهنيًا، كما يمتد لينطبق على الكيانات المنظمة، والشركات المهنية، رغم أنها شركات مدنية لا تهدف إلى الربح.
- ٨- ينطبق النظام أيضاً على المستثمر غير السعودي ذي الصلة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يملك أصولاً في المملكة، أو يزاول أعمالاً تجارية، أو مهنية أو أعمالاً تهدف إلى تحقيق الربح، من خلال منشأة مرخص لها في المملكة؛ ولكن يقتصر على أصول ذلك المستثمر الموجودة فعلياً في المملكة.
- ٩- لم يميّز نظام الإفلاس بين المدين المفلس والمدين المتعثّر والمدين الذي اضطرت أعماله بخصوص طلب افتتاح أي إجراء من إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة التنظيم المالي فقط دون التصفية، وهو توسع إيجابي من المنظم السعودي، الهدف منه تجنب شهر الإفلاس أو التصفية.
- ١٠- منح المنظم السعودي المحكمة التي تنظر طلب افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي سلطة تقديرية واسعة في استدعاء الأشخاص الذين يتوافر لديهم معلومات أو وثائق ذا صلة بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب كل من له مصلحة وأوجب على المستدعي تزويد المحكمة بما تطلبه من معلومات أو وثائق خلال المدة التي تحددها.
- ١١- منح المنظم السعودي المحكمة التي تنظر طلب افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي سلطة تقديرية في أن تقوم بمدّ نطاق تطبيق إجراء إعادة التنظيم المالي من حيث الأموال ومن حيث الأشخاص، وذلك بأن لا تقصر نطاق تطبيق هذا الإجراء على المدين وحده، بل تقوم بمدّه إلى أشخاص آخرين غير المدين، وكذلك إلى أموال مشتركة بين المدين وأشخاص آخرين.



١٢- وفقاً للقواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود فإن إجراء الإفلاس الأجنبي هو إجراء قضائي أو إداري جماعي في دولة أجنبية- ولو كان مؤقتاً- وفق أحكام نظام إفلاس، تخضع بمقتضاه أصول المدين وأمواله لرقابة المحكمة الأجنبية أو إشرافها لغرض إعادة تنظيمها المالي أو تصفيتها.

١٣- وفقاً للقواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود المحكمة الأجنبية فهي المحكمة أو الجهة في دولة أجنبية المختصة بافتتاح إجراء الإفلاس الأجنبي أو الإشراف عليه.

١٤- أن القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود تطبق في حالة إذا طلبت المحكمة الأجنبية أو الأمين الأجنبي مساعدة قضائية من المحكمة التجارية في المملكة العربية السعودية بشأن إجراء الإفلاس الأجنبي، وكذلك إذا طلبت المحكمة أو لجنة الإفلاس أو الأمين مساعدة قضائية من المحكمة الأجنبية أو الأمين الأجنبي بشأن إجراء إفلاس بموجب أحكام نظام الإفلاس، كما تطبق القواعد في حالة إذا كان المدين يخضع لإجراء إفلاس وفقاً لأحكام نظام الإفلاس وإجراء الإفلاس الأجنبي في الوقت ذاته، وأيضاً تطبق عند تقديم طلب متعلق بإجراء إفلاس أو التدخل فيه من أي دائن أو ذي مصلحة من دولة أجنبية وفقاً لأحكام نظام الإفلاس.

توصيات الدراسة

على ضوء تحليل النظام القانوني للإفلاس في المملكة العربية السعودية ومقارنته بالتجارب وأنظمة الإفلاس الرائدة عالمياً والنتائج التي توصّلت إليها الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات التي يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات وتتخذو القرار في تحسين وتطوير منظومة الإفلاس في المملكة بما يسهم في نجاحها. وتتمثل في ما يلي:

١- تحتاج فصول نظام الإفلاس السعودي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة النظر،^{٤٧٤} ذلك أن نظام الإفلاس السعودي تضمن فصولاً تتناول بالتفصيل إعادة التنظيم المالي للمدين الصغير، الذي يعرفه النظام بأنه "مدين تنطبق عليه المعايير التي تضعها لجنة الإفلاس بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة".^{٤٧٥} وعند مراجعة الأحكام الرئيسية اتضح أن الفصول تقدم للمدين الصغير (١) متطلبات إدارية ميسرة يمكن أن تقلّل من استنزاف الموارد والتكاليف إلى أدنى حد، (٢) ويمكنها أن تحسّن احتمالات الحفاظ على قيمة هذه الشركات التي غالباً ما تتوافر لديها مواردها أقل (مقارنة بالمنشآت الكبيرة)،^{٤٧٦} (٣) وتبيّن بنية تصويت ميسرة.^{٤٧٧} ومع ذلك، نرى أن هذه الإجراءات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد لا يكون لها تأثير ملموس في منع التصفية غير الضرورية للمدين الصغير، بل ربما تؤدي هذه الإجراءات في الواقع إلى زيادة مخاطر التصفية غير الضرورية في بعض الحالات. ونعتمد في هذا الرأي على القرارات السياسية التي تدعم أحكام المنشآت الصغيرة بموجب الفصل الفرعي الخامس من نظام الإفلاس الأمريكي.^{٤٧٨}

٢- ومن خلال ما سبق بيّأه بالتفصيل، تخلو أحكام الشركات الصغيرة في نظام الإفلاس الأمريكي كثيراً من المتطلبات الأكثر صعوبة لتأكيد الخطة؛ وذلك لتسهيل إعادة الهيكلة للشركات الصغيرة.^{٤٧٩} فعلى سبيل المثال، لا يمكن إلا للمدين تقديم خطة إعادة الهيكلة في إفلاس الشركات الصغيرة بناءً على الفصل الفرعي الخامس.^{٤٨٠} ويختلف هذا عن إعادة الهيكلة المعتادة المذكورة في الفصل ١١ من نظام الإفلاس الأمريكي، حيث يحق للدائنين اقتراح خطة منافسة والسيطرة على قضية الإفلاس ظاهرياً.^{٤٨١} إضافة إلى ذلك، يسمح الفصل الفرعي الخامس للمدين من

^{٤٧٤} يُنظر: الفصل السادس من نظام الإفلاس السعودي.

^{٤٧٥} يُنظر: الفصل الأول من نظام الإفلاس السعودي.

^{٤٧٦} يُنظر عموماً: الفصل السادس من نظام الإفلاس، المادة السابعة والعشرون بعد المائة على سبيل المثال.

^{٤٧٧} يُنظر مثلاً المادة الثالثة والخمسون بعد المائة من نظام الإفلاس السعودي.

^{٤٧٨} نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C §§1181-1195).

^{٤٧٩} سعياً لحماية الدائنين، يمكن لمحكمة الإفلاس فرض جميع هذه المتطلبات تقريباً إذا رأت أن مثل هذا الإجراء ضروري.

^{٤٨٠} تجدر الإشارة إلى أنه في بعض القضايا الكبيرة، قد تسمح محكمة الإفلاس للمشرف على الإفلاس باقتراح خطة، يُنظر نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1183).

^{٤٨١} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1121).



الشركات الصغيرة بإلزام جميع أطراف الفئة غير المضمونة المعارضة بالموافقة على الخطة دون حاجة إلى تطبيق قاعدة الأولوية المطلقة.^{٤٨٢} ويسمح هذا الأمر لأصحاب الشركات الصغيرة بالحفاظ على حصتهم في الملكية دون المساهمة برأس مال إضافي في المشروع، مما يحفز أصحاب الشركات الصغيرة على دراسة خيارات إعادة الهيكلة بشكل كامل. وإجمالاً، تؤدي الأحكام الخاصة بالشركات الصغيرة المذكورة في الفصل الفرعي الخامس من النظام الأمريكي إلى جعل إجراءات الإفلاس أكثر جاذبية للشركات الصغيرة المؤهلة؛ لأنها تعزز إمكانية إعادة الهيكلة الناجحة وتدعمه. ولذا، نوصي بتضمين أحكام مشابهة لهذه الأحكام في الفصلين السادس والسابع من نظام الإفلاس السعودي. فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل الحد الأدنى المطلوب في التصويت لتخفيف العبء عن المدين الصغير.^{٤٨٣}

٣- يمكن أيضاً نقل الصلاحيات الممنوحة للأمين في الفصل السابع إلى المدين الصغير، مما يتيح مزيداً من الاستقلال له ويجعل العملية أكثر ملاءمة.

٤- كما يمكن أن يكون للحكومة دور أكبر في دعم المدين الصغير مباشرة، بما في ذلك (١) تقديم قروض حسنة لهم أو بفائدة أقل من السوق، (٢) وتأجيل دفع الديون الحكومية، (٣) وتعليق تطبيق بعض اللوائح مؤقتاً أثناء إجراءات الإفلاس.

٥- يجب إيجاد إجراءات لتقييم مدى قدرة الشركات المتعثرة على البقاء في السوق وتحقيق الربح في المستقبل والاستقرار المالي.

٦- تركز بقية التوصيات على مَنْ يدير عملية الإفلاس ويقودها ألا وهم القضاة. ومن المنطقي القول بأن القضاة الماهرون فكرياً يُعدّون من العناصر المهمة جداً في عملية الإفلاس الناجحة. وربما تكون الخبرة في إعادة التنظيم المالي قليلة في كثير من محاكم المملكة التي تنظر في قضايا إعادة التنظيم المالي -نظراً لحدائث النظام-، ولكن التدريب القوي يمكن أن يخفف من تأثير هذا الأمر. وقد قدّمت لجنة الإفلاس جهوداً مميزة وواضحة في الفترة الماضية ويمكن أن ينامط بها هذا الأمر.

٧- نحتاج لجنة الإفلاس أن تركز أيضاً على جانب الشفافية. وبصفتها مسؤولة عن "سجل الإفلاس"^{٤٨٤}، يجدر باللجنة التأكد من أن جميع آراء القضايا والمواد المقدمة متاحة علناً على موقعها. كما يمكن تسجيل ما يُدار في جلسات المحكمة كتابةً وجعلها متاحة أيضاً على موقع اللجنة. وتوفر هذه الشفافية فوائد لا حصر لها، ومن ذلك أن يعلم القضاة أنّ ما يقولونه أو يحكمون به سيكون له تأثير على المتقاضين مستقبلاً.

٨- كما يمكن -بناءً على هذه التسجيلات الكتابية- مراجعة قرارات القضاة والتأكد من أنها موافقة للنظام.

٩- يسهم نشر الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الإفلاس في إكمال النظام وتقديم الإرشاد للقضاة الآخرين. ومع صدور المزيد من الأحكام القضائية، ستصبح النتائج أكثر قابلية للتنبؤ بها ويمكن توقعها، وسيعزز ذلك من إمكانية التفاوض خارج المحكمة.

١٠- يمكن للقضاة المعرضين للخطأ تلقي دورات تدريبية إضافية أو يمكن إعادة تعيينهم في مكان آخر.

١١- تُعدّ القواعد واللوائح ضرورية لدعم الإطار النظامي للإفلاس في المملكة. وتمثل اللائحة التنفيذية بداية جيدة، غير أن بعض الأحكام القانونية تحتاج إلى مزيد من التفصيل والتوضيح والمراجعة. فعلى سبيل المثال، تنص الفقرة رقم (١) من المادة السابعة والثلاثين من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس على "المدين الذي يرغب في إنهاء أي من العقود التي يكون طرفاً فيها تقديم طلب الإنهاء إلى المحكمة مع طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية، على أن يرفق به تقريراً من أمين مدرج في قائمة الأمناء يبين أن الإنهاء ضروري لحماية نشاط المدين، ويحقق مصلحة أغلبية الدائنين، ولا يرتب ضرراً بالغاً على المتعاقد"، ولكن دون مزيد من التوضيح حول هذا الشرط أو تقديم أحكام نظامية تبين المقصود منه بدقة، إذ يُعدّ هذا المعيار غامضاً جداً وعمماً يصعب تنفيذه.

^{٤٨٢} يُنظر: نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129(b)(2)(B)).

^{٤٨٣} يُنظر نظام الإفلاس السعودي، الفصل السادس، المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة.

^{٤٨٤} يُنظر: نظام الإفلاس السعودي، المادة الأولى يُقصد بـ(سجل الإفلاس) "سجل تنشئه لجنة الإفلاس وتحفظه وتديره وفقاً لأحكام النظام."



- ١٢- أشارت المادة السبعون من اللائحة التنفيذية على أنّ حصيلة بيع أصول التفليسة غير مجدية في حالتين، ومنها "إذا كانت التكلفة المقدرة لبيع الأصل تساوي أو تزيد على القيمة المقدرة لبيعه". ويُعد هذا القرار مهمًا، ولكن النظام لا يقدم أي تفاصيل إضافية حول كيفية تمكّن المحاكم من حل مسألة التقييم على أفضل وجه، ولذا قد يكون من الأنسب مراجعة بعض أحكام اللائحة التنفيذية.
- ١٣- توفر اللائحة التنفيذية وسائل للتعامل بسرعة مع تطبيق القاضي غير الأمثل لأنظمة الإفلاس تطبيقًا مخالفًا لأهداف السياسية. ومن الأمور الجيدة أنّه يحق للجنة الإفلاس متابعة نتائج الإفلاس ومن ثم تقديم توجيه إضافي إلى القضاة والمتقاضين. ورغم أن بعض التغييرات قد تتطلب تعديل نظام الإفلاس السعودي، إلا أنه يمكن إجراء معظمها من خلال تعديل اللائحة التنفيذية. ويوفر هذا الخيار طريقة أسرع وأيسر للتطوير، ويُسهّم في القدرة على توفير مواد تفسيرية لا تظهر عادةً في التشريعات.
- ١٤- تُعدّ لجنة الإفلاس مخولة بالتعامل مع عيوب عملية الإفلاس وجوانب الضعف فيها، غير أن إجراء التغييرات اللازمة قد يكون فيه شيء من الصعوبة. ولذا نقترح على اللجنة تكوين "فريق عمل" من المحامين والأكاديميين والمشرعين للاجتماع بانتظام ومراجعة القضايا والتجارب الحديثة. ويعمل هذا الفريق على اقتراح التعديلات على أساس سنوي أو نصف سنوي، مع تطبيق جزء منها على الأقل -على وجه السرعة- في اللائحة التنفيذية. وربما توجد هذه العملية سلسلة ملاحظات تسهم في التطوير المستمر والمؤثر.
- ١٥- للمساهمة في تطوير القضاة والمحامين، نقترح أن تُنشئ لجنة الإفلاس برامج تبادل غير رسمية مع منظمات الإفلاس البارزة عالميًا. فعلى سبيل المثال، تُعدّ "الكلية الأمريكية للإفلاس" المنظمة الرائدة في مجال الإفلاس في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى "المؤتمر الوطني لقضاة الإفلاس". وتستضيف كلتا المنظمين مؤتمرات وفعاليات مفتوحة ويمكن للأطراف المهتمة المشاركة فيها. وسيؤدي التواصل مع القضاة والممارسين والأكاديميين الأكثر خبرة في العالم إلى المساهمة في صقل الخبرات وتحسين بعض جوانب الأنظمة في سياق المملكة.
- ١٦- ختامًا، وكما سبق بيّانه، يسعى صناع القرار في أفضل الممارسات العالمية إلى تصميم أنظمة إفلاس تقلل من أهمية التصفية، وتشجع على التسوية خارج المحكمة، وتشجع على إعادة التنظيم المالي عن طريق المحاكم للشركات القابلة للاستمرار، مع توفير إعادة تخصيص فعال وعادل لأصول الشركات التي لا يمكنها النجاح. ويعزز هذا النموذج من قيمة ما يحصل عليه الدائنون، مما يقلل من تكاليف الاقتراض، ويحسن إمكانية الحصول على تمويل، ويحفز الاستثمار. وكما ذكرت المفوضية الأوروبية، تعمل هذه العوامل في تناغم، مما يهيئ الدائرة الإيجابية التي تحفز الاستثمار الأجنبي مما يشجع على نمو الوظائف والنشاط الاقتصادي،^{٤٨٥} وقد لوحظت هذه الظاهرة في الولايات المتحدة. ونؤكد على أنّ التطبيق الناجح لهذه التوصيات سيزيد -بإذن الله- كثيرًا من احتمالية نمو الوظائف والاستثمار الأجنبي في المملكة.

^{٤٨٥} يُنظر:

European Commission, Proposal for a Directive of the European Parliament and of the Council on Preventive Restructuring Frameworks, Second Chance and Measures to Increase the Efficiency of Restructuring, Insolvency, and Discharge Procedures and Amending Directive, COM (2016), 723 final (Nov. 22, 2016); and SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE, 3 (Oxford University Press 2020).



قائمة المراجع

الأنظمة واللوائح والقرارات:

- ١- النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) تاريخ ٢٧/٠٨/١٤١٢هـ.
- ٢- نظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠/م) تاريخ ٢٨/٠٥/١٤٣٩هـ.
- ٣- نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٩١/م) تاريخ ٢٩/١١/١٤٤٤هـ.
- ٤- نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢/م) تاريخ ١٥/٠١/١٣٥٠هـ.
- ٥- نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٣/م) تاريخ ١٣/٠٨/١٤٣٣هـ.
- ٦- نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٣٢/م) تاريخ ١/١٢/١٤٤٣هـ.
- ٧- اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) وتاريخ ٢٤/١٢/١٤٣٩هـ.
- ٨- الأمر الصادر بتاريخ ٢٦/٠٩/١٩٧٥م المتضمن القانون التجاري حيث خصص له الكتاب الثالث تحت عنوان: في الإفلاس والتسوية القضائية ورد الاعتبار والتفليس وما عداه من جرائم التفليس من المادة (٢١٥) إلى (٣٨٨) تجاري.
- ٩- قانون الإعسار رقم (٢١) لعام ٢٠١٨ والمنشور على الصفحة (٢٦٤٠) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٥١٤) بتاريخ ١٦/٠٥/٢٠١٨م الذي ألغى أحكام الإفلاس والصلح الواقي منه الواردة في المواد من (٢٩٠) ولغاية (٤٧٧) من قانون التجارة رقم (١٢) لعام ١٩٦٦.
- ١٠- القانون رقم (١١) لعام ٢٠١٨ والمنشور بالعدد ٧ مكرر (د) من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩/٠٢/٢٠١٨م والمتعلق بإصدار قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس.
- ١١- نظام الإفلاس الإماراتي الصادر بالمرسوم الاتحادي رقم (٩) لعام ٢٠١٦م.
- ١٢- قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٦) تاريخ ٠٦/٠٣/١٤٤٣هـ بتشكيل لجنة الإفلاس.
- ١٣- قرار وزير التجارة رقم (١٤٩) بتاريخ ١٤/٠٥/١٤٤٤هـ، والمتضمن الموافقة على إصدار القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود.
- ١٤- قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ١٨٦ (٢٠/١)، بشأن أحكام الإعسار والإفلاس في الشريعة الإسلامية.
- ١٥- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (١٩٩٧)، ٣٠/٠٥/١٩٩٧م، متاح على الرابط الآتي:
https://uncitral.un.org/ar/texts/insolvency/modellaw/cross-border_insolvency#
- ١٦- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الإشتراع والتفسير، متاح على الرابط الآتي:
<https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/1997-model-law-insol-2013-guide-enactment-a.pdf>
- ١٧- تقرير صادر عن لجنة قانون الأونسيترال للإعسار عبر الحدود (١٩٩٩)، متاح على الرابط الآتي:
https://uncitral.un.org/ar/working_groups/5/insolvency_law
- ١٨- "مبادئ العموم" في موقع لجنة الإفلاس، متاح على الرابط الآتي:
<https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/PublicConsultation/Pages/default.aspx>
- ١٩- "قرارات اللجنة في الموقع الرسمي لـ "لجنة الإفلاس"، متاح على الرابط الآتي:
<https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/Decisions/Pages/default.aspx>
- ٢٠- القواعد المنظمة لعمل أمناء الإفلاس والخبراء، المادة الثالثة، متاح على الرابط الآتي:
<https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/StatutoryDocuments/Pages/The-Rules-Organizing-the-Work-of-Officeholders-and-Experts.aspx>
- ٢١- قواعد الترخيص للأمناء والخبراء الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢١٩/١٢) تاريخ ١١/٠٩/١٤٤٠هـ.
- ٢٢- قواعد السلوك المهني للأمناء والخبراء الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢٢٠/٩٨) تاريخ ٠٨/٠٥/١٤٤٢هـ.
- ٢٣- قواعد حفظ وإدارة سجل الإفلاس وسجل العقوبات الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢١٩/٠١) تاريخ ٣٠/٠٥/١٤٤٠هـ.
- ٢٤- قواعد السلوك المهني للأمناء والخبراء الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢١٩/٠٢) تاريخ ٣٠/٠٥/١٤٤٠هـ.
- ٢٥- قواعد الترخيص للأمناء والخبراء الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢١٩/١٢) تاريخ ١١/٠٩/١٤٤٠هـ.



- ٢٦- لائحة المعلومات والوثائق المنصوص عليها في نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٢٠١٨/١٧) تاريخ ١٣/٠٣/١٤٤٠هـ، والمعدلة بقرار لجنة الإفلاس رقم (٠٢٢٠/٩٩) تاريخ ٠٨/٠٥/١٤٤٢هـ، المادة الثالثة.
- ٢٧- موقع لجنة الإفلاس "الأدلة الإرشادية"، متاح على الرابط الثاني:
<https://bankruptcy.gov.sa/ar/KnowledgeCenter/Manuals/Pages/default.aspx>
- ٢٨- المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم (١٥٣٠) لعام ١٤٤١هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ.
- ٢٩- محكمة الاستئناف بالرياض (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم (٦٨) لعام ١٤٤١هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ.
- ٣٠- المحكمة التجارية بالرياض (الدائرة التجارية التاسعة)، الحكم في القضية رقم (١٤٩٦٣) لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ.
- ٣١- محكمة الاستئناف بالرياض (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم (٢٤) لعام ١٤٤١هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ.
- ٣٢- المحكمة التجارية بالرياض (الدائرة التجارية التاسعة)، الحكم في القضية رقم (١٥١٥٨) لعام ١٤٤٠هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ.
- ٣٣- محكمة الاستئناف بالرياض (الدائرة التجارية الثانية)، الحكم في القضية رقم (٢٢) لعام ١٤٤١هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ.
- ٣٤- المحكمة التجارية بالدمام (الدائرة التجارية الأولى)، الحكم في القضية رقم (١٥٣٠) لعام ١٤٤١هـ، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ.
- ٣٥- نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1104).
- ٣٦- نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §303).
- ٣٧- نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §362).
- ٣٨- نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1107).
- ٣٩- نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1124).
- ٤٠- نظام الإفلاس الأمريكي (11 U.S.C. §1129).

المصادر العربية:

- ١- ابن قدامة، المغني، المرجع السابق، (٤٩٢/٤)، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله شمس الدين، المطبع على ألفاظ المقنع، مكتبة السوادي للتوزيع، ٢٠٠٣.
- ٢- ابن قدامة، المغني، دار عالم الكتب الرياض، ٢٠١٠، (٤٠٨/٤).
- ٣- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، جزء ١٤، دار صادر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.
- ٤- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، المجلد ٤، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٥- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.
- ٦- أبو عبد الله البخاري، الجامع الصحيح المختصر، جزء ٢، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.
- ٧- أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٩٩٧، ص ٥٠٥.
- ٨- أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير، مكتبة لبنان، ١٩٩٠.
- ٩- اقتصادي / سمو ولي العهد يطلق الإستراتيجية الوطنية للصناعة، ١٨/١٠/٢٠٢٢، متاح على الرابط: <https://www.spa.gov.sa/2393580>
- ١٠- اقتصاد السعودية/ السعودية تصدر القواعد المنظمة لإجراءات الإفلاس العابرة للحدود، العربية، متاح على الرابط الآتي:
<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/12/17>
- ١١- الإمام الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٢، (١١٠/٧).
- ١٢- بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الشركة العالمية للتصدير والتوكيلات، ٢٠٢١، (٢٣٣/١٠).



- ١٣- بسمه محمد نوري وكاظم البكري، مدى فاعلية قواعد الاختصاص القضائي الدولي في حل قضايا الإفلاس عبر الحدود: دراسة تحليلية في القانون العراقي والقانون الأردني، مجلة الفقه والقانون، عدد ٢٥، ٢٠١٤.
- ١٤- تقارير/ كيف يدعم أول قانون للإفلاس بيئة الاستثمار في السعودية؟، أموال، ٢٠١٨/٢/٢٥، متاح على الرابط التالي: <https://amwal-mag.com/>
- ١٥- ثروت عبد الرحيم، القانون التجاري المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
- ١٦- جميع المعلومات المتعلقة برؤية المملكة ٢٠٣٠ مبنية على ما ذكر في موقع رؤية ٢٠٣٠ على الرابط الآتي: <https://www.vision2030.gov.sa/ar/>
- ١٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير جزء ٣، ص ٢٦١، الحادي الكبير للمواردي جزء ٥، ص ٣٨٥، روضة الطالبين للسيوطي جزء ٣.
- ١٨- خالد بن سعود الرشود، أحكام الإفلاس في الفقه والنظام، مجلة العدل، وزارة العدل، العدد ١٤٢٣، السنة الرابعة، ١٤٢٣ هـ. د. إبراهيم بن سالم الجبيشي، - د. بندر خالد الذبياني، الإطار التنظيمي لإفلاس المدينين في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة لنظام الإفلاس السعودي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الخامس العدد ٣٧، ٢٠٢١.
- ١٩- السعودي، المرجع السابق، ص ٨٠٩. د. أحمد أبو الروس، الأعمال والعقود التجارية وعمليات البنوك والإفلاس، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ م.
- ٢٠- د. أحمد المجالي، "إجراء إعادة التنظيم المالي وفقاً لنظام الإفلاس السعودي: دراسة قانونية تأصيلية"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، ١٤٤١ هـ.
- ٢١- د. أحمد بن عبد العزيز بن سليمان بن شبيب، مصطلح الإعسار والإفلاس في الفقه والنظام: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٦٧، ٢٠٢٢.
- ٢٢- د. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عامل الكتب ٢٠٠٨.
- ٢٣- د. أسامة نائل المحيسن، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٤٥. د. رضا عبيد، الأوراق - - لتجارية والعقود التجارية وعمليات البنوك والإفلاس، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٢٤- د. إلياس ناصيف، الكامل في التجارة - الإفلاس، الجزء الرابع، منشورات البحر المتوسط، بيروت، ١٩٨٦.
- ٢٥- د. بندر خالد الذبياني، د. إبراهيم بن سالم بن سليمان الجبني، التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد ٣٦، الجزء الرابع (٢/٢)، ٢٠٢١.
- ٢٦- د. جوزف عجاقة، إعادة صياغة أو كتابة نظام الإفلاس في لبنان، all boouk revue 17 AR. indb، منشورات جامعة الروح القدس - الكسليك، لبنان، ٢٠١٨.
- ٢٧- د. حسام محمد البطوش، د. نزال منصور الكسواني ود باسم محمد ملحم، الإفلاس العابر للحدود: دراسة تحليلية مقارنة بين القانون الأردني والقطري في ضوء قانون الأونسترال النموذجي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٠، العدد ٣، الأردن، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.
- ٢٨- د. حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص: تنازع القوانين، المبادئ العامة والحلول الوضعية في القانون الأردني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.
- ٢٩- د. حسين الماحي، أحكام الإفلاس في ظل قانون التجارة الجديد، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٣٠- د. سعيد يوسف البستاني، أحكام الإفلاس والصلح الواقي منه في التشريعات العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٣١- د. عبد الرحمن قرمان، "الأوراق التجارية وإجراءات الإفلاس طبقاً للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠".
- ٣٢- د. عبد الرحمن قرمان، الوسيط في القانون التجاري الإفلاس والصلح الواقي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٣٣- د. عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة - الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨.
- ٣٤- د. عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨.
- ٣٥- د. عبد المجيد صالح المنصور، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ- ٢٠١٢ م.
- ٣٦- د. عبد المنعم محمد شوقت زمزم، الإفلاس التجاري بين الإقليمية والعالمية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة - كلية القانون، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٤٥، ٢٠١١.
- ٣٧- د. عشير جيلالي، نظام الإعسار في الفقه الإسلامي والأنظمة القانونية المقارنة، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، مارس ٢٠٢٠.
- ٣٨- د. عكاشة محمد عبد العال، القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٠.
- ٣٩- د. غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص تنازع القوانين تنازع الاختصاص القضائي تنفيذ الأحكام الأجنبية دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٢١.
- ٤٠- د. ماجد الجلواني، الوجيز في الحقوق الدولية الخاصة، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٢.
- ٤١- د. محمود مختار بري، قانون المعاملات التجارية، الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٤٢- د. مختار محمود بري، الوسائل القانونية لعلاج الأزمات المالية التي تواجه المشروعات، مجلة القانون والاقتصاد، مطبعة جامعة القاهرة، العدد الرابع والخمسون، ١٩٨٤.
- ٤٣- د. هشام صادق، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٥.



- ٤٤- ربيع حسين العلي، الإفلاس في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٤.
- ٤٥- سطاتم بن صالح النعي، أولوية الديون: دراسة مقارنة بين الفقه ونظام الإفلاس السعودي، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الامام محمد بن - سعود الإسلامية - الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٠، ٢٠٢٠.
- ٤٦- سطاتم بن عبد العزيز بن محمد الفارس، وسائل التسوية الواقية للشركات من الإفلاس في النظام السعودي " دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩هـ.
- ٤٧- سميرة عبد الله مصطفى، فترة الرتبة، دراسة قانونية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، مصر، ٢٠١١.
- ٤٨- الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ١٩٩٥.
- ٤٩- الصادق عبد القادر، التوقف عن الدفع في نظام الإفلاس، مجلة الحقيقة، العدد ٣٧، ٢٠١٥.
- ٥٠- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج، حققه ورفقه محمد فؤاد عبد الباقي، دار عالم الكتب-الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٥١- صفحة "الإعلانات" في موقع لجنة الإفلاس الرسمي: <https://bankruptcy.gov.sa/ar/Announcements/Pages/default.aspx>
- ٥٢- طيار محمد السعيد، معايير تدويل عقود التجارة الدولية، مجلة الفكر، العدد ١٥، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر ٢٠١٧.
- ٥٣- عبد الحميد الديسبي عبد الحميد شلي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - قسم الشريعة الإسلامية، العدد ٩٧، ٢٠٢٠.
- ٥٤- عبد الحميد الديسبي عبد الحميد شلي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - قسم الشريعة الإسلامية، العدد ٩٧، ٢٠٢٠.
- ٥٥- عبد الرحمن السيد قرمان، الأوراق التجارية وإجراءات الإفلاس طبقاً للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، دار الإفادة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٢٠.
- ٥٦- عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري، الجزء الثالث في أحكام الإفلاس والصلح الواقي- دراسة مقارنة.
- ٥٧- عبد الله بن تركي الجمودي، قضايا الإفلاس والتصفية في الأحكام القضائية المنشورة للمحكمة التجارية في عام ١٤٤١هـ، مدونة الأحكام التجارية. متاح على الرابط الآتي: www.atahamoudi1.com
- ٥٨- علاء الدين الخصاونة، حماية حقوق الدائنين واملدين في عملية إعادة التنظيم المالي وهيكلية الشركات المتعثرة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٧٦، أكتوبر ٢٠١٨.
- ٥٩- علي محمد محمد الدروبي، إعادة التنظيم المالي للمشروعات المتعثرة كوسيلة للحدّ من إفلاسها في ضوء نظام الإفلاس السعودي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٢٢، ٢٠٢٢.
- ٦٠- علي محمد محمد قاسم الدروبي، خصوصية إفلاس الكيانات المنظمة في النظام السعودي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد ٩، العدد ٣، ديسمبر ٢٠٢٢.
- ٦١- عمر فلاح العطين، الصلح الواقي من الإفلاس في القانون وموقف الفقه الإسلامي منه، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٠، العدد الأول، ٢٠١٣.
- ٦٢- قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: ٦٤ (٧/٢)، مجلة المجمع، العدد السادس الجزء الأول، ص ١٩٣٠، والعدد السابع الجزء الثاني.
- ٦٣- قلعة جي، محمد رواس، قيني، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٥.
- ٦٤- الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١ هـ، (٤٤٦/٣). ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ، (٢٨٨/٤).
- ٦٥- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم ١٨٦ (٢٠/١)، بشأن أحكام الإعسار والإفلاس في الشريعة الإسلامية.
- ٦٦- محلّيات/ مجموعة العشرين.. تجمع دول العالم المؤثرة والفاعلة في الاقتصاديات العالمية، المملكة استطاعت تحقيق نفوذ سياسي واقتصادي ومعنوي كبير عبر انضمامها، صحيفة سبق الإلكترونية، ٢٠٢٢/١١/١٤، متاح على الرابط التالي: <https://sabq.org/saudia/oelOrordwh>
- ٦٧- محمد أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، لبنان، ٢٠١٢، (٢٨٣/٢).
- ٦٨- محمد بلال، قواعد التنزاع والقواعد المادية في منازعات عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٦.
- ٦٩- محمد فريد العربي، هاني محمد دويدار، قانون الأعمال، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.
- ٧٠- مزاي اللجوء إلى إجراءات الإفلاس وفق نظام الإفلاس السعودي الجديد، سهل للمحاسبة، متاح على الرابط الآتي: <https://www.sahalfirm.com/blog/>
- ٧١- مصطفى كمال طه، القانون التجاري، الأوراق التجارية والإفلاس، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
- ٧٢- المعجم الوسيط، مواهب الجليل لشرح خليل، الطبعة الثانية ص 32، والفروع للإمام شمس الدين المقدس الحنبلي، جزء ٤ ص ٢٢١، المغني لابن قدامي، ج ٦.
- ٧٣- منشآت، "السعودية تستهدف رفع مساهمة المنشآت الصغيرة ٣٥٪ في ٢٠٣٠"، أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام ٢٠١٦م، بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٠١) وتاريخ ١٤٣٧/٠٧/١١هـ: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/e5bfc2bb-5ad0-493f-b10c-a9a700f1f2e1/1>، وتتلخص أهدافها في



- تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه - وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ م، متاح على الرابط الآتي: <https://monshaat.gov.sa/about>
- ٧٤- نجلاء عبد الرحمن، وفاطمة الخميس، "دور التحليل المالي باستخدام النماذج المالية للتنبؤ بالتعثر المالي على قطاع المرافق العامة السعودية: دراسة تطبيقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، (٢٠٢٠)، متاح على الرابط الآتي: <https://doi.org/10.26389/AJSRP.F250420>
- ٧٥- نظام الإفلاس يحفظ الحقوق، سمة «أفراد» مدونات، ٢٠٢٢، متاح على الرابط الآتي: <https://www.simah.com/ar/personal/blog/Pages/>
- ٧٦- وزارة الاقتصاد والتخطيط، "تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار، المملكة العربية السعودية، مارس ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي: <https://rb.gy/bllkug>
- ٧٧- وسيم حسام الدين الأحمد، شرح نظام الإفلاس السعودي الجديد، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ١٤٤٠ هـ.
- ٧٨- يحيى شرف الدين النوي، روضة الطالبين، المكتبة العصرية، لبنان، ٢٠١٢، (١٢٧/٤).
- ٧٩- يمينه مومن ومحمد بلاق، قانون القاضي في حل منازعات الإفلاس الدولي دراسة تحليلية وفقاً للتشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٧، العدد، ١، ٢٠٢٢.

المراجع الأجنبية:

- 1- 48th St. Steakhouse, Inc. v. Rockefeller Grp., Inc. (*In re* 48th St. Steakhouse, Inc.), 835
- 2- ACTION PLAN ON BUILDING A CAPITAL MARKETS UNION, 3 COM (Sept. 30, 2015).
- 3- Adil Hussain, et al., *Restructuring and Insolvency in United Arab Emirates: Overview*, Thompson Reuters (Mar. 1, 2021).
- 4- BLOOMBERG LAW BANKRUPTCY TREATISE, Chapter 45 (§362) (2018) Bo Li and Jacopo Ponticelli, *Going Bankrupt in China*, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH (Feb. 2022).
- 5- Bo Li and Jacopo Ponticelli, *Going Bankrupt in China*, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH (Feb. 2022).
- 6- Bo Li and Jacopo Ponticelli, *Going Bankrupt in China*, NATIONAL BUREAU OF
- 7- Brecuel and Giuliani, Chapter 11 of the United States bankruptcy code: Background and summary, (2012) p. 1; Gregory Germain, Bankruptcy Law and Practice, (1ed Edition, CALI, 2016), p: 356
- 8- Christoph G. Paulus, The Erosion of a Fundamental Contract Law Principle pacta sunt servanda vs. Modern Insolvency Law, UNIDROIT (ed.) INTERNATIONAL INSTITUTE FOR THEIFICATION OF INVITUT INSTITUT INTERNATIONAL POUR LUUNIFICATION DU DROIT PRIVÉ.
- 9- COMMISSION RECOMMENDATION OF 12.3.2014 ON A NEW APPROACH TO BUSINESS FAILURE AND INSOLVENCY (2014).
- 10- COUNCIL REGULATION (EC) 1346/2000 OF 29 MAY 2000 ON INSOLVENCY PROCEEDINGS.
- 11- Cross-Border Insolvency, Promoting international, cooperation and coordination, available at: <https://treasury.gov.au/sites/default/files/2019-03/CLERP8.pdf>
- 12- Elizabeth Warren, *Bankruptcy Policymaking in an Imperfect World*, 92 MICH. L. REV. 336, 344 (1993).
- 13- Enterprise Bankruptcy Law of the People's Republic of China Order of the President of the People's Republic of China No.54 (Aug. 27, 2006).
- 14- People's Republic of China No.54 (Aug. 27, 2006).
- 15- Enterprise Bankruptcy Law of the People's Republic of China Order of the President of the People's Republic of China No.54 (Aug. 27, 2006).
- 16- Enterprise Bankruptcy Law of the People's Republic of China Order of the President of the People's Republic of China No.54 (Aug. 27, 2006).
- 17- EUROPEAN COMMISSION REPORT ON COMPLETING EUROPE'S ECONOMIC AND MONETARY UNION, 12 (2015); and EUROPEAN COMMISSION STUDY ON A NEW APPROACH TO BUSINESS FAILURE AND INSOLVENCY: COMPARATIVE LEGAL ANALYSIS OF THE MEMBER STATES' RELEVANT PROVISIONS AND PRACTICES, (2016).
- 18- European Commission, Proposal for a Directive of the European Parliament and of the Council on Preventive Restructuring Frameworks, Second Chance and Measures to Increase the Efficiency of Restructuring, Insolvency, and Discharge Procedures and Amending Directive, COM (2016), 723 final (Nov. 22, 2016); and SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE, 3 (Oxford University Press 2020).
- 19- Federal Rules of Bankruptcy Procedure; Rule 2002
- 20- Francisco Garcimartin, *The EU Insolvency Regulation Recast: Scope and Rules on Jurisdiction*, 2 (2016); available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2752412>.



- 21- G. Grasmann, Effets nationaux d'une procédure d'exécution collective étrangère (redressement ou liquidation judiciaires, faillite, concordat), Rev. crit., 1990, no 2, p. 424.
- 22- GABRIEL MOSS, IAN FLETCHER & STUART ISAACS, THE EU REGULATION ON INSOLVENCY PROCEEDINGS, 25-30 (Oxford Univ. Press 3d ed. 2016); and ARTICLE 288 OF THE TREATY OF EUROPEAN UNION.
- 23- GABRIEL MOSS, IAN FLETCHER & STUART ISAACS, THE EU REGULATION ON INSOLVENCY PROCEEDINGS (3d ed. 2016). Gerard McCormack & Wai Yee Wan, *Transplanting Chapter 11 of the US Bankruptcy Code Into Singapore's Restructuring and Insolvency Laws: Opportunities and Challenges*, 19 J. CORP. L. STUD. 69 (2019).
- 24- GERARD MCCORMACK, ANDREW KEAY, SARAH BROWN & JUDITH DAHLGREEN, UNIV. OF LEEDS, STUDY ON A NEW APPROACH TO BUSINESS FAILURE AND INSOLVENCY: COMPARATIVE LEGAL ANALYSIS OF THE MEMBER STATES' RELEVANT PROVISIONS AND PRACTICES 219 (2016).
- 25- Greville Healey, *The Cross-Class Cram Down, and the Third-Party Guarantor*, Falcon Chambers (2022), available at <https://www.falcon-chambers.com/publications/articles/the-cross-class-cram-down-and-the-third-party-creditor>.
- 26- Horst Eidenmuller, *Abuse of Law in the Context of European Insolvency Law*, 6 EUROPEAN COMPANY & FINANCIAL LAW REVIEW 1, 3 (2009).
- 27- HOUSE COMM. ON THE JUDICIARY, BANKRUPTCY LAW REVISION REPORT, H.R. REP. NO. 595, 95TH CONG., 1ST SESS. 231 (1977) <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/12/17/> https://www.uscourts.gov/sites/default/files/u.s._federal_courts_circuit_map_1.pdf.
- 28- James Terry, Tom Bannister, Emma Simmonds and Lauren Pflueger, *Restructuring and Insolvency in the UK (England & Wales): Overview*, Thomson Reuters (2023).
- 29- James Terry, Tom Bannister, Emma Simmonds and Lauren Pflueger, *Restructuring and Insolvency in the UK (England & Wales): Overview*, Thomson Reuters (2023).
- 30- Jamie McGeever, *Outsized US Share of World Equity May Revert to Norm*, REUTERS (Feb. 7, 2023).
- 31- JOSE GARRIDO, CHANDA DELONG, AMIRA RASEKH, AND ANJUM ROSHA, RESTRUCTURING AND INSOLVENCY IN EUROPE: POLICY OPTIONS IN THE IMPLEMENTATION OF THE EU DIRECTIVE, 6 (IMF Working Paper 2021).
- 32- JOSE GARRIDO, CHANDA DELONG, AMIRA RASEKH, AND ANJUM ROSHA,] RESTRUCTURING AND INSOLVENCY IN EUROPE: POLICY OPTIONS IN THE IMPLEMENTATION OF THE EU DIRECTIVE, 13 (IMF Working Paper 2021).
- 33- Kirkland & Ellis, *China's New Enterprise Bankruptcy Law*, (Oct. 1, 2006)
- 34- Kirkland & Ellis, *China's New Enterprise Bankruptcy Law*, (Oct. 1, 2006) Mahmoud Kassem, *IMF Says UAE Plan for Bankruptcy Law Will Help Lift Growth in Non-Oil Economy*, THE NATIONAL NEWS (Oct. 18, 2016).
- 35- Making Chinese Court Filings Public? Some Not-So-Foreign American Insights, 133 Harv. L. Rev. 1728, 1730 (2020).
- 36- MARTIN-SERF Arlette, "La faillite internationale : une réalité économique pressante, un enchevêtrement juridique croissant", Clunet, 1995, p.96 et s. NAT'L CONF. OF BANKR. JUDGES, SPECIAL COMM. ON VENUE, REPORT ON PROPOSAL FOR REVISION OF THE VENUE STATUTE IN COMMERCIAL BANKRUPTCY CASES 56 (2018); and Lynn M. LoPucki & Joseph W. Doherty, *Bankruptcy Survival*, 62 UCLA L. REV. 970, 990, 1014 (2015) NICOLAES TOLLENAAR, PRE-INSOLVENCY PROCEEDINGS: A NORMATIVE FOUNDATION AND FRAMEWORK, 161 (Oxford University Press 2019).
- 37- NICOLAES TOLLENAAR, PRE-INSOLVENCY PROCEEDINGS: A NORMATIVE FOUNDATION AND FRAMEWORK, 161 (Oxford University Press 2019). Phillip Taylor and Anna Nolan, *Financial Restructuring & Reorganization*, Alston & Bird (2023).
- 38- REPORT OF THE COMMISSION ON THE BANKRUPTCY LAWS OF THE UNITED STATES Part I, 2-4 (July 1973), available at: https://books.google.com/books?id=q1JtuAEACAAJ&printsec=frontcover&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false.
- 39- REPORT OF THE COMMISSION ON THE BANKRUPTCY LAWS OF THE UNITED STATES Part I, 2-4 (July 1973)
- 40- Samir D. Parikh, Bankruptcy Tourism and the European Union's Corporate Restructuring Quandary: The Cathedral in Another Light, 42 U. PA. INT'L L. REV. 205, 219 (2020).
- 41- Samir D. Parikh, *Financial Disequilibrium*, 171 U. PA. L. REV. (2023), available at https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4323945. Samir D. Parikh, *Financial Disequilibrium*, 171 U. PA. L. REV. (forthcoming 2023).
- 42- SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE, 4 (Oxford University Press 2020).



- 43- SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE (Oxford University Press 2020).
- 44- SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE, (Oxford University Press 2020).
- 45- SARAH PATERSON, CORPORATE REORGANIZATION LAW AND FORCES OF CHANGE, (Oxford University Press 2020) ("The English scheme of arrangement has proved [effective] for a rapid, low-cost enforcement of a majority deal to flex the liabilities of an over-leveraged company....").
- 46- Amir Ahmad and Patrick Schumann, *Insolvency Law, Policy, and Procedure in United Arab Emirates*, LEXOLOGY (Oct. 26, 2022).
- 47- generally United Arab Emirates: Selected Issues, International Monetary Fund (Feb. 2022).
- 48- Mark Craggs, The New UAE Bankruptcy Law, NORTON ROSE FULBRIGHT (Feb. 2017).
- 49- STEFANIA BARIATTI, ROBERT VAN GALEN, *INSOL EUR., STUDY ON A NEW APPROACH TO BUSINESS FAILURE AND INSOLVENCY* (2014).
- 50- THE WORLD BANK PRINCIPLES AND GUIDELINES FOR EFFECTIVE INSOLVENCY AND CREDITOR RIGHTS SYSTEMS, Principles 24, p.52, April 2001, available at: https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php/35888/mod_resource/content/1/CHY%20Principles_and_Guidelines_for_Effective_Insolvency_and_Creditors_Rights_Systems.pdf
- 51- THE WORLD BANK PRINCIPLES AND GUIDELINES FOR EFFECTIVE INSOLVENCY AND CREDITOR RIGHTS SYSTEMS, Principles 24, p.52, April 2001, available at: https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php/35888/mod_resource/content/1/CHY%20Principles_and_Guidelines_for_Effective_Insolvency_and_Creditors_Rights_Systems.pdf
- 52- This means that public institutions in the UAE closely supervise and control private actors in the bankruptcy system.
- 53- Thomas H. Jackson, *Bankruptcy, Non-bankruptcy Entitlements, and the Creditors' Bargain*, 91 YALE L.J. 857, 860 (1982).
- 54- TURGEON Marlyne, L'harmonisation du droit de l'insolvabilité transfrontalière en matière commerciale : tentatives, échecs et solutions pratiques, Les Cahiers de droit 167, Volume 38, numéro 1, 1997, CanLIIDocs 352, <https://id.erudit.org/iderudit/043435ar>.
- 55- Xiuchao Yin and Zhiguo Yang, *Restructuring and Insolvency in China: Overview*, Thomson Reuters (Jan. 2022).
- 56- Zhang Zinian, *Resolving Corporate Insolvencies in China: The Gap Between Law and Reality*, 27 U. MIAMI INT'L L. REV. 370 (2020); Baker McKenzie, *Law of the People's Republic of China on Enterprise Bankruptcy*, Oct. 1, 2018, at 1, <https://www.law.georgetown.edu/wp-content/uploads/2018/07/Rule-18-Handout-1.Secara-1.pdf>.
- 57- Zhang Zinian, *Resolving Corporate Insolvencies in China: The Gap Between Law and Reality*, 27 U. MIAMI INT'L L. REV. 370 (2020).
- 58- Zhang Zinian, *Resolving Corporate Insolvencies in China: The Gap Between Law and Reality*, 27 U. MIAMI INT'L L. REV. 370 (2020).



نحن جهة حكومية تطلعاتها عالية، نعمل على بناء علاقات راسخة، وتقديم حلول قانونية متكاملة، يقوم عليها خبراء أكفاء؛ للإسهام في تطوير التشريعات والأنظمة وإثراء البيئة القانونية في المملكة.
من خلال منظومة أعمالنا، نقدم الدعم في المجالات القانونية، وإعداد برامج التأهيل للكادر الاستشاري القانوني في الجهات الحكومية.

رؤيتنا

مرجع قانوني ذو إرث تشريعي وخبرة تخصصية رائدة.

رسالتنا

نسعى إلى تقديم خدماتنا في المجال القانوني بجودة عالية من خلال خبراء ومستشارين أكفاء، معززين ذلك بقواعدنا المعرفية وشراكاتنا الاستراتيجية، بهدف الإسهام في إثراء البيئة القانونية وتلبية احتياجات عملائنا. بما يتواءم مع التطلعات والرؤى المستقبلية للمملكة.

تميّز تصنعه الخبرة

مركز الدراسات والبحوث القانونية
CENTER OF LEGAL STUDIES & RESEARCH



clsr_sa



clsr.gov.sa